

PROVISIONAL

A/43/PV.78
12 January 1989

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين

المعقودة بقصر الأمم ، في جنيف ،

يوم الثلاثاء ، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسي :	السيد كابوتو	(الأرجنتين)
شم :	السيد مورتينسين (نائب الرئيس)	(الدانمرك)
شم :	السيد رانسا (نائب الرئيس)	(نيجال)

قضية فلسطين (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، ومتطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/43/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/43/272 و A/43/691)

(ج) مشاريع القرارات (A/43/L.50 و A/43/L.51 و A/43/L.52)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إذ أخذ بعين الاعتبار طلب منظمة التحرير الفلسطينية بأن يشترك رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة في مناقشة البند ٢٧ من جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثالثة والأربعين ، وبناء على فتوى المستشار القانوني للأمم المتحدة والإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الـ ٢٢٨٢ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، أدعو السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن يخاطب الجمعية العامة بصدد البند ٢٧ من جدول الأعمال .

أُصْطَب السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أرحب ترحيباً حاراً بالسيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأدعوه الآن إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد ياسر عرفات (منظمة التحرير الفلسطينية) : السيد الرئيس ، لم يدر بخلدي قط أن لقائي الثاني منذ عام ١٩٧٤ مع هذا المجلس الموقر سيكون في مدينة جنيف المضيفة ، فقد كنت أعتقد أن الموقع والمواقف السياسية الجديدة التي انتقل إليها شعبنا الفلسطيني خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والتي أعلنت كلها وسط استحسان وترحيب دوليين كبيرين سوف تفرض عليّ الحضور إلى مقر

المنظمة الدولية في نيويورك لإطلاعكم على مقرراتنا وتصوراتنا بالنسبة لقضية السلام في وطننا ، كما صاغها مجلسنا الوطني الفلسطيني وهو أعلى سلطة تشريعية في الجسم الفلسطيني السياسي .

لذلك ، فإن لقائي معكم اليوم في جنيف بعد أن حال قرار أمريكي جائر دون نهائي إليكم هناك هو مصدر اعتزاز وسعادة لي ، فالاعتزاز بمصدره وجودي معكم وبينكم لانكم المنبر الأم لكل قضايا الحق والسلام في العالم ، أما سعادتني فإنها مستمدة من وجودي في جنيف ، حيث العدل والحياد نبراس ودمتور في عالم يدفع غطرسة القوة بأصحابها إلى فقدان الحياد وحامة العدل فيهم ، ومن هنا ، فإن قرار جمعيتكم الموقرة الذي صدر بموافقة الدول الـ ١٥٤ بعقد الاجتماع هنا لم يكن انتصارا على القرار الأمريكي ، ولكنه انتصار الإجماع الدولي للحق ولقضية السلام باستفتاء لم يسبق له مثيل ، وهو دليل على أن قضية شعبنا العادلة قد استقرت في نسيج الضمير الإنساني . إن شعبنا الفلسطيني لن ينسى لهذا المجلس الموقر ولهذه الدول الصديقة هذه الوقفة مع الحق ومع العدل صونا للقيم والمبادئ التي قامت من أجلها منظمة الأمم المتحدة ، والذي سوف ينعكس ثقة واطمئنانا لجميع الشعوب التي تعاني من الظلم والقهر والاحتلال وتناضل مثل شعبنا الفلسطيني من أجل الحرية والكرامة والحياة .

وبهذه المناسبة ، أتقدم بالشكر العميق لكل الدول والقوى والمنظمات الدولية والشخصيات العالمية التي ساندت شعبنا وأيدت حقوقه الوطنية وخاصة الأصدقاء في الاتحاد السوفياتي ، والصين الشعبية ، والدول الاشتراكية ، ودول عدم الانحياز ، والدول الإسلامية والدول الأفريقية ، والدول الآسيوية ، ودول أمريكا اللاتينية ، وكل الدول الصديقة الأخرى ، كما أشكر دول أوروبا الغربية واليابان على مواقفها الأخيرة تجاه شعبنا وأدعوها إلى مزيد من الخطوات على طريق التطوير الإيجابي لهذه القرارات لفتح آفاق السلام والعدل العادل في منطقتنا ، منطقة الشرق الأوسط .

وكذلك ، أتقدم بتأكيد تضامننا مع حركات التحرير ودعمنا لها في ناميبيا وجنوب افريقيا في كفاحها ، مع دعمنا لدول المواجهة الأفريقية ضد اعتداءات نظام جنوب افريقيا العنصري .

وأعنتم هذه الغرمة كذلك لأعبر عن شكري وامتناني لتلك الدول الصديقة التي بادرت بتأييدنا ومساندة قرارات مجلسنا الوطني وكذلك الاعتراف بدولة فلسطين .

ولا يغوتني أن أنه بالشكر الجزيل لسيادة الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ومساعديه على جهودهم المتواصلة في إنجاز ما تصبو إليه البشرية من انفراج دولي وحلول لمشاكلها ، وبخاصة ما يتعلق بقضية فلسطين .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لجهودهم تجاه قضية شعبنا ، كذلك تحيتي وشكري للجنة التسعة لدول عدم الانحياز الخاصة بقضية فلسطين ، على كل ما تقدمه من عمل بثناء لقضية شعبنا .

وإليك ، يا سيدي الرئيس ، آخر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية ، وكلني ثقة بحكمته ودرايته ، كما أحيي سلفك على قيادته الرفيعة لأعمال الدورة السابقة .

وأخيرا ، أرفع التحية والشكر الجزيل للحكومة السويسرية وللشعب السويسري على كل ما قدمه من مساعدة كبيرة وتسهيلات وجهد في هذا السبيل .

قبل أربعة عشر عاما ، في الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، تلقيت دعوة مشكورة منكم لطرح قضية شعبنا الفلسطيني أمام هذه الجمعية الموقرة ، وهانذا أعود إليكم بعد كل هذه السنوات الحافلة بالاحداث الجسام ، لارى شعبا جديدة قد احتلت اماكنها بينكم ، تتويجا لانتصاراتها في معارك الحرية والاستقلال ، لمثلي هذه الشعوب ، اقدم تهائن شعبنا الحميمة وأعلن للجميع أنني أعود إليكم بصوت أعلى ، وبتمميم أقوى ، وثقة أعظم ، لاؤكّد أنه لايد لنضالنا أن يثمر ، ولدولة فلسطين التي أعلنّا عن قيامها في مجلسنا الوطني أن تأخذ مكانها بينكم ، لتشارك وإيثاكم في ترسيخ ميثاق هذه المنظمة وشرعة حقوق الإنسان ووضع حدّ للمآسي التي تتعرض لها البشرية ، وإرساء قواعد الحق والعدل والسلام والحرية للجميع .

قبل أربعة عشر عاما ، وعندما قلتم لنا في قاعة الجمعية العامة "نعم لفلسطين وشعب فلسطين ، نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، نعم للحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين" توهم البعض أن قراراتكم لن يكون لها أثر يذكر ، دون أن يدرك أن تلك القرارات كانت من أهم الإنبايع التي روت غصن الزيتون الذي حَمَلَتْهُ يومها ليتحول بعد أن مقيناه بالدم وبالعرق وبالدمع ، إلى شجرة جذرها في الأرض وفرعها في السماء ، واعدة بشمار النصر على القهر والظلم والاحتلال . أعطيتمونا الامل بانتصار الحرية والعدل ، فأعطيناكم جيلا من أبناء شعبنا ، كرّس العمر لتحقيق هذا الامل ، إنه جيل الانتفاضة المباركة الذي يحمل اليوم حجارة الوطن ليدافع بها عن شرف هذا الوطن ، وليكون جديرا بالانتماء إلى شعب يتعطش إلى لحرية والاستقلال .

فتحية إليكم جميعا من أبناء شعبنا البطل ، رجالا ونساءً ، ومن جماهير انتفاضتنا المباركة التي تدخل عامها الثاني بهذا الزخم الكبير ، وهذا التنظيم الدقيق ، وهذا الأسلوب الحضاري الديمقراطي في مواجهة الاحتلال والقهر والظلم ، والجرائم الوحشية التي يرتكبها يوميا المحتلون الإسرائيليون ضده .

تحية إليكم من شبائنا وشاباتنا ، في سجون الاحتلال ومعتقلاته الجماعية ، تحية إليكم من أطفال الحجارة يتحدون الاحتلال بطائراته ودباباته وأسلحته ، معيدين للذاكرة الصورة الجديدة لداوود الفلسطيني الاعزل أمام جالوت الإسرائيلي المدجج بالسلح .

لقد قلت في ختام كلمتي في لقائنا الاول إنني كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وكقائد للثورة الفلسطينية ، أؤكد أننا لا نريد ، لا نريد ، أن نرى نقطة دم يهودية أو عربية تراق ، ولا نريد ، استمرار القتال دقيقة واحدة . لقد توجهت وقتها إليكم لنختصر كل هذه المذابح والآلام ، ولنسارع إلى وضع أسس السلام العادل المبني على ضمان حقوق شعبنا وتطلعاته وأمانه ، وحقوق جميع الشعوب سواء بسواء .

وقلت : إنني أتوجه إليكم أن تقفوا مع نضال شعبنا من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير ، وأن تمكّنوا شعبنا من العودة من منفاه الإجمالي الذي دُفِعَ إليه تحت حراب البنادق وبالعسف وأن تساعدونا على إنهاء هذا الظلم الذي تعيش فيه أجيال شعبنا على مدى عقود عديدة من السنين ، حتى يتمكن من العيش في وطنه وفي دياره ، حراً ميّداً ، متمتعاً بحقوقه الوطنية والإنسانية كافة .

وكان آخر ما قلت من على هذا المنبر : إن الحرب تندلع من فلسطين ، والسلام يبدأ في فلسطين . وكان الحلم الذي يراودنا حينذاك أن نقيم دولة فلسطين الديمقراطية التي يعيش فيها المسلم والمسيحي واليهودي على قدم المساواة ، حقوقاً وواجبات ، في مجتمع واحد موحد أسوة بشعوب أخرى على هذه الأرض وفي عالمنا المعاصر .

وكم كانت دهشتنا كبيرة ، عندما رأينا المسؤول الإسرائيلي يفسر هذا الحلم الفلسطيني المستلهم من إرث الرسائل السماوية التي أنارت سماء فلسطين ، ومن القيم الحضارية والإنسانية الداعية إلى التعايش في مجتمع ديمقراطي حر ، بأنه مخطط يستهدف تدمير كيانه والقضاء عليه .

وكان علينا ، يا سيادة الرئيس ، أن نستخرج العبرة من معوية هذا الواقع ، وان نلاحظ بُعد المسافة بينه وبين الحلم ، فبادرنا في منظمة التحرير الفلسطينية للبحث عن الصيغ البديلة الواقعية والقابلة للتحقيق لإيجاد حل للقضية يعتمد العدل الممكن لا المطلق ، ويضمن حقوق شعبنا في الحرية والسيادة والاستقلال ، كما يضمن للجميع السلام والأمن والاستقرار ، ويجنب فلسطين والشرق الأوسط حروباً ومعارك لاتزال مستمرة منذ أربعين عاماً ، وبالله الشف .

أو لم نكن نحن ، يا سيادة الرئيس ، من بادر إلى اعتماد ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وشرعة حقوق الإنسان ، والشرعية الدولية أساساً مرجعياً لحل الصراع العربي - الإسرائيلي ؟

أو لم نرحب ببيان فانس - غروميكو في عام ١٩٧٧ كبادرة تصلح أساساً لمشروع حل لهذا الصراع ؟

ألم نوافق على الاشتراك في مؤتمر جنيف طبقاً للبيان المصري - الأمريكي عام ١٩٧٧ ، لدفع عجلة السلام والحل في منطقتنا ؟

أو لم نعتد مشروع السلام العربي في فاس ، عام ١٩٨٢ ، ومن بعده مشروع الدعوة لمؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة ووفق قراراتها ؟

أو لم نؤيد مشروع بريجنيف للسلام في منطقة الشرق الأوسط ؟ أو لم نرحب ببيان البندقية ونؤيده الصادر عن دول السوق الأوروبية المشتركة بشأن أسس السلام العادل في المنطقة ؟

أو لم نرحب بمبادرة الرئيسين غورباتشوف - ميتران ونؤيدها بشأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي ؟

أو لم نرحب بعشرات البيانات والمبادرات السياسية التي تقدمت بها المجموعات والدول الإفريقية والإسلامية ودول عدم الانحياز ، والدول الاشتراكية والدول الأوروبية وغيرها ، بهدف إيجاد تحوية سلمية تركز على مبادئ الشرعية الدولية لتأمين السلام وحل الصراع ؟

فماذا كان موقف إسرائيل من هذا كله ؟ مع أنه ما من مبادرة واحدة أو مشروع واحد ، أو بيان واحد من كل ما أشرت إليه يخلو من مراعاة التوازن السياسي أو يفلل مطالب ومصالح أطراف الصراع العربي الإسرائيلي كافة .

لقد كان موقف إسرائيل من هذا كله المزيد من تعميد مخططاتها الاستيطانية والتوسعية وتأجيج عملية الصراع بتعميم الخراب والدمار وإراقة الدماء ، وتوسيع جبهات الصدام حتى شملت لبنان الشقيق الذي اجتاحته جيوش الاحتلال عام ١٩٨٢ ، وما تم أثناء ذلك الغزو من مذابح ومجازر ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ، بما فيها مذابح صبرا وشاتيلا ، ولا تزال إسرائيل تحتل جزءا من جنوب لبنان حتى الآن ، ويواجه لبنان يوميا الغارات والاعتداءات الجوية والبحرية والبرية ، ضد مدنه وقراه ، وضد مخيماتنا في الجنوب .

وإنه لمن المؤلم والمؤسف أن تستمر الحكومة الأمريكية وحدها في دعم ومساندة هذه المخططات الإسرائيلية العدوانية والتوسعية ، وفي دعم إسرائيل في استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية ، وفي استمرار جرائمها وسياسة القبضة الحديدية ضد أطفالنا ونسائنا .

كما أنه من المؤلم والمؤسف كذلك استمرار الحكومة الأمريكية في رفضها الاعتراف بحق ستة ملايين فلسطيني في تقرير مصيرهم ، وهو حق مقدس بالنسبة للشعب الأمريكي نفسه ولشعوب الأرض قاطبة ، وأذكّرهم بموقف الرئيس ولسون ، صاحب المبادئ العالمية في العلاقات الدولية وهما عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ، وحق تقرير المصير للشعوب . وعندما استُغيت الشعب الفلسطيني عام ١٩١٩ بواسطة لجنة كينغ كرين ، اختار الولايات المتحدة الأمريكية كدولة انتداب ، ولكن الظروف حالت دون ذلك ، وجاءت بريطانيا بديلا عنها . وإنني لاتوجّه إلى الشعب الأمريكي متسائلا ، هل من الإنصاف ، هل من الإنصاف ألا يُطبّق على الشعب الفلسطيني ما شرعه الرئيس ولسون بهذا الخصوص ؟

إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعرف أن شهادة الميلاد الوحيدة لقيام دولة إسرائيل هي القرار الدولي ١٨١ (د - ٢) الصادر عن الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، والذي وافقت عليه في حينه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهو ينص على قيام دولتين في فلسطين واحدة عربية فلسطينية والثانية يهودية .

فكيف تفسر الحكومة الأمريكية موقفها الذي يقرّ ويعترف بنصف هذا القرار المتعلق بإسرائيل ، ويرفض نصفه الآخر المتعلق بالدولة الفلسطينية ؟ بل وكيف تفسر حكومة الولايات المتحدة عدم التزامها بتنفيذ قرار سبق لها أن تبنته أكثر من مرة في جمعيتكم الموقرة ، وهو القرار رقم ١٩٤ (د - ٢) ، القاضي بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها ، أو التعويض على من لا يرغب في العودة .

إن حكومة الولايات المتحدة تعلم أنه ليس من حقها أو من حق غيرها تجزئة الشرعية الدولية وتغتيت أحكام القوانين الدولية .

إن نضال شعبنا المتواصل في سبيل حقوقه يعود إلى عشرات السنين ، قدم خلالها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى ، وعانى من كل أنواع العذاب المأساوي ، ولكنه لم يهن ولم تغتر عزيمته بل عززت إصراره في تشبثه بوطنه الفلسطيني وبهويته القومية .

إن قادة إسرائيل الذين أخذتهم النشوة الخادعة توهموا أنه بعد خروجنا من بيروت سيبتلع البحر المنظمة ، ولم يتوقعوا أن يتحول رحيل المنافي إلى مسار للعودة إلى الوطن ، إلى ساحة الصراع الحقيقية ، إلى فلسطين المحتلة ، فكانت الانتفاضة الشعبية الباسلة داخل أرضنا المحتلة ، الانتفاضة التي قامت لتستمر حتى تتحقق أهدافنا في الحرية والاستقلال الوطني .

وإنه لما يشرفني أن أكون واحدا من أبناء هذا الشعب الذي يسطر بدماء أطفاله ونسائه ورجاله أروع ملاحم المقاومة الوطنية ، ويجتزح معجزات يومية أشبه بالأساطير

كي تستمر انتفاضته ، وكي تنمو وتكبر حتى تغرض إدارتها ، ولتثبت ولتثبت ولتثبت أن باستطاعة الحق أن يقهر القوة ، فتحية إكبار لجماهير شعبنا التي تصنع اليوم هذه التجربة الثورية الديمقراطية الفريدة . إنه الإيمان الذي لم تزعزعه كل آلة إسرائيل العسكرية ، ولم يرهبه الرصاص بكل أنواعه ، ولم يثل منه دفن الأحياء وكسر العظام ، وإجهاض الحوامل ، والاستيلاء على مصادر المياه ، ولم يوهن عزيمته الاعتقال والسجن والنفي والطرده خارج الوطن . أما العقاب الجماعي ونسف البيوت ، وإغلاق الجامعات والمدارس والنقابات والجمعيات والمؤسسات وتعطيل الصحف ، وحصار المخيمات والقرى والمدن ، فلم تزد هذا الإيمان إلّا رسوخاً لتعمّ الثورة كل بيت ، ولتتجذر في كل شبر من أرض الوطن .

إن شعبنا هذه سيرته ، وهذا تاريخه ، لا يمكن أن يهزم ، ولا يمكن لكل قوى البطش والإرهاب أن تثنيه عن عقيدته الراسخة بحقه في وطنه ، وبقيم العدل والسلام والمحبة والتعايش السمع ، وكما حمتنا بندقية الشاشر فحالت دون تمفيتنا وتدمير هويتنا الوطنية في ساحات المواجهات الساخنة ، فنحن على ثقة تامة بقدرتنا على حماية غصن الزيتون الأخضر في ساحات المواجهات السياسية .

إن هذا الالتفاف العالمي حول قضيتنا العادلة لتحقيق السلام القائم على العدل يُظهر بشكل ساطع أن العالم يدرك بلا التباس من هو الجلد ، ومن هو الضحية ، من هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه ، ومن هو المناضل من أجل الحرية والسلام ، ومن هو الإرهابي .

وها هي الممارسات اليومية لقوات جيش الاحتلال وعمليات المستوطنين المتعصبين المسلحين ضد شعبنا وأطفالنا ونسائنا ، تغضج وجه الاحتلال الإسرائيلي البشع ، وتظهره على حقيقته العدوانية .

إن هذا الوعي العالمي المتنامي قد مّ التجمعات اليهودية نفسها داخل إسرائيل وخارجها ، وأخذ يفتح عيونها على حقيقة المشكلة وعلى جوهر الصراع ، وبخاصة أمام الممارسات الإسرائيلية اليومية غير الإنسانية التي تدمر روح الديانة اليهودية السمحة نفسها .

لقد بات من المعب ، وإلى حدود المستحيل أن يُعلن اليهودي رفضه للافظهاد المنصري وتعلقه بالحرريات وبحقوق الإنسان وأن يمت على جرائم وانتهاكات إسرائيل ضد حقوق الإنسان الفلسطيني والشعب الفلسطيني والوطن الفلسطيني ، بخاصة أمام الممارسات اليومية البشعة للمحتلين وعصابات المستوطنين المسلحين .

إننا نتميز بين المواطن اليهودي الذي سعت الدوائر الإسرائيلية الحاكمة إلى طمس وتزييف وعيه وصورة ضميره باستمرار ، وممارسات قادة إسرائيل ، بل إننا نندرك أنه يوجد داخل إسرائيل وخارجها من اليهود الشرفاء والشجعان الذين لا يقرون حكومة إسرائيل على سياسة القمع والمذابح والتوسع والاستيطان والطرده . ويقرون لشعبنا حقوقه المتساوية في الحياة والحرية والاستقلال ، وإنني باسم الشعب الفلسطيني أشكرهم على هذا الموقف الشجاع والشريف .

إن شعبنا لا يريد حقاً ليس له ، ولا تقره عليه الشرعية الدولية والقوانين الدولية ، وهو لا يسعى إلى حرية تقهر حرية غيره ، أو إلى مصير يلقي مصير شعب آخر ، إن شعبنا يرفض أن يتميز على غيره ، ويرفض لغيره أن يتميز عليه . شعبنا يريد التساوي مع كل الشعوب ، له ما لها ، وعليه ما عليها ، وإنني أتوجه بخدائي هذا إلى كل الشعوب في العالم ، وخاصة التي عانت من الاحتلال النازي واعتبرت أن من واجبها أن تطوي صفحة القهر والظلم من جانب أي شعب ضد شعب آخر ، وأن تد يد العون لكل ضحايا الإرهاب والفاشية والنازية ، بأن ترى اليوم بوضوح ما يلقيه عليها التاريخ من مسؤوليات تجاه شعبنا الممذب الذي يريد لأطفاله مكاناً تحت الشمس في وطنهم يعيشون فيه أسوة ببقية أطفال العالم ، أحراراً فوق أرضهم الحرة .

إنه لما يدعو للتفاؤل أن تصل مسيرتنا النضالية إلى ذروة الانتفاضة الراهنة في ظل مناخ دولي يتسم بمسعى حثيث وجاد إلى الانفراج والوفاق الدوليين ، والتقدم للشعوب . وإننا لنشهد بسرور بالغ النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة وأمينها العام بالإسهام الفعال في التوصل إلى حلول لكثير من المشاكل وببؤر التوتر في العالم ، في ظل هذا الوفاق الدولي الجديد .

ومن المؤكد أنه يستحيل ترسيخ هذا المناخ الإيجابي الدولي الجديد دون الالتفات إلى مشاكل الأرض وبؤر التوتر المنتشرة فيها ، مما يمكننا من صياغة ضمير إنساني أكثر دقة ومسؤولية في تقييم أعمال الإنسان والدول ويملك شفافية الاستشراف لما يحمله القرن القادم علينا من تحديات ومسؤوليات جديدة بعيداً بعيداً عن الحروب والدمار ومن أجل المزيد من الحرية والرفاه والسلام والتقدم للبشرية جمعاء .

ولا يختلف أحد هنا ، يا سيادة الرئيس ، على أن قضية فلسطين هي مشكلة المشاكل المعاصرة . فهي الاقدم عمرا على جدول أعمالكم ، وهي الأكثر تعقيدا وتشابكا ، وهي الاشد خطرا بين القضايا الإقليمية على السلام والأمن الدوليين . ومن هنا ، فإنها تحتل مكانة الأولوية بين المشاكل التي تستدعي اهتمام الدولتين الأعظم وجميع دول العالم ، وضرورة القيام بالجهد المطلوب لرسم طريق لحلها وفق أسس عادلة ، تكون بحسب ذاتها أكبر ضمان لتعميم السلام في الشرق الاوسط .

ونحن في منظمة التحرير الفلسطينية ، كقيادة مسؤولة عن الشعب الفلسطيني ومصيره ، ووفاء منا لنضال شعبنا ، وإجلالا لتضحيات الشهداء ، وحرصا منا على التجاوب مع أجواء الانفراج والوفاق ، ووعيا منا لأهمية الإسهام في المساعي السياسية السلمية لإيجاد حل سياسي يضع حدا لمآسي الحروب والقتال ، ويفسح في المجال لتعايش سلمي تحكمه القوانين الدولية ، لذلك دَعَوْنَا مجلسنا الوطني الفلسطيني إلى دورة غير عادية في الجزائر ، بين الثاني عشر والخامس عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم ، وذلك بهدف تحديد وتوضيح موقفنا كطرف أساسي في النزاع العربي - الإسرائيلي ، لا حل من دون مشاركته ومن دون موافقته .

ويسعدني أن أقول لكم بكل اعتزاز إن مجلسنا الوطني من خلال ممارسته ديمقراطية كاملة الحرية أكد من جديد تحمله لمسؤولياته الوطنية العليا ، فاتخذ من القرارات الجادة والبنّاءة والمسؤولة ما مهّد الطريق لتعميق وإبراز رغبتنا وإسهامنا في إيجاد تسوية سلمية تضمن حقوق شعبنا الوطنية والسياسية ، كما تضمن الأمن والسلام للجميع .

إن القرار الأول والخامس لمجلسنا الوطني هو إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف ، وذلك استنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله ، وكذلك انطلاقا من قرارات القمم العربية ، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والامتناع عن السيادة فوق أرضه ، وطبقا لقراراتكم المتتالية .

ويهمني وأنا أكرر هذا الإعلان التاريخي أمام الأسرة الدولية ، وقد أصبح وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة ، أن أؤكد أن هذا القرار لا رجعة لنا عنه ولن نتوقف عن العمل حتى يتم دحر الاحتلال ، وممارسة شعبنا لسيادته في دولته ، دولة فلسطين للفلسطينيين جميعهم أينما كانوا ، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق ، وتضمن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكراماتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وتكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية ، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية ، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل ، في ظل دستور يفرض سيادة القانون والقضاء المستقل ، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون .

إن دولة فلسطين هي دولة عربية ، وشعبها جزء من أمتة العربية ، تراثا وحضارة وطموحا في التطور الاجتماعي والوحدة والتحرر ، تلتزم بميثاق جامعة الدول العربية وبمبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وبمبادئ عدم الانحياز . إنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي ، وإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق ملام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق .

دولة تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وترفض التهديد بالعنف أو القوة أو الإرهاب ، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي ، أو سلامة أراضي أية دولة أخرى ، دون المساس بحقوقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها .

دولة تؤمن بأن الغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو شابوا إلى العدل ، تلك هي دولة فلسطين التي أعلنّا قيامها وسنعمل على تجسيدها ، كي تأخذ مكانها بين دول العالم لتشارك وتبدع في صياغة عالم حر يسوده العدل وينعم بالسلام . وسيكون لدولتنا حكومتها المؤقتة بأقرب فرصة بإذن الله . وقد كلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية تولي مهام هذه الحكومة المؤقتة لحين تشكيلها . ومن أجل تجسيد هذا القرار اتخذ مجلسنا الوطني جملة قرارات يهمني الإشارة إلى أهمها ، مما يؤكد عزمنا على المضي الجاد في مسيرة التسوية السلمية العادلة وببذل أقصى الجهد في سبيل إنجاحها .

لقد أكد مجلسنا الوطني على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين ، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وجميع أطراف الصراع في المنطقة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة ، باعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قرارتي مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير .

كما أكّد مجلسنا الوطني على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية ، وإقامة الدولة الفلسطينية ، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم ، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧ . وهو ما أقرته القمم العربية وبخاصة في القمتين العربيتين في فاس والجزائر .

وأكد مجلسنا الوطني على ضرورة السعي إلى وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس العربية ، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤاتٍ لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي والوصول إلى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الأمن والسلام للجميع شعوبا ودولا في الشرق الأوسط ، بقبول ورضى متبادلين ، ولتمكين دولة فلسطين من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي ، وهذا ما أكدته كذلك القرارات الصادرة عن القمم العربية ، وأكد مجلسنا كذلك على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة . كما أكد على ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الديانات . كما أكد مجلسنا الوطني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة والخاصة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني ، وأن العلاقة المستقبلية بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية ستكون على أسس كنفدرالية ، وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين تعزيزا للروابط التاريخية والمصالح الحيوية بينهما .

ولقد جدد المجلس تأكيده على ضرورة أن يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية بالصراع في المنطقة .

ويهمني هنا أن أشير إلى أن هذه القرارات تعكس كما هو واضح من مضمونها وصياغتها قناعتنا الراسخة بالسلام والحرية ، وفهمنا وتقديرنا العميقين لمناخ التوافق الدولي والوفاق الدولي ، وحرص الأسرة الدولية على الوصول إلى حلول متوازنة ، تستجيب للمطالب والمصالح الأساسية لأطراف الصراع . كما تعكس هذه القرارات مدى جدية الموقف الفلسطيني من قضية السلام وحرصه عليها ، وضرورة تأمينها وضمانها عبر مجلس الأمن وتحت رعاية الأمم المتحدة .

إن هذه القرارات تحمل الرد الواضح والحازم على كل الحجج والمواقف المسبقة والذرائع التي كانت تسوقها بعض الدول حول مواقف وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الوقت الذي كان فيه شعبنا بانتفاضته ومن خلال ممثليه في المجلس الوطني الفلسطيني يصوت من أجل السلام مؤكداً على تجاوبه مع الاتجاه السائد الذي تميزه حقبة الانفراج الجديدة في العلاقات الدولية ولحل النزاعات العالمية بالوسائل السلمية فإن الحكومة الإسرائيلية كانت تغذي النزعات العدوانية والتوسعية والتعصب الديني ، لتؤكد تمسكها بخيار العدوان والتنكر لحق شعبنا .

إن الجانب الفلسطيني صاغ من جهته مواقف سياسية واضحة ومسؤولة تنسجم مع إرادة المجتمع الدولي ، وذلك في سبيل المساعدة على عقد المؤتمر الدولي للسلام وإنجاح أعماله . وليس في هذا الدعم الدولي الشجاع والمشكور بالاعتراف بدولة فلسطين إلاّ الدليل الساطع على صواب مسارنا ومصادقية قراراتنا وانسجامها مع الإرادة العالمية المحبة للسلام .

ومع تقديرنا الكبير للأصوات الأمريكية الحرة التي بادرت إلى شرح وتأييد مواقفنا وقراراتنا ، فإن الإدارة الأمريكية ما زالت غير ملتزمة بمعيار موحد بين أطراف الصراع ، ولا زالت تفرض علينا ، وحدنا ، الإقرار بمواقف لا يمكن حسمها قبل التفاوض والتحوار داخل إطار المؤتمر الدولي .

ويهمني أن أذكر أن الإقرار لطرفي الصراع بالمساواة وبالحقوق على أسس متبادل هو المدخل الوحيد للرد على جميع التساؤلات من أية جهة تصدر . وإذا كانت السياسات والممارسات على الأرض تعكس نوايا أصحابها فإن الطرف الفلسطيني هو الأجدر بالقلق وطرح التساؤلات الهادفة إلى طمأنته على مصيره ومستقبل هذا المصير ، أمام دولة إسرائيل المدججة بأحدث الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية .

لقد جدد مجلسنا الوطني الفلسطيني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري وحققها في النضال من أجل استقلالها . وجدد رفضه للإرهاب بكل أنواعه ، بما في ذلك إرهاب الدولة ، مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص وقرار القمة العربية في الجزائر عام ١٩٨٨ ، وقراري الأمم المتحدة ١٥٩/٤٢ لعام ١٩٨٧ ، و ٦١/٤٠ لعام ١٩٨٥ ، وبما ورد في إعلان القاهرة الصادر بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بهذا الخصوص .

إن هذا موقف واضح ولا لبس فيه . ومع ذلك فإنني كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية أعلن من هنا مرة أخرى : أنني أدين الإرهاب بكل أشكاله ، وأحيي في الوقت ذاته جميع من أرى أمامي في هذه القاعة ممن اتهمهم جلادهم ومستعمروهم بالإرهاب أثناء معارك تحرير بلادهم من نير الاستعمار وهم اليوم القادة الأمناء لشعوبهم ، والأوفياء للقيم لمبادئ وقيم العدل والحرية .

وتحية إجلال لمن سقط من الشهداء على أيدي الإرهاب والإرهابيين ، وفي المقدمة رفيق العمر ، ناثبي الشهيد الرمز خليل الوزير أبو جهاد ، وشهداء المذابح التي تعرّض لها شعبنا في مختلف المواقع والأماكن والمدن والقرى والمخيمات في الضفة وفي القطاع ، وفي الجنوب اللبناني .

إن الموقف في وطننا الفلسطيني لم يعد يحتمل الانتظار وما هي جماهير شعبنا وأطفالنا يتقدمون الركب حاملين مشاعل الحرية وهم يستشهدون يوميا من أجل إجلال المحتل وإرساء قواعد السلام في وطنهم الحر المستقل وفي المنطقة كلها . لذلك ، فإن المجلس الوطني الفلسطيني انطلق من قراراته على أساس الواقعية آخذين بعين الاعتبار ظروف الفلسطينيين والإسرائيليين ولتوفير مناخ التسامح بينهما .

إن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية شعبنا وحقوقه مسؤولية تاريخية واستثنائية ، فمنذ أكثر من أربعين عاما قررت الأمم المتحدة بناءً للقرار ١٨١ (د - ٢) ، إقامة دولتين - كما أسلفت - في فلسطين ، واحدة عربية فلسطينية ، وأخرى يهودية . ونحن نرى اليوم ، ورغم الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا ، أن هذا القرار ما زال يوفر شروط الشرعية الدولية التي تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والامتناع الوطني .

لذلك ، فإن تسريع وتيرة عملية السلام في المنطقة يتطلب جهدا استثنائيا من جانب جميع الأطراف المعنية والأطراف الدولية ، وأخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، اللذين يتحملان مسؤولية كبيرة تجاه قضية السلام في منطقتنا .

إن دور الأمم المتحدة والاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكل الكتل والهيئات الدولية حيوي وهام في هذه المرحلة .

لذا ، أتقدم بمبادرة السلام الفلسطينية التالية بصفتي رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتولى مهام الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين :

أولا : أن يتم العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وتحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك بناءً على مبادرة الرئيسين غورباتشوف - ميتران ، والتي أيدها العديد من الدول ، وتفضل الرئيس ميتران بعرضها على جمعيتكم في أواخر أيلول/سبتمبر الماضي ، وذلك تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي ، الذي تؤيده جميع دول العالم ، باستثناء حكومة إسرائيل .

ثانيا : انطلاقا من إيماننا بالدور الحيوي للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية ، فإننا نرى أن يتم العمل لإشراف مؤقت للأمم المتحدة على أرضنا الفلسطينية ووضع قوات دولية لحماية شعبنا ، وتشرف في نفس الوقت على انسحاب القوات الإسرائيلية من بلدنا .

ثالثا : إن منظمة التحرير الفلسطينية متمم للوصول لتموية ملمية شاملة بين أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي ، بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى ، في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة وتوازن المصالح ، وبخاصة حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني ، واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع - لجميع أطراف الصراع في المنطقة كما أسلفت - ووفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وفي حال الإقرار بهذه الأسس داخل المؤتمر الدولي نكون قطعنا شوطا أساسيا نحو الحل العادل ، مما يتيح الاتفاق على كل ترتيبات الأمن والسلام .

أرجو أن يكون واضحا أن شعبنا الفلسطيني بقدر ما يحرم على نيل حقوقه الوطنية المشروعة في تقرير المصير والعودة وإزالة الاحتلال عن أرض وطنه الفلسطيني فإنه يحرم على المسيرة السلمية لتحقيق هذه الأهداف ، في إطار المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة ووفق ميثاقها وقراراتها .

وإنني أؤكد أننا شعب يتوق إلى السلام مثل كل شعوب الأرض ، وربما بخاصة أكبر بسبب طول هذه المعاناة طوال هذه السنوات ، وبسبب قحوة الحياة التي يحيها شعبنا وأطفالنا وبسبب حرمانه من التمتع بحياة طبيعية بعيدا عن الحروب والمآسي وعذاب النفي والتشرد ، ومعاناة العيش اليومي القاسية .

فلترتفع الأصوات المؤيدة لفص الزيتون وسياسة التعايش السلمي ، وأجواء الانفراج الدولي ، ولتشابك الأيدي دفاعا عن فرصة تاريخية قد لا تعوض ، تضع حدا لمأساة طال عمرها وكلفت تضحيات آلاف الأرواح ، ودمار مئات القرى والمدن .

وإننا إذ نمد يدينا بغصن الزيتون وبغصن السلام ، فلأنه يتفرع في قلوبنا من شجرة الوطن والحرية .

لقد أتيت لكم باسم شعبنا ، بإسما يدي لنصنع السلام الحقيقي ، السلام القائم على العدل .

ومن هذا المنطلق أطلب قادة إسرائيل بأن يأتوا إلى هنا تحت إشراف الأمم المتحدة ، لنصنع هذا السلام ، وأقول لهم كما أقول لكم : إن شعبنا يريد الكرامة

والحرية والسلام ، ويريد الأمن لدولته كما يريده لجميع دول وأطراف الصراع العربي - الإسرائيلي .

وهنا أتوجه بאתخصيم إلى الإسرائيليين بكل فئاتهم وقواهم وشرائحتهم ، وفي مقدمتهم قوى الديمقراطية والسلام ، وأقول لهم : تعالوا بعيدا عن الخوف والتخويف لنمنع السلام ، وبعيدا عن شبح الحروب المتواصلة منذ أربعين عاما في اتون هذا الصراع ، وبعيدا عن التهديد بانفجار الحروب القادمة التي لن يكون وقودها إلا أطفالكم وأطفالنا . تعالوا لنمنع السلام ، سلام الشجمان ، بعيدا عن غطرمة القوة وأسلحة الدمار ، بعيدا عن الاحتلال والقهر والذل والقتل والتعذيب .

قل : "يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء" ، لنقيم السلام على أرض السلام ، أرض فلسطين . "المجد لله في الاعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة" ، "اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك يرجع السلام ، فأحينا ربنا في السلام وأدخلنا الجنة ، دارك ، دار السلام" .

وأخيرا ، أقول لشعبنا : الفجر آت آت ، والنصر آت آت ، وإنني أرى الوطن في حجارتكم المقدمة ، أرى علم دولتنا الفلسطينية المستقلة يرفرف فوق رواابي الوطن الحبيب . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أُصْطَب السَّيْد يَاسَر عَرَفاة ، رَئِيسُ اللِّجْنة التَّنْفِيزِية لِمَنْظَمة التَّحْرِيرِ
الفلسطينية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

السيد عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، يسعدني غاية السعادة ان

أتوجه إليكم بالتحية مرة أخرى خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة التي تعقد خارج إطار المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك لمناقشة بند من أهم بنود جدول الأعمال .

ويأتي بياني اليوم في أعقاب البيان التاريخي الذي القاه الآن السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وأود بهذه المناسبة أن أتوجه إلى سيادته بتحية خاصة للشجاعة وبُعد النظر والواقعية التي انعكست في بيانه اليوم وهي سمات تقدم أرمدة عظيمة سوف تمهد - ولا شك - الطريق نحو السلام والعدل في منطقة الشرق الأوسط .

إن مناقشتنا اليوم تأتي في منعطف تاريخي هام ، فالقضية الفلسطينية تمر بنقطة تحول هامة ، ونحن نجتمع اليوم بطريقة غير مسبقة لبحثها ودفع عملية السلام والتحرك نحو إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وسوف تشكل قراراتنا هنا مصير أجيال مقبلة في الشرق الأوسط وخارجه .

إن التحديات أمامنا كبيرة ، وكذلك مسؤولياتنا ، ولا شك أن الموقف الحاسم الذي اتخذته غالبية الدول وعلى اختلاف منطلقاتها وتوجهاتها يعتبر دليلاً صادقاً على التفهم لهذه الحقائق . وهو في نفس الوقت تعبير عن اقتناع هذه الدول بأن الموقف الفلسطيني كما عبرت عنه الوثائق الصادرة عن الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في الفترة من ١٢ - ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ يمثل تطوراً تاريخياً هاماً يستحق تأييد ومساندة جميع الدول المحبة حقيقة للسلام .

ولقد تزامنت تلك الدورة الحاسمة للمجلس الوطني الفلسطيني مع مرور ما يقرب من العام على بدء انتفاضة أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة للمطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين هذا الشعب من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لقد شنت هذه الانتفاضة انتباه الرأي العام

العالمي وحظيت بتعاطفه وتقديره لأسبابها ودوافعها ، ولقد استمرت الانتفاضة رغم ظروف القهر الاسرائيلي القاسية والمعاناة اليومية المستمرة لابناء هذا الشعب ، ولا شك أن هذا الإصرار من جانب الشعب الفلسطيني يعتبر دليلا واضحا على أن الصرخة الفلسطينية المطالبة بالحرية والاستقلال سوف تظل مسموعة في كل أرجاء العالم ، ولا شك أن هذا الكفاح من جانب الشعب الفلسطيني سوف يتوج في النهاية بما يسعى إليه ويستحقه . فلقد قدم هذا الشعب تضحيات جساما خلال سنوات طوال . وقد آن له أن يحصل على حقوقه . ولقد كان قرار جلالة الملك حسين عاهل الاردن في نهاية شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ بفك الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية متسقا مع هذه الرؤية ومعرزا لها بما يضع اسرائيل أمام ضرورة التعامل مع حقائق الموقف .

لقد حفلت الفترة الأخيرة بالعديد من الاجتماعات واللقاءات بين مختلف الأوساط والاتجاهات الفلسطينية لبحث ودراسة مطالب الشعب الفلسطيني وانتفاضة أبنائه تحت الاحتلال من أجل التوصل إلى القرار المناسب لها ، ومن هنا جاء عقد الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني التي جسدت عزم الشعب الفلسطيني وقيادته على تحمل مسؤولياتهما بحكمة وشجاعة من خلال ممارسة ديمقراطية واعية برزت في الاجتماعات وتبلورت في سيادة تيار الواقعية والعقلانية .

ولقد جاءت القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني وسط مناخ دولي مؤات . فهي تتزامن مع ظهور تطورات ومؤشرات إيجابية في مناطق عديدة كانت تسودها أخطار النزاعات المسلحة والتوترات . وإننا لنأمل أن تمتد آثار هذا المناخ الإيجابي ليشمل أيضا منطقة الشرق الأوسط .

ومن هذا المنطلق أود أن أبرز أهمية الخطوة الكبيرة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية - من خلال الوثائق الثلاث الصادرة عن اجتماعات الجزائر - لدفع جهود السلام والتي تمثل تطورا جوهريا في الفكر الفلسطيني وفي تشكيل منطلق التسوية الفلسطينية أخذا في الاعتبار كافة الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على مجرى النزاع في المنطقة وهو ما تعبر عنه العناصر الأربعة التالية : أولا : الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) باعتبارهما قاعدة لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط إلى جانب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . ثانيا : إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في إطار الشرعية الدولية ، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية باعتباره قرارا يوفر إطاره شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني . ثالثا : الانطلاق من إقامة الدولة الفلسطينية إلى العلاقة الكونغردالية مع المملكة الأردنية الهاشمية . وأخيرا : رفض العنف ونبذ الإرهاب .

وإنه مما يستحق التسجيل تأكيد الاعلان الفلسطيني على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وبصفة خاصة تسوية المشاكل بالطرق السلمية . وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان وبمبادئ عدم الانحياز . وتمثل هذه المبادئ في تقديرنا إنجازا حقيقيا للمجلس الوطني الفلسطيني ، كما تشكل في الوقت نفسه ركيزة هامة للتحرك السياسي في المرحلة القادمة لدعم الجهود الرامية الى تحقيق تسوية عادلة ومقبولة من كافة اطراف النزاع .

وأود أن أؤكد مرة أخرى وبوضوح كامل أن المجلس الوطني الفلسطيني قد انتهج بذلك منهجا واقعيا وعمليا في إطار الشرعية الدولية .

ولقد جاء إعلان استكهولم على نفس مستوى الوضوح والصراحة في إعادة تأكيد الالتزام الفلسطيني الايجابي بالتوصل الى تسوية سلمية عادلة ونهائية للمشكلة .

إذا كان الطرف الفلسطيني في النزاع القائم في الشرق الاوسط - وهو الطرف الاصيل - قد حدد موقفه بشكل واضح التقى فيه بالمطلب العالمي بأن يكون قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هما القاعدة التي يتم على أساسها التفاوض في إطار المؤتمر الدولي المعني بالتسوية السلمية الشاملة ، فإنه يلزم التأكيد على أن الاعلان الخاص بالدولة الفلسطينية قد تضمن اعترافا بوجود دولة اسرائيل ، وهكذا يكون الفلسطينيون قد أعلنوا اختيارهم الحاسم بالدخول في عملية سلام تأسيسا على قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) بتقسيم فلسطين وكذلك مبادئ واحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تعالج الوضع كما كان قائما في ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ .

وهذا الموقف المسؤول من جانب منظمة التحرير الفلسطينية يتطلب استجابة على نفس المستوى من الاطراف الأخرى وبصفة خاصة اسرائيل . وإنني أطالب اسرائيل من فوق هذا المنبر بأن تتجاوب مع هذا الطرح الفلسطيني الايجابي من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم يتضمن قبولاً بوجود دولة فلسطين كما يقبل بوجود دولة اسرائيل ، ويحترم حقوق الشعب الفلسطيني كما يحترم حقوق شعب اسرائيل . إن الجهود الدولية يجب ألا تكون موجهة لخدمة طرف واحد أو لتأكيد حقوق طرف بعينه . وإنما ينبغي أن تحشد هذه الجهود وتعبأ الموارد لتحقيق التسوية وفقا لقواعد العدالة والقانون الدولي بما يستهدف في النهاية تحقيق العدل للجميع .

وعلى ذلك فإن علينا أن نتخذ قرارات تتفق مع قواعد الشرعية الدولية والمبادئ والاهداف التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والمعترف بها من المجتمع الدولي .
إنني أود هنا - في هذا الاجتماع التاريخي - أن أوضح عددا من النقاط الهامة وأسمي الأشياء بأسمائها . لقد بدأت المسيرة العالمية نحو عهد جديد في العلاقات الدولية يسوده السلام والتفاهم والتعاون ولن تكون منطقة الشرق الاوسط استثناء من القاعدة ، كذلك ينبغي ألا تظل القضية الفلسطينية بؤرة للتوتر والصراع وإنكار الحقوق الأساسية .

إن ما ذكرته وشيئة إعلان الاستقلال الصادرة من المجلس الوطني الفلسطيني من أن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ مازال يوفر أساسا لشرعية دولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني هو في حد ذاته قبول لفكرة تقسيم فلسطين التي أوردها هذا القرار . كما أن القبول الفلسطيني للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هو في واقع الامر قبول بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها ومضمونة . وهو قبول بإنهاء الحرب ، وهو اعتراف بحق اسرائيل وأطراف النزاع كافة في السيادة وسلام الأراضي والاستقلال السياسي .

ومع ذلك ، ومرة أخرى أقولها ، إنه ينبغي أن يكون واضحا كل الوضوح أن هذا القبول الفلسطيني ليس مجرد هدية تهدى ولا شئنا يقدم مقابل لا شيء . وعلى اسرائيل في المقابل أن تعترف في نفس الوقت بحق الشعب الفلسطيني في الوجود ، وفي تقرير المصير ، وفي اختيار شكل كيانه ، وفي الاستقلال والسيادة ، وأن يعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة .

إن لإسرائيل الحق في أن تؤمن سلامتها ولكن هذا لا يمكن أن يكون حقا مطلقا . فمن غير المنطقي ، ومما يخالف الحقائق التاريخية والمبادئ الأساسية للقانون والعدالة ، القول بأن حقوق اسرائيل تعلو على كل ما عداها من حقوق لأطراف النزاع الأخرى . إن حقوقها تتوازى مع حقوق غيرها وليس أكثر من ذلك ، وبغير توازن الحقوق والواجبات فلن يمكن قط تحقيق سلام عادل ودائم .

ومن نفس المنطلق فنحن نطالب المجتمع الدولي - وفي مقدمته الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن بأن تتحمل مسؤولياتها للعمل على صيانة السلم والأمن الدوليين . وأن تبدأ عملية تشاور رسمي تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، كما ندعو الأمين العام للأمم المتحدة لأن يقود هذه المشاورات في أسرع وقت ممكن .

ولقد تقدمت مصر - ودول أخرى - بمبادرات ايجابية عديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط وكل هذه المبادرات تحتوي عناصر إيجابية جديرة بالتأييد . والمهم هو أن توضع هذه العناصر موضع التنفيذ وأن تؤدي الى تحريك الأمور نحو تسوية عادلة ، إن السلام العادل هو الذي ينال في إطاره كل ذي حق حقه وهو الذي يحفظ مصالح الاطراف المعنية كافة وبطريقة متوازنة .

وهذا يتطلب من المجتمع الدولي ومن أجهزة الأمم المتحدة العمل على دفع عملية السلام في الشرق الأوسط ، على النحو الذي تحقق في العديد من مناطق العالم في الآونة الأخيرة بعد أن شهدت هذه المناطق فترات طويلة من التوتر وكان للأمم المتحدة دورها البارز في إحلال السلام والأمن والاستقرار في هذه المناطق . وعلى ذلك فإن من حقنا أن نتطلع إلى التزام مماثل من جانب المجتمع الدولي نحو التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط .

إن هذا الدور المطلوب من الأمم المتحدة ومن الأطراف الدولية المعنية بالتسوية السلمية والقادرة على التأثير فيها بحسم يستوجب أن تكون على اتصال مباشر بطرفي النزاع وأن تسعى لتحقيق الاعتراف المتبادل والامتثال بينهما من خلال تمهيد الطريق للتفاوض وإقرار التسوية مستثمرة في ذلك التطورات الإيجابية الأخيرة والمناسخ الإقليمية والدولية المؤاتي عن طريق عقد مؤتمر دولي فعال للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة يدعو إليه الأمين العام للمنظمة وتحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وتشارك فيه أطراف النزاع كافة وعلى وجه الخصوص منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة ، باعتباره الإطار الذي لقي قبول وتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي بهدف التوصل إلى السلام في المنطقة .

إن مصر كانت في طليعة الدول الداعية إلى السلام والتي أخذت على عاتقها الدعوة في المحافل الإقليمية والدولية كافة إلى مناصرة قضية الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة ، وأعطت وبذلت بقيادة السيد الرئيس محمد حسني مبارك الكثير من الجهود على مر السنوات والتي كان آخرها لقاء قمة العقبة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ بحضور عاهل الأردن والسيد ياسر عرفات .

إن مصر أعلنت منذ البداية تأييدها لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة واعترفت بها منذ مولدها في إطار التزام مصر الاستراتيجي بالدفع نحو إقامة السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط .

ويهمني في هذا المجال أن أبرز ما ذكره الآن السيد ياسر عرفات في كلمته الجامعة التي جاء بها ما يلي :

"إن منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول لتسوية سلمية شاملة ... بين أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي ، بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى ... في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة ... وتوازن المصالح ، وبخاصة حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني واحترام حق العيش ... والسلام والامن للجميع ... لجميع أطراف الصراع في المنطقة كما أسلفت - ووفقا للقراريين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

إننا نقف الآن أمام منعطف تاريخي لتحرك نشط لحل هذا النزاع من جانب جميع الأطراف المعنية إقليميا ودوليا ، وتؤكد مصر في هذا الخصوص على عدة عناصر هامة وأساسية هي :

أولا : قيام القوى الدولية كافة بحث اسرائيل على التجاوب مع الإنجاز الفلسطيني التاريخي من خلال قبول فكرة الاعتراف المتبادل والامتزامن بين كل من دولة اسرائيل ودولة فلسطين .

ثانيا : بدء الأطراف المعنية للمشاورات فيما بينها في إطار مجلس الامن لإعداد لمرحلة المفاوضات التي ستتم بشكل مباشر من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وما يصحبهما من اعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني .

ثالثا : الإقرار بأن أهداف التسوية تتحدد بانسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مرتفعات الجولان السورية والقدس الشرقية العربية ، وبالاعتراف بحق جميع شعوب ودول المنطقة سواء في ذلك الدول العربية أو اسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بعيدا عن التهديد وأعمال العنف ، واثاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لتنفيذ ممارسة حقه في تقرير المصير على أرضه دون تدخل خارجي .

إن قيمة القرارات الفلسطينية الحكيمة التي أُتخذت بما تمثله من خطوات جادة وبتأءة نحو السلام تؤكء الحاجة الى أن يقابل هذا الانجاز بما يستحق من دعم وتجاوب من جانب المجتمع الدولي وأطراف النزاع المباشرة أو غير المباشرة كافة - حتى لا تضع فرصة نادرة أخرى لتحقيق السلام قد لا تتكرر في المستقبل القريب .

إن تاريخ هذا النزاع حافل بفرص مماثلة لم تقابل بعوي أو استجابة وضاعت في خضم الإصرار على نظرة ضيقة للواقع . الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أهمية وضرورة الاستفادة من العوامل والظروف الإيجابية المتاحة أمامنا الآن والتغلب على أية مواقف أو عقبات تعترض طريقنا في سبيل تحقيق أمن واستقرار شعوب ودول المنطقة التي تكبءت الكثير على مدى أربعين عاما هي عمر هذا النزاع الطويل .

إن تحدي السلام هو التحدي الأكبر الذي يواجهنا الآن ونحن على أبواب مرحلة دقيقة من مراحل هذا النزاع الطويل . وإن مصر على اقتناع تام بتوافر إمكانيات حقيقية وواقعية لبدء مفاوضات جادة تنهي فترات الآلام والمعاناة التي عاشها الشرق الأوسط وأبناء الشعب الفلسطيني وتفتح الباب أمام عهود جديدة تحتل فيها مبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار والتعاون المتبادل المكانة الأولى بين دول المنطقة .

وأخيرا ومن هذا المنطلق فإننا نرى أن على جميع دول المنطقة بل ودول العالم أجمع اغتنام هذه الفرصة وقبول تحدي السلام لتفادي كارثة محتملة تتمثل في استمرار عوامل التوتر وبذور عدم الاستقرار حتى نتمكن جميعا من إرساء قواعد راسخة لسلام عادل ودائم وشامل في منطقة كانت مهذا للحضارات والأديان السماوية الثلاثة .

السيد المصري (الأردن) : لقد استمعنا الى الخطاب التاريخي الذي

أدلى به السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعية العامة الموقرة قبل قليل وقدم فيه وجهة نظر المنظمة التي انبثقت عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي أقر فيه البيان السياسي وإعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

إننا نرحب بهذا البيان التاريخي البتء ونعتبره منعطفًا تاريخيًا في النزاع العربي الاسرائيلي ، ونعتبره أساسا هاما لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة ، ذلك أنه قد أزال جميع المعوقات التي كانت تتخذ ذريعة في طريق عملية السلام .

أود في مستهل كلمتي أن أعبر عن الشكر والتقدير لرئاسة الجمعية العامة وللأمانة العامة على السرعة والتعاون اللذين تعاملتا بهما مع موضوع نقل مناقشات الجمعية العامة لدورتها الثالثة والأربعين حول بند "قضية فلسطين" من مقر الأمم المتحدة في نيويورك إلى جنيف . كما أود أن أشير إلى أهمية موقف سعادة رئيس الجمعية العامة وسعادة الأمين العام للأمم المتحدة المعبر عنه في البيانين الصادرين عنهما فيما يتعلق بموضوع رفض الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لحضور مناقشة الجمعية العامة لبند "قضية فلسطين" في نيويورك ، وكذلك إلى أهمية بيان المستشار القانوني للأمم المتحدة بهذا الخصوص .

كما لا يغوتني أن أعبر عن التقدير لموقف المجموعة الدولية في الإجماع على رفض هذا الانتهاك لاتفاق المقرر من قبل الدولة المضيفة . إن المصاعب والإجراءات التي رافقت عملية النقل لم يكن لها من مبرر لو أوفت الولايات المتحدة بالتزاماتها وفقاً لاتفاق المقرر . ومن الضروري التركيز على وجوب عدم تكرار تلك المخالفة ، وعلى ألا تشكل سابقة في عمل المنظمة الدولية .

إن الإجراء الذي اتخذته وزير الخارجية الأمريكي فيما يتعلق بمنع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من الوصول إلى مقر الأمم المتحدة يشكل إساءة للأمم المتحدة ولأعضائها كافة . ولا يمكن القبول به مهما قدم من حجج لتبريره ، لأن ذلك يعني قبول إعطاء سلطة لأحد أعضاء سلطة الأمم المتحدة لفرض قيود على عمل المنظمة الدولية بصورة تتعارض مع الميثاق ومع استقلاليتها .

تعود الجمعية العامة لتبحث من جديد قضية فلسطين ، وهي ليست غريبة عما جرى ويجري من تطورات على هذه القضية خلال الواحد والأربعين عاماً الماضية . فالجمعية العامة هي التي أصدرت عام ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين ، واحدة يهودية والأخرى عربية ، فشكل ذلك القرار ولادة القضية الفلسطينية كما يعرفها العالم اليوم ، وبداية لتراكماتها التي ما تزال مستمرة .

وإذ لا أشعر بالحاجة الى استذكّار تفاصيل مراحل تطور هذه القضية عبر العقود الماضية ، فإنني في نفس الوقت لا أجد مفرا من الاعتراف بفشل المجموعة الدولية ، حتى يومنا هذا ، في بناء موقف حازم وواضح تجاه الخروج عن الميثاق والتمرد على الشرعية الدولية اللذين ميزا الموقف الاسرائيلي من المنظمة الدولية وقراراتها التي اعتمدت اسرائيل أساسا عليهما لإيجاد نوع من الشرعية القانونية لوجودها .

إن فشل المجموعة الدولية في اتخاذ ذلك الموقف الحازم لا ينسجم مع الإجماع الدولي حول الاعتراف بأن قضية فلسطين هي قضية أرض وشعب محتلين ، وإن اسرائيل هي القوة المحتلة لهما ، ولا مع الإجماع حول ضرورة التوصل الى حل عادل لهذه القضية . وإن التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية حاليا تتطلب استجابة جادة لتقويم العجز السابق ، وهي دعوة واضحة للمجتمع الدولي لضرورة انهاء الظلم التاريخي الواقع على شعب فلسطين ، الذي أثبت خلال كل هذه السنوات استحالة تسليمه بالاحتلال أو تخليّه عن حقوقه المشروعة في وطنه .

لقد أعاد الشعب الفلسطيني ، بانتفاضته البطولية ، وضع قضيته في مكانها الصحيح على الساحة الدولية ، وأكد خلالها انه ليس بإمكان اسرائيل الاستمرار في فرض الأمر الواقع الى ما لا نهاية . كما استطاع الشعب الفلسطيني أن يبرز بصورة لا تحتل التأويل شخصيته الوطنية كشعب مستعمر يطمح الى تحقيق استقلاله الوطني ضمن توجّه صادق نحو السلام ورغبة في التعايش مع الطرف الآخر ، وذلك على أساس تمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتمسّك ، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وقد تم التعبير عن ذلك في قرارات المجلس الوطني الأخيرة التي أكدت التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل على التوصل لتسوية سلمية دائمة وشاملة للقضية الفلسطينية .

لقد دأب الأردن - وبشكل خاص ، منذ عام ١٩٦٧ - على الدعوة الى إيجاد حل سلمي عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية استنادا الى ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بهذه القضية . ولقد أكد جلالة الملك الحسين في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الأربعين أن تلك القرارات التي يشكل تطبيقها القاعدة المتوازنة لاية تسوية

سلمية عادلة هي القرار ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين ، والقرار ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، وقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) لعام ١٩٦٧ الذي يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، ويؤكد حق دول المنطقة كافة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها ، وقرار مجلس الامن ٣٣٨ (١٩٧٣) الداعي الى مفاوضات بين أطراف النزاع . إن هذه القرارات مجتمعة تحظى بقبول دولي كامل لكونها تتضمن المبادئ الأساسية الهامة التي يكفل الالتزام بها والنجاح في تطبيقها تحقيق الحل المنشود .

ولقد اعتبر الاردن قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ومنذ لحظة صدوره ، القاعدة الرئيسية لمساعي السلام وللجهود الدولية للتعامل مع نتائج حرب عام ١٩٦٧ . وعلى ضوء ذلك بذل الاردن جهودا مستمرة على الصعيدين العربي والدولي لحشد التأييد لضرورة الالتزام بذلك القرار والعمل على تنفيذه . وقد شكّل الاردن بالقرار بداية تطور موقف عربي سار في اتجاه العمل على التوصل الى تسوية سلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين . وتسارع تقدم هذا الموقف خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث تجسد - في مقررات مؤتمر القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢ - في موقف عربي موحد ملتزم بالشرعية الدولية كأساس لحل النزاع العربي - الاسرائيلي . وتبعم ذلك جهود أردنية - فلسطينية مشتركة في إطار هذا التوجه . ثم جاء الإجماع العربي في مؤتمري القمة العربية في عمان عام ١٩٨٧ والجزائر عام ١٩٨٨ على الدعوة لعقد المؤتمر الدولي للسلام تأكيدا آخر لذلك التوجه . وأخيرا تكرّس كل ذلك في بروز موقف فلسطيني أكيد وواضح نحو السلام ، عبّرت عنه قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة في الجزائر . وإننا لعلّى قناعة بوجود عدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية التي - إذا ما توفّر حسن النية لدى الطرف الآخر في النزاع العربي - الاسرائيلي فإنها لا بد أن تشكّل مساهمة بالغة الأهمية في مسيرة السلام ، إذ لا جدوى من استمرار اسرائيل في المراوغة وإنكار النية الصادقة لدى الفلسطينيين في العيش في سلام في دولة فلسطينية مستقلة جنباً الى جنب مع اسرائيل .

واننا على ثقة بأن المجتمع الدولي ، وحتى أولئك الذين يعلنون عكس ذلك ، يدركون بدون أي لبس ، أن هناك موقفا عربيا على درجة عالية من الاعتدال والمسؤولية ، يستند إلى المبادئ الواردة في القرارات الدولية التي سبق وأن أشرت إليها . وبغض النظر عما إذا كانت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة تنطبق حرفيا على المواصفات أو الشروط التي وضعها البعض ، فإنه من الضروري الاعتراف بأن التوجُّه الفلسطيني الرسمي نحو السلام قد أخذ شكلا محددا وأصبح موثقا إلى درجة لا تجوز ولا تجدي معها محاولة التشكيك فيه . والسؤال الذي يجب طرحه في ضوء ذلك هو ما إذا كانت اسرائيل مستعدة للتجاوب مع هذا الموقف العربي والفلسطيني ، وما إذا كانت الولايات المتحدة ، التي دأبت على طلب اعتراف محدد من الفلسطينيين بإسرائيل ، مستعدة لطلب اعتراف مماثل من اسرائيل بالطرف الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة .

ان الجواب المؤسف على مثل هذه التساؤلات مازال سلبيا . فلم يقابل التوجُّه العربي نحو السلام توجُّه اسرائيلي مماثل . لا بل ان اسرائيل - وبأعمالها العدوانية المتلاحقة ضد الشعب الفلسطيني ، وفي كافة أرجاء المنطقة - كانت ولا تزال تسير في اتجاه مغاير لذلك تماما ، الامر الذي يضع المنطقة كلها في مواجهة وتوتر مستمرين لا تتلاءم طبيعتهما مع جو الانفراج الذي تشهده العلاقات الدولية ، خاصة بين القوتين العظميين . وفي هذا الإطار فإن القيادات الاسرائيلية المتطرفة تستغل السياسة الداخلية الاسرائيلية لتشكيل من خلالها عائقا في طريق تحقيق السلام ، وذلك عن طريق تعميق التوجهات العنصرية والمتطرفة القائمة على شعارات وأحلام موهومة . ان هذه القيادات ، ومعها التيار المتطرف في اسرائيل ، تعمل على الرجوع بالمجتمع الاسرائيلي نحو الوراء في مسار معاكس للتوجُّه نحو الاعتدال الذي يميز حركة الموقف العربي .

هذا برغم قيام تيار داخل المجتمع الاسرائيلي يعلن باستمرار عن رغبته في تحقيق السلام العادل . ان مناورات بعض الاوساط الاسرائيلية الحاكمة وتشجيعها للتطرف قد يؤديان في وقت قريب إلى محاصرة الاصوات الاسرائيلية المعتدلة التي تعي مخاطر استمرار احتلال الاراضي الفلسطينية على المجتمع الاسرائيلي وعلى نظرة أصدقاء وداعمي اسرائيل

لها ، تلك النظرة التي اعتُمدت سببا معلنا لتبرير معظم أشكال الدعم والمساندة التي قدمها الغرب اليها منذ انشائها ، والتي لم يكن بمقدور اسرائيل الاستمرار بدونها . ان نتيجة التباين الداخلي حول هذا الموضوع في اسرائيل قد تضع اصدقاءها امام معضلة أخلاقية وسياسية سيرتفع ثمن معالجتها مع مرور الوقت .

أما فيما يتعلق بالازدواجية والانتقائية التي يمارسها البعض في تعاملهم مع أطراف النزاع ، فإنه من المؤسف أيضا ملاحظة عدم تجاوب الولايات المتحدة مع التطورات الايجابية الهامة التي طرأت على الموقف الفلسطيني ، والتي نالت رضى وتقدير العالم أجمع . ان ذلك الموقف الأمريكي السلبي يتعارض مع وعود والتزامات أمريكية متكررة بإعادة النظر في موقفها من إجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، إذا ما قبلت بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) واعترفت باسرائيل وأعلنت عن نبذ الارهاب . وهذا ما تفعله منظمة التحرير الفلسطينية من خلال قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة التي أعاد السيد عرفات قبل قليل تأكيد ما جاء فيها . ان التذرع بأن هذا الموقف الفلسطيني لا يستوفي تلك الشروط إنما هو محاولة للتنصل من المسؤوليات والتزامات السياسة والأدبية التي تتحملها الولايات المتحدة كدولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وكمشارك في عملية صنع السلام في المنطقة .

ان وصف المقاومة الوطنية المشروعة لشعب يرنح تحت الاحتلال بالارهاب إنما يشكل مغالطة لأبسط قواعد المنطق . فحق الشعوب في مقاومة الاستعمار ثابت ، وقد مارسته كافة الأمم ، بما في ذلك شعب الولايات المتحدة ، وبالتالي فلا يمكن إنكاره على الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأبشع أنواع الاستعمار التي عرفت البشرية . وان الدخول في مناقشات حول تعريف ما هو الارهاب ومن هو الارهابي لن يؤدي في نظرنا إلى مساهمة ايجابية حقيقية في حل القضية التي نحن بمدها . إلا أنه يكفي القول إن أشخاصا أدانتهم السلطات القضائية في دول عربية قد تولوا مناصب قيادية رئيسية في اسرائيل وجرى التعامل معهم بغض النظر عن ذلك . كما انه لا يمكن اعتبار تعامل اسرائيل ، كقوة محتلة ، مع الشعب الفلسطيني ، خاصة خلال الانتفاضة ، إلا صورة بشعة من صور الارهاب الممارس في آن واحد من قِبَل الدولة ومن قِبَل عصابات المستوطنين المسلحة .

ان الاصوات المؤيدة لاسرائيل ، وبشكل خاص في الولايات المتحدة ، مازالت ترتفع
 مرددة بعض النظريات التي تقول بعدم وجود دواع لقيام الدول الكبرى ببذل جهود جادة
 في إطار عملية السلام ، وذلك على أساس أن "الاطراف الخارجية" لا يمكن أن تكون أكثر
 توقفا واستعدادا للسلام من أطراف النزاع ، وان هذه الجهود يجب أن تبدأ من المنطقة .
 ان هذه الاصوات تعكس رغبة العناصر المتطرفة في اسرائيل ، وتتناسى طبيعة النزاع
 والتدخل الوثيق للأطراف الخارجية فيه ، وتراكم الشك والمخاوف لدى أطرافه ، الامر
 الذي يجعلها غير قادرة على التحرك بمفردها لحله . ان مثل تلك النظريات مضللة ،
 وقبولها يعني استمرار الجمود الذي يسيطر على عملية السلام في الفترة الاخيرة ، وهو
 ما ترغب فيه وتتمناه تلك الاوساط الاسرائيلية المتطرفة . ان الدول الكبرى - وبحكم
 مسؤولياتها كدول دائمة العضوية في مجلس الامن - مطالبة بالقيام بواجبها في صون
 الامن والسلام الدوليين وبذل الجهود الحثيثة لمعالجة نزاع يهدد منطقة من أكثر
 المناطق حيوية في العالم وبشكل خطير لا بد وأن ينعكس على مجمل الاوضاع العالمية .
 وفي هذا الإطار فإن عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية الامم المتحدة ، ومشاركة الدول
 الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن مع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير
 الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة ، هو
 السبيل المناسب للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الذي عانت منه المنطقة خلال العقود
 العديدة الماضية .

واننا لنأمل أن تتمكن الادارة الامريكية الجديدة من الانعتاق من إرث الماضي ، بما في ذلك الاجراء الاخير الذي اتخذه وزير الخارجية ، لتشارك بصورة بَنَاءة في عملية السلام ، بوصفها دولة كبرى من جهة ، ولكونها تقدم كل أسباب القوة والاستمرار لأحد الاطراف الرئيسية في الصراع من جهة أخرى .

ان الاردن بوصفه طرفا أساسيا في النزاع العربي - الاسرائيلي يرتبط ارتباطا عضويا بالقضية الفلسطينية ، سيستمر في بذل جهوده ، التي لم تنقطع قط ، بهدف تحقيق تسوية سلمية تكفل لشعوب المنطقة أمانا واستقرارا هي أحوج ما تكون اليهما . وسيواصل الاردن تعاونه البناء مع الجهود الدولية المخلصة التي نأمل أن تستأنف فورا وبشكل مكثف لوضع عملية السلام في إطارها السليم ، وتحريكها بفاعلية في اتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام . وفي هذا الخصوص ، فإننا نأمل أن تلقى مساعي الأمين العام للأمم المتحدة كل الدعم والتعاون من كافة أطراف النزاع ، ومن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ليتم عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ، ليجري في إطاره العمل على حل النزاع العربي - الاسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية من كافة جوانبها . ان في ذلك خدمة للأمن والسلم والاستقرار ، ليس في منطقة الشرق الاوسط فحسب ، بل وفي العالم كله .

الامير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيسي ،

يسرني أن أحييكم مجددا خلال هذه الدورة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسيتها وأعضائها على جهودها المستمرة والموفقة من أجل القضية الفلسطينية ، وذلك رغم كل العقبات التي تقيمها اسرائيل لكي تحول دون قيام اللجنة بكشف ممارساتها المخالفة لكل النواميس والاعراف الانسانية والقانونية والدولية .

نجتمع اليوم في جنيف لمناقشة بند فلسطين المطروح على الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي كان من المفترض أن تتم مناقشته في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك . إلا أن امتناع الولايات المتحدة عن منح تأشيرة الدخول للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد استوجب نقل هذه المناقشات إلى

جنيف . وفي هذا الصدد ، فلقد أعربت المملكة العربية السعودية عن بالغ أسفها لهذا القرار الأمريكي الذي اعتبرته مجحفا بحق الشعب الفلسطيني ولا يتفق مع مبادئها الداعية إلى تحقيق الحرية والعدالة والسلام في العالم .

في الخطاب الذي وجهه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز إلى هذه الجمعية الموقرة منذ ما ينيف على الشهرين قال حفظه الله إن كل الجهود التي نبذلها من أجل حياة أفضل للإنسان ستبقى ضربا من العبث إذا بقي السلام العادل الدائم بعيدا عن متناول أيدينا . ولقد أوضح حفظه الله مفهومه للسلام بقوله إن السلام كل لا يتجزأ ، وهو حق لا يجب أن تستأثر به فئة دون فئة أو أن يقتصر على قضية دون أخرى ، وإن السلام لا يقوم ولا يدوم إلا إذا تأسس على العدل . فالسلام ليس إقرارا بالوضع الراهن ، ولا استسلاما للقوة والقهر ، فهما لا ينشئان حقا ولا يقيمان سلاما . ولقد جاء صوت الشعب الفلسطيني الذي استمعنا إليه اليوم من هذا المنبر الدولي بلسان السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ليؤكد هذه الحقائق ، وليذكرنا بأن حقوق الشعوب في أوطانها لا تسقط بالتقادم ولا يمكن أن يطويها النسيان وبأنه إذا كان الاحتلال والظلم اللذان تعرض لهما شعب فلسطين لسنين طويلة قد جعلاه أشد تمسكا وأكثر اصرارا على أن يعيش حرا مستقلا في أرض حرة مستقلة ، فلقد أصبح بمقدوره الآن أن يبرهن بما لا يدع مجالا للشك على أن هدفه هو السلام ، وأن يثبت صدق توجهه نحو إيجاد الوسائل والسبل التي يتسنى بها تحقيق ذلك السلام .

وإذا كان السلام القائم على العدل هو مطلب البشرية اليوم ، فإن هدف السلام مازال فريسة لاعتداءات من لا يريدون السلام . ان إسرائيل لم تترك سبيلا لضرب محاولات السلام إلا وسلكته ، ولم تترك وسيلة أو عملا لتعطيل امكانات السلام إلا ومارسته ، متوهمة انها باحتلالها المستمر للأراضي الفلسطينية ، وبمحاولاتها الرامية إلى تهجير الشعب الفلسطيني وطمس هويته ، وبممارساتها القمعية الوحشية ، قادرة على أن تجتث الفلسطينيين وهم فوق أرضهم من جذورهم ، وأن تمحو تاريخهم من ذاكرة أجيالهم الجديدة ومن ذاكرة التاريخ .

إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الباسلة جاءت تأكيدا بأن الظلم والجبروت لا يلغي حقيقة البقاء ، حتى وإن عظم البلاء ، وتذكيرا بأن الحق لا يموت ، وإجماعا يوميا على المطالب الفلسطينية العادلة . وبعد مرور عام كامل على بداية هذه الانتفاضة فلقد بدا واضحا للعيان ان العنف الاسرائيلي لم يزيدها إلا تصميما . وان النتيجة المنطقية لاستحالة بقاء الامور على ما هي عليه هي ضرورة التحرك نحو تغييرها . عام كامل من الصمود والاصرار والتحدي مضى وانقضى أدى إلى فرض طرح القضية الفلسطينية بأسلوب جديد على كل الأصعدة ، ونقلها إلى مركز الاهتمام العالمي ، وأظهر أمام الرأي العام عدالتها وشرعيتها . وقد أدرك العالم جوهر الصراع العربي الاسرائيلي من خلال الحقائق التي أظهرتها الانتفاضة والتي فرضت القضية كواقع ومسؤولية تاريخية ينبغي على المجتمع الدولي عدم تجاهلها . ولقد جاء إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في نهاية المطاف تتويجا لهذا النضال ، وتكملة منطقية لانتفاضة بطولية سلاحها الحجارة ، وزنادها الاصرار ، وزادها الايمان بالله والثقة في نصره . ولم يكن هذا الزخم من التأييد والدعم الذي حظيت به القضية إلا نتيجة طبيعية لكل ذلك .

ولقد استطاع الشعب الفلسطيني من خلال القرارات التاريخية التي أسفرت عنها اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الشهر الماضي أن يرسى قواعد وحدة وطنية صلبة . واستطاعت القيادة الفلسطينية أن تتبنى برنامجا سياسيا يدعو الى الحل السلمي للقضية الفلسطينية ارتكازا على الشرعية الدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) . ولقد لقي هذا البرنامج أصداء إيجابية واسعة في شتى المحافل الدولية .

ولقد استمعنا منذ لحظات الى السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وهو يعرض على مسامعنا قواعد السلام في الشرق الاوسط ويؤكد بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض القرارات الايجابية التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني والتي تدعم وترسخ من أسس ذلك السلام .

من جهة أخرى فان القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة في السابع من هذا الشهر بإدانة اسرائيل والدعوة الى مقاطعتها دبلوماسيا وتجاريا وثقافيا ، واعتبار سياساتها وممارساتها الهادفة الى ضم فلسطين والأراضي الأخرى التي استولت عليها في حرب عام ١٩٦٧ غير قانونية - إن هذه القرارات - تنسجم تماما مع ردود الفعل التي أجمع العالم من خلالها على حرصه على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من التعبير عن نفسها من خلال هذا المنبر الدولي . وهي تأتي بمثابة اضافة جديدة تصب في مجرى الايجابيات التي استطاعت القضية الفلسطينية أن تحققها في الآونة الأخيرة ، مؤكدة بما لا يدع مجالا للشك أهمية المتغيرات الرئيسية الجديدة في النظر الى القضية ومعالجتها على الصعيد الدولي .

لقد حققت الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة سلسلة من النجاحات في حل كثير من القضايا الاقليمية كقضية أفغانستان وناميبيا وغيرها وتعمزت ثقة المجتمع الدولي بدور هذه المؤسسة الهامة . وإن مناقشة القضية الفلسطينية اليوم تضع الأمم المتحدة أمام اختبار لمصداقيتها وتؤكد قدرتها على إحلال السلام والأمن في منطقة هامة من العالم . ويزداد هذا الدور أهمية اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القضية

الغلسطينية ، التي تشكل جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، إنما نشأت أصلا وفي الواقع في ساحة هذه المنظمة . وإثبات هذه المصادقية فإن على الأمم المتحدة أن تأخذ موقفا حازما وصارما من التعنت الاسرائيلي الرافض للسلام ومن الاجراءات الاسرائيلية غير القانونية المستمرة ، ومنها اعتداؤها الاخير على دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة وهي لبنان . ولا شك في أن القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع من هذا الشهر هي خطوة في الاتجاه الصحيح لإثبات مصادقية الأمم المتحدة . ولذلك فإن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته في السير في نفس هذا الاتجاه .

وانطلاقا من قناعتنا بأن السلام كل لا يتجزأ ، فقد كان نجاح الأمم المتحدة ، ممثلة في مجلس الأمن ، في اتخاذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الخاص بالحرب العراقية الايرانية وما احتواه من إشارة الى اتخاذ عقوبات وفق ميثاق الأمم المتحدة ضد الطرف الرافض لقبوله ، هو الذي أدى الى قبول تنفيذ هذا القرار وبدء الاتجاه نحو إحلال السلام في منطقة الخليج . ولذا فإننا ندعو الى تطبيق نفس هذا الاسلوب على اسرائيل باعتبارها الطرف الرافض للحل السلمي ، وذلك بأن تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن قرارا مماثلا بغرض عقوبات على اسرائيل اذا ما رفضت الانصياع للإرادة الدولية .

كذلك فإن العنصر الهام الآخر لاختبار مصادقية الأمم المتحدة يكمن في كيفية تعاملها مع التوجهات والقرارات الايجابية للمجلس الوطني الفلسطيني المتعلقة بقبول الحل السلمي للقضية الفلسطينية استنادا الى الشرعية الدولية المتمثلة بكافة قرارات الأمم المتحدة حول هذه القضية ، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) .

إن هذه العناصر ستؤكد بلا شك قدرة الأمم المتحدة على إحلال السلام في الشرق الأوسط وتعزز في الوقت نفسه من ثقة المجتمع الدولي بدور هذه المنظمة .

هناك لحظات نادرة في التاريخ توفر فرصا ذهبية لتأمين حلول عادلة للمشكلات الدولية المستعصية . ومن الحكمة البالغة انتهاز هذه الفرص لأن تجاهلها وعدم الاستفادة منها يعد سوء تقدير لحركة التاريخ وتطور الاحداث . لقد أتاح المجلس الوطني الفلسطيني في الشهر الماضي فرصة ذهبية عندما قرر سلوك طريق السلام لحل

القضية الفلسطينية . لقد كان القرار تاريخيا ومصيريا بدأ منه ومعه التطلع نحو فصل جديد من الأمل في حل سلمي عادل لهذه القضية . لذا فإن من واجبنا هنا وفي هذا المنعطف الهام من تطور القضية الفلسطينية الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وإعطائها صفة المراقب في المنظمة والدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي يشارك فيه ممثلو الدولة الفلسطينية مشاركة كاملة .

إن المطلوب إذن هو الارتفاع الى مستوى هذه الأحداث ، لاسيما انه لم يعد بمقدور المنطقة إهدار فرصة ذهبية أخرى ، فالوقت ليس وقت مواقف سلبية تبدد جهود السلام وتجهض توجهات المرونة والاعتدال .

وإنني أرجو أن ترسخ مناقشاتنا وقراراتنا في هذه الدورة ثقة المجتمع الدولي بهذه المنظمة وأن تكون بداية إيجابية لإحلال السلام في الشرق الأوسط .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : تبدأ الجمعية العامة

اليوم مناقشة بند فلسطين لأول مرة خارج المقر تحفيذا لقرار اتخذته بما يشبه الاجماع تأكيدا لحقها في دعوة من تشاء للاستماع اليه ، وضمانا لحرية الوصول اليها ومخاطبتها . ولقد أثبتت الجمعية العامة بذلك قدرتها ليس على اتخاذ القرار فحسب ، بل على تنفيذه أيضا .

في هذا الوقت الذي تبدأ فيه مناقشة قضية هي من أكثر القضايا التي شهدتها العالم التهاوبا وتفجرا بعد الحرب العالمية الثانية ، تدخل الانتفاضة الشورة للشعب العربي الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي عامها الثاني . ولقد أثبتت هذه الانتفاضة الشورة بصورة قاطعة تصميم الشعب العربي الفلسطيني على تحرير ترابه الوطني من الاحتلال الاسرائيلي مهما كانت التضحيات . كما برهنت بشكل حاسم على أن إرادته الصلبة لتحرير أرضه المحتلة لا يمكن أن تتأثر مهما كانت ضخامة التحديات التي يواجهها .

إن منطقة الشرق الأوسط مهد الحضارات والثقافة والأديان السماوية بكل ما أتت به من قيم إنسانية وأخلاقية ، تعرضت منذ أواخر القرن الماضي وعبر القرن الحالي لغزو صهيوني استيطاني جلب اليها الخراب والدمار . ولقد كانت الاطماع الاستعمارية الدافع لهذا الغزو البربري ، والمحرك لإقامة كيان استيطاني في فلسطين العربية أرض المحبة والسلام وإمداده بالمال والسلاح ومختلف أشكال المساعدات والتأييد المادي والمعنوي والدبلوماسي لتمكينه من الاستمرار على قيد الحياة ، وخلق حالة من التوتر الدائم في المنطقة ، والقضاء على استقرارها وإعاقة تقدمها ، والتمدد والتوسع فيها بهدف الحفاظ على المصالح الاستعمارية وتحقيق حلم الصهيونية بإقامة إسرائيل الكبرى من الغرات الى النيل . ولقد أدرك قادة الصهيونية عبر التاريخ الحديث أن تحقيق ذلك يحتم إخلاء الأرض من أصحابها الشرعيين . ولقد طبقت هذه النظرية بحذافيرها منذ أربعين عاما عبر سلسلة من المجازر الفاشية وعمليات الإبعاد والطرده التي مارستها وتمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني وضد سكان الأراضي العربية المحتلة . وما زالت هذه النظرية يُعمل بها بصورة متصاعدة في هذه الأراضي المحتلة .

إن نوايا إسرائيل ومخططاتها التوسعية والعدوانية لم تعد خافية على أحد . فإسرائيل أصلا مشروع استعماري استيطاني يقوم على العدوان والتوسع تم وضع تصميمه وفقا للعقلية الاستعمارية الاستيطانية وسياساتها . ولقد تجلت هذه النوايا والمخططات بشكل واضح في الحروب التوسعية التي شنتها إسرائيل ، واحتلال الأراضي العربية واستيطانها وضم القدس والجولان العربي السوري ، ورفض الانسحاب منها ، والاستمرار في تحدي إرادة المجتمع الدولي المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة التي طلبت من إسرائيل مرارا وتكرارا الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وإلغاء الإجراءات التي اتخذتها لضم الجولان العربي السوري والقدس لتغيير بنية هذه الأراضي الثقافية والاجتماعية وطابعها العربي ، والكف عن إقامة مزيد من المستوطنات في هذه الأراضي المحتلة وإزالة ما أقيم منها ، وتمكين الشعب

العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . وبدلاً من كل هذا فقد صعدت قوات الاحتلال الاسرائيلية ممارساتها الفاشية في هذه الاراضي المحتلة بهدف تفريقها من سكانها عن طريق نشر الذعر والإرهاب ، والمضايقات والملاحقات اليومية ، وفرض الإقامة الجبرية والعقوبات الجماعية ، وهدم المنازل فوق رؤوس أصحابها بغية تشريدتهم وإجلائهم عن أراضيهم .

إن احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى هو عدوان مستمر بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . ومما يزيد من خطورة الحالة تحول الاحتلال الى استيطان . وقد أدانت الجمعية العامة ومجلس الأمن الاحتلال والاستيطان ، وطالبت اسرائيل بالكف عن بناء المستوطنات في هذه الاراضي والانسحاب منها .

إن سورية في ضوء إدراكها لحقيقة الصراع العربي الاسرائيلي وطبيعته وأبعاده ، اعتبرت على الدوام قضية فلسطين قضيتها المركزية ، وعملت في مختلف المحافل الدولية على إبراز الهوية الفلسطينية ، وقدمت التضحيات وتحملت الأعباء الجسام من أجل نصره شعب فلسطين ، وكافحت من أجل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني . وقد جعلها التزامها القومي الراسخ بالقضية الفلسطينية عرضة للعدوان الاسرائيلي المستمر ، فاحتل جولانها ، وأكثر من هذا ، فقد استهدف الجولان المحتل لاجراءات الضم في عام ١٩٨١ . وبالرغم من كل هذا فقد اتخذت سورية موقفاً مبدئياً وشابها هو أن استعادة الجولان العربي السوري لا ينفصل عن استعادة الشعب العربي الفلسطيني لتراابه الوطني المحتل ، وضمان حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، وتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة الاخرى .

إن الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى خطيرة للغاية نتيجة الممارسات الاسرائيلية الفاشية ضد سكانها العرب ، والتي من ضمنها قتل الاطفال والنساء المتظاهرين من أجل الحرية العزل من السلاح ، وكسر

عظامهم ، وتدمير المنازل ، والإبعاد والطرْد والاعتقال واستعمال الغازات السامة التي أدت الى حوادث إجهاض واختناق . إن جيل الانتفاضة هو جيل شعب عانى من الاحتلال مدة أربعين عاما . وما لم يتخذ المجتمع الدولي الاجراءات الفعالة الكفيلة بإرغام اسرائيل على الالتزام بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة ، فإن الحالة ستزداد سوءا ، ولن يكون عندئذ بمقدور أحد تقدير فداحة الاخطار على الأمن والسلم في المنطقة وفي العالم .

لقد أثبتت التجارب التي مرت بها منطقة الشرق الاوسط خلال الأربعين سنة الماضية ان اسرائيل لا تريد السلام بل تريد الأرض ، وان مفهومها عن السلام قائم على أساس الاحتلال والتوسع واكتساب الأرض بالقوة ، وهو مفهوم يتناقض جذريا مع المفهوم الحقيقي للسلام القائم على أساس العدل والانصاف وإنهاء الاحتلال وإعادة الحقوق الى أصحابها .

فمن يتحدث عن أوهام الحلول في ظل الاحتلال ونكران الحقوق الوطنية الشابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة الى وطنه فلسطين وتقرير المصير وبنساء دولته المستقلة ذات السيادة فوق ترابه الوطني ، يبدو أنه لم يستغف من تجارب الماضي ، إذ لا يمكن أن يقوم سلام عادل في المنطقة في ظل الاحتلال والتوسع والاستيطان . ولقد أوضحت بلادي مرارا وتكرارا أن للسلام مقومات وأولى هذه المقومات العدل والانصاف وتمفية الاحتلال وإعادة الحقوق المقتضية الى أصحابها . فلا سلام في ظل الاحتلال ، ولا سلام ما لم يستعد العرب حقوقهم وأرضهم كاملة . وأنه لمن المغالطة بمكان ومن الخطأ الفادح أن يعتقد البعض أنه يمكن إحلال سلام في هذه المنطقة بدون انسحاب كامل وغير مشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وبدون تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية بما فيها حق العودة الى وطنه فلسطين وتقرير مصيره وبناء دولته المستقلة . ومن يتحدث عن السلام دون مستلزماته وشروطه هذه يكون قد ابتعد عن الحقيقة وارتكب خطأ فادحا . فاسرائيل لا تريد تحقيق السلم في المنطقة ، وهذه النتيجة لا تحتاج الى كثير من التفكير . إن ما تريده بكل بساطة هو أن يقبل العرب بمطامعها التوسعية . فاسرائيل مازالت ترفض المؤتمر الدولي بشأن الشرق الاوسط وبرعاية المنظمة الدولية وبحضور جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن . ورفض اسرائيل لهذا السبيل المؤدي الى السلام العادل يعني اصرارها على استمرار الاحتلال وإنكارها لحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، وبالتالي إبقاء الوضع المتفجر في المنطقة على حاله مع ما يشكله استمرار هذا الوضع من خطر على السلام في المنطقة والعالم . إن انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني ، والمقاومة المستمرة للمواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل ضد الاحتلال ، والمقاومة اللبنانية في جنوب لبنان المحتل في مواجهة المحتلين الاسرائيليين ، كلها تؤكد أن الاحتلال غير قابل للاستمرار ، وإن احتمالات خسارة قائمة . إن لب هذا الصراع هو قضية فلسطين . وإن أي حل لا يضمن إقرار الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني إنما هو حل في الاتجاه المغاير للسلام ، وقد رأينا النتائج التي

ترتبت على اتفاقات كامب ديفيد . فقد كانت هذه الاتفاقات وبالا على المنطقة ، وفي ظلها ازدادت الاعتداءات الاسرائيلية ، وكان أبشعها الاعتداء المتمثل في غزو لبنان عام ١٩٨٢ وتدمير عاصمته بيروت واحتلال جنوبه ، وضم الجولان العربي السوري ، وضم القدس وتمعيد ممارساتها القمعية ضد سكان الاراضي العربية المحتلة ، وتعزيز سياساتها الاستيطانية في هذه الاراضي وإقامة المزيد من المستوطنات فيها . إن هذا كله يدحض بقوة الاعتقاد بأن اسرائيل تريد السلام ، ويؤكد في الوقت ذاته أن اسرائيل أداة عدوانية وكيان عنصري استيطاني وعامل ضد الامن والسلم في منطقة الشرق الاوسط وفي العالم . وقد أدركت الجمعية العامة هذه الحقيقة حينما قررت في الاول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، وأكدت في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ بعد فرض القوانين الاسرائيلية وسلطتها القضائية على الجولان أن سجل اسرائيل وإجراءاتها تؤكد أنها ليست عضوا محبا للسلام ، وإنها لم تف بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ .

يخطئ من يعتقد أن تقديم التنازلات من جانب الشعب العربي الفلسطيني يساعد على تحقيق السلام في الشرق الاوسط . لقد بات واضحا من مخططات اسرائيل وأهدافها التوسعية والاستيطانية أن تقديم التنازلات لن يؤدي إلا الى المزيد من تعنتها وإمعانها في سياساتها وممارساتها العدوانية . كما بات واضحا أن الضغوط على العرب لتقديم التنازلات تلو التنازلات قد حققت لاسرائيل مكاسب كبيرة وخاصة باتجاه الحسب والعدوان دون أن يتقدم خطوة واحدة باتجاه السلام . لقد دعت سورية دائما الى إبراز الهوية الفلسطينية ، وكافحت من أجل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وتقرير مصيره وحقه في العودة الى وطنه فلسطين ، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة . ودعت سورية دائما الرأي العام العالمي لدعم نضالنا العادل من أجل القضية الفلسطينية والتعبير عن هذا الدعم بالاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني . ولذا فمن الطبيعي أن تؤيد سورية إقامة الدولة الفلسطينية لأن ذلك يلتقي مع سياساتها ومع قرارات القمم العربية ومع الشرعية

الدولية . ولقد أكد الشعب العربي الفلسطيني بانتفاضته الباسلة رفضه للاحتلال الاسرائيلي وتمسكه بحقوقه الوطنية . وترى سورية أن توحيد الساحة الفلسطينية على أرضية نضالية صلبة ودعم الانتفاضة الشعبية والمقاومة العربية في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي هو الطريق الصحيح لاستعادة الاراضي وانتزاع الحقوق .

ولقد أدى اصرار اسرائيل على تحدي قرارات الأمم المتحدة التي تمثل ارادة المجتمع الدولي والاستمرار في احتلال هذه الاراضي واستيطانها الى غلق كل آفاق امكانية احلال السلام العادل في الشرق الاوسط .

إن الطريق نحو السلام طريق ذو اتجاه واحد يمر عبر مؤتمر دولي فعال يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة وتشترك فيه الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .

إن السلام في أساسه عدل وإقرار للحقوق لاصحابها وانهاء للعدوان والاحتلال . هذا هو السلام الذي يناضل من أجله . والطريق الى هذا السلام المنشود هو تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة عبر المؤتمر الدولي الفعال وبرعاية الأمم المتحدة وباشتراك جميع الاطراف المعنية والاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ومن دون ذلك ، وما لم تنسحب اسرائيل من الاراضي العربي المحتلة ، وتحل قضية فلسطين حلا يضمن حقوق شعبها ، فلا يمكن إحلال السلام في هذه المنطقة ، لأن عدم إيجاد السلام العادل يعني استمرار العدوان والاحتلال وهذا ما نرفضه ونقاومه .

وعلى ذلك فإن مقاومة الاحتلال والعدوان ستستمر في أرض الجولان العربية السورية ، وفي الأراضي العربية الفلسطينية وفي الجنوب اللبناني ، وهذه المقاومة هي النتيجة الطبيعية لاستمرار الاحتلال .

وختاماً اننا نحیی من على هذا المنبر انتفاضة أبناء شعبنا العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ونحیی السواعد التي أشعلت بحجارتها ثورة مقدسة في وجه الاحتلال ، ونؤكد لهم أن سوريا معهم في خندق واحد حتى تتحرر الأرض ويزول الاحتلال وتتحقق أمانهم الوطنية كاملة في ظل دولة عربية فلسطينية مستقلة .

السيد عزيز (العراق) : سيدي الرئيس ، إن التطورات الكبرى التي شهدتها النضال الفلسطيني في الآونة الأخيرة تجعل من مناقشة القضية الفلسطينية في هذا الطرف بالذات ، وفي مدينة جنيف ، مناسبة تاريخية مهمة جداً لوضع القضية الفلسطينية في موضع المداورة الذي تستحقه من اهتمام المجتمع الدولي ، ولتحديد المسؤوليات والواجبات التي ينبغي للمجتمع الدولي أن ينهض بها انسجاماً مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لإزالة الظلم والإجحاف الذي لحق بالشعب الفلسطيني عبر عشرات السنين .

إن أهم ما في هذه التطورات هو الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني والقرارات التاريخية التي اتخذتها الدورة التاسعة عشرة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، تلك الدورة التي أطلق عليها بجدارة اسم "دورة الانتفاضة" .

إن قيام الانتفاضة الباسلة في الأراضي المحتلة واستمرارها لأكثر من عام على الرغم من العنف والارهاب الذي تمارسه سلطات الاحتلال دليل واضح وملحوس على حيوية الشعب الفلسطيني المناضل وتصميمه القاطع على رفض الاحتلال وعلى تمسكه بأرضه وإصراره على تقرير مصيره عليها . على هذه القاعدة الصلبة الملموسة التي شهدتها العالم أجمع يأتي قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ممارسة حياة وحرية وشجاعة لحق تقرير المصير . إن هذه الممارسة تنسجم تماماً مع الشرعية الدولية التي ترجمتها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ والتي تؤكد الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه الوطنية . وبإعلان

الدولة الفلسطينية المستقلة ، أكد الشعب العربي الفلسطيني المقومات الديمقراطية لدولته وحبها للسلام والتزامها بالتعايش السلمي ، وأعلن عزمه على العمل من خلالها من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق ، وأهاب بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه القضية الفلسطينية أن تعينه على تحقيق أهدافه المشروعة . كما أكد الشعب الفلسطيني إيمانه بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، ورفضه التهديد بالقوة والعنف والإرهاب ، واستعمال القوة ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول ، دون المساس بالحقوق الطبيعي في الدفاع عن النفس .

والى جانب إعلان الاستقلال أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في بيانته السياسي برنامج عمل متوازناً من أجل التوصل الى ترتيبات الأمن والسلام في المنطقة .

إن من الواجب على العالم أجمع أن ينظر الى هذه القرارات نظرة ايجابية وأن يتعامل معها تعاملاً جاداً ، وأنه لما يبعث على الارتياح أن نلاحظ تواتر الاعتراف والترحيب بهذه القرارات من لدن عدد كبير من الدول . وفي الوقت نفسه نجد لزاماً على الدول التي وقفت حتى الآن مواقف مترددة أن تخرج عن ترددتها وأن تؤيد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتتعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن تؤيد بوضوح الدعوة الى المؤتمر الدولي للسلام بالتمثيل الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى . وفي هذا الصدد ، فإننا في الوقت الذي نرحب فيه بالبيان الذي صدر عن دول المجموعة الاوروبية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، نأمل أن تتغلب الدول المذكورة عما تبقى لديها من تردد في سياق الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة التي يعتبر قيامها شرطاً لازماً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

ولا يخفى أن بعض المبررات القانونية التي تساق لتبرير عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية لا يتصف بروح العصر ولا ينسجم مع النظرة الواقعية الواجبة لتطور أحكام القانون الدولي باعتباره بناء حيا لحاجات العصر الراهن وليس مجرد قواعد ولدت لحكم حاجات العصور الفابرة .

إن التطورات الأخيرة قد أكدت أمرين أساسيين . الأول هو شجاعة الشعب الفلسطيني في نضاله الذي دام عشرات السنين والذي توجت صفحاته الأخيرة الانتفاضة الباسلة وتصميمه النهائي على رفض الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة . والأمر الثاني هو قدرة قيادة هذا الشعب وممثليه الشرعيين على اتخاذ القرارات السياسية الجريئة المبنية على المشروعية الدولية والتنظيمات والقواعد القانونية التي قامت عليها العلاقات الدولية في العصر الحديث .

إن المواقف السلبية التي تتخذها بعض الدول من منظمة التحرير الفلسطينية ومن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومن حقه في أن تكون له دولته المستقلة مراعاة للمحتلين الفاصبين ، إن هذه المواقف ليس لها أي مسوغ يستند إلى الحق أو المنطق أو القانون . إنها مواقف متعسفة ومنحازة إلى طرف المحتل الفاصب الخارج على المشروعية الدولية ومتناقضة تماما مع القانون الدولي وقواعد العدالة ومعطيات العصر .

ومن بين هذه المواقف موقف الولايات المتحدة الأمريكية . إن رفض الإدارة الأمريكية منح السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة لدخول الولايات المتحدة من أجل مخاطبة الجمعية العامة في مقرها في نيويورك ليس مخالفة صريحة لاتفاق المقر وهو ما أقرته الجمعية العامة حسب وانما هو موقف متعسف لا يستند إلى منطق ولا يعبر عن الاستعداد لفهم الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ولحق الشعوب في تقرير المصير ، هذا الحق الذي يعتبر السمة الأساسية للعصر الحديث ، فضلا عما يسببه من ضرر بالغ بقضية السلام والأمن والعدالة في المنطقة .

إن الحكومة العراقية قد شجبت قرار الإدارة الأمريكية . وإننا نهنئ الجمعية العامة التي اتخذت القرار الصائب بشجبه وبنقل اجتماعاتها إلى جنيف للاستماع إلى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ولابد من الإشارة إلى موقف دولة أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن . هي بريطانيا التي لم تشارك المجتمع الدولي في قراره المشروع والجماعي . إن بريطانيا التي تتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة في الظلم الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني وفي كثير من المشاكل التي تعاني منها المنطقة بسبب كونها أكبر قوة استعمارية سيطرت على المنطقة لفترة طويلة إن هذه الدولة لم تعبر حتى الآن عن ارادة واضحة للتخلص من ماضيها الاستعماري وأطماعها في النفوذ وما تزال تتخذ من القضية الفلسطينية ومن قضايا أخرى في المنطقة مواقف منحازة ومشوبة بالشبهات لاتخدم قضايا الأمن والاستقرار والعدالة .

ولابد أن نقول أيضا بأن نهج بعض الدول الذي يطلب من الشعب الفلسطيني وممن قيادته أن يقدم البراهين تلو الأخرى على حسب نيتها تجاه قضية السلام نهج غير متوازن إطلاقاً لأنه نهج أحادي الجانب لا يطلب من المحتلين أن يعربوا عن احترامهم للإرادة الدولية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بإنهاء احتلالهم للأرض .

إن على المحتل أن يفهم أن إصراره على الاحتلال وعلى إنكار حقوق الشعب الفلسطيني موقف معاكس لحركة التاريخ ، وأن أي موقف معاكس لحركة التاريخ محكوم عليه بالفشل . كما أن على المحتل أن لا يسيء التقدير بشأن قدرة الشعب الفلسطيني على مواصلة الكفاح من أجل إزالة الاحتلال وتحرير الأرض وإقامة دولته المستقلة وبشأن تصميم الأمة العربية على دعم هذا الكفاح المشروع .

إن تجربة عشرات السنين من الكفاح المتواصل للشعب الفلسطيني ومن دعم الأمة العربية المستمر لهذا الكفاح والدعم العالمي الواسع له دليل ملموس على ذلك .

إن العراق سيبقى ملتزماً بقوة بتأييد كفاح الشعب الفلسطيني العادل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . لقد أيد العراق مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ، واعترف بالدولة الفلسطينية انسجاماً مع موقفه الثابت في تأييد خيارات الشعب العربي الفلسطيني وممثليه الشرعيين وإيماناً منه بعدالة قضية الشعب العربي الفلسطيني .

والآن ، وبعد القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني ، يتعين على المنظمة الدولية أن تفي بمسؤوليتها تجاه ميثاقها الذي جاء ليوفر أسباب الأمن والسلام والعدل للجميع وأن تتخذ القرارات والمواقف الجريئة اللازمة لوضع عملية السلام في المنطقة على الطريق .

السيد آل خليفة (البحرين) : أود في البداية أن أشني على جهود

اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تعبئة الرأي العام العالمي وإبراز القضية الفلسطينية من أجل تمكين هذا الشعب من استعادة حقوقه المشروعة من خلال العمل الجاد لتحقيق السلام المنشود في منطقة الشرق الأوسط .

لقد توسم المجتمع الدولي خيرا إثر الاجتماع التاريخي للقوتين العظميين الذي عقد في موسكو هذا العام ، حيث بدأ عهد ايجابي جديد من الوفاق يهدف الى تجاوز الخلافات الايديولوجية وتقليل احتمالات المواجهة . ومن بين مؤشرات هذا الوفاق ، الاتفاق على حل العديد من القضايا الاقليمية الساخنة في العالم وتنامي العلاقات الايجابية بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الذي انعكس على عملية اتخاذ القرار الجماعي في بعض القضايا الهامة التي تمس السلم العالمي . وبذلك أخذت الامم المتحدة تستعيد دورها الطبيعي كجهاز دولي فعال يعمل على ايجاد حلول مناسبة للنزاعات الدولية وخلق الاجواء المؤاتية للتعايش والتعاون بين شعوب الارض . ونشطت عمليات المفاوضات الهادفة الى احلال السلام في بؤر التوتر في بقاع شتى من العالم منها على سبيل المثال القضية الافغانية وناميبيا ، إلا أنه وللأسف الشديد لم تحظ قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط باهتمام مماثل .

تنعقد الجمعية العامة اليوم في مدينة جنيف لمعالجة القضية الفلسطينية في ظل ظروف تعدت حدود المنطق والقانون . فوجودنا هنا بدلا من نيويورك لبث هذه القضية دليل على تمسك المجتمع الدولي باستقلالية المنظمة وحيادها ، وتصديه لكل الضغوط ومحاولات الاستهانة بالمواثيق والاتفاقات الدولية .

ولكم كانت دهشتنا كبيرة عندما رفضت الولايات المتحدة الامريكية منح تأشيرة للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تحظى بصفة المراقب لدى الامم المتحدة للحضور الى نيويورك للمشاركة في المداولات المتعلقة بقضية فلسطين .

ومع ذلك ، فإن الصوت الفلسطيني سيسمع من هنا من جنييف . ولن تستطيع قسوة تكميم أفواه الحق . وسيمثل الرأي الفلسطيني الى كل بيت والى كل فرد ، والى أعماق الضائر الحية في هذا العالم . ولئن أرادوا حجب صوت الحق فانهم سيشهدون هذا اليوم فشل تلك السياسة .

لقد تعرض الشعب الفلسطيني للحيف الفادح والغبن المخطط منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ . ومنذ ذلك التاريخ خاض الشعب الفلسطيني كفاحا مريرا من أجل الحفاظ على هويته الوطنية وحقوقه المشروعة ، واضعا قضيته في دائرة الاهتمام الدولي بين القضايا الهامة في العالم ، ومواجهها في ذلك شتى أنواع الارهاب التي مورست ضده ومازالت . فمن الارهاب العسكري الى الارهاب الاقتصادي والاجتماعي ، ومن الارهاب المباشر من خلال ممارسات اسرائيل الاجرامية في الاراضي المحتلة الى الارهاب السياسي ، وذلك عن طريق فرض الضغوط والممارسات المنافية للقوانين والمواثيق الدولية . ولقد أخفقت أساليب اسرائيل القمعية المتمثلة في عمليات القتل العشوائي والاعتقالات الجماعية ، وهدم البيوت ، ونفي المواطنين الى خارج وطنهم ، واتلاف المزروعات والسيطرة على مصادر المياه وغيرها من الوسائل اللاإنسانية التي تهدف الى استسلام الشعب الفلسطيني .

ولقد تصدى الشعب العربي الفلسطيني لهذه الأساليب الصهيونية المهجية بالمزيد من المقاومة والنضال ضد العدوان ، مسطرا بحروف مشرقة صفحات مشرقة في ملحمة الكفاح ضد الاحتلال ، مقدما للتاريخ تجربة انسانية مليئة بالمشاعر الغياضة الهادفة لاستعادة الحق واحقاق السلام العادل ، عن طريق الانتفاضة الباسلة التي دخلت عامها الثاني . فالانتفاضة الفلسطينية تعبير صادق ينم عن رفض الفلسطينيين للاحتلال الاسرائيلي لوطنهم .

إن استمرار الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة التي تبلورت في ثورة جماهيرية منظمة ومشروعة ، إنما تشكل دليلا ساطعا على تصميم الشعب الفلسطيني على استعادة أرضه المحتلة ، وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ، وتصميمه على مقاومة الارهاب الاسرائيلي ، حتى تتحقق أهدافه الوطنية طال الزمن أو قصر .

ومن خلال المواجهات التصادمية في الاراضي المحتلة ، وصولا الى مرحلة الزحف السياسي العارم في الجزائر ، جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والبيان السياسي ، وعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بمثابة التجسيد الحي لارادة الشعب الفلسطيني بكل فصائله . وإن قبول المجلس الوطني الفلسطيني قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) مقرونين بحقوق تقرير المصير كأساس لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وما يعكسه هذا القبول من توجه صادق لحل هذه القضية سلميا ، يضع اسرائيل أمام خيارين لا ثالث لهما : فإما سلام عادل وشامل ، وأما مواجهة المقاومة الفلسطينية التي تتعاضد يوما بعد يوم . وستظل منظمة الامم المتحدة أسيرة مسؤوليتها التاريخية والاخلاقية حتى يتم التوصل الى حل عادل ودائم لهذا الصراع .

إن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني قد أسقطت كل الحجج التي تذرعت بها اسرائيل وحلفاؤها سواء في رفضهم صفة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني أو في احجامهم عن الاستجابة لجهود السلام التي تستند الى الشرعية الدولية .

ومن المؤسف حقا - وفي هذا الوقت بالذات - أن تتخذ اسرائيل موقفا سلبيا من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، وتستمر في سياستها العدوانية والارهابية بما يؤكد من جديد قناعتنا بأن اسرائيل لا تقيم وزنا للأصوات الداعية الى احلال السلام في المنطقة .

وليس هناك دليل أوضح على ذلك من عدوانها الوحشي الاخير على لبنان ، التي استمرت انتهاك حدوده وأرضه ومياهه وأجوائه دون وازع أخلاقي أو انساني . أفبعد هذا العدوان وما سبقه يحق لاسرائيل أو من يقف وراءها التشدد بحقوق الانسان والتحدث عن الارهاب ؟ فإن لم يكن قتل المدنيين الابرياء أطفالا ونساء وشيوخا في مخيماتهم بالصواريخ والقنابل العنقودية ارهابا ، فما هو الارهاب اذن ؟

لقد كانت البحرين في طليعة الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف منذ اعلان قيامها باعتبار ذلك تجسيدا لارادة الشعب الفلسطيني المناضل ، وخطوة أولى في الطريق الصحيح من أجل استرداد حقوقه المشروعة . ولقد أصبحت الدولة الفلسطينية الآن من الحقائق السياسية التي لا يمكن تجاهلها ، كما انه يعد من قبيل اضاءة الوقت محاولة اخضاع الشعب الفلسطيني أو تعويده العيش في ظل ظروف الاحتلال البغيض . فمن المؤكد فشل تلك السياسة الرامية الى وقف اندفاع الشعب الفلسطيني تجاه تحرير أرضه وانعتاقه من ظلم الاحتلال وظلامه .

ويبقى الامل قويا في الامم المتحدة والمجتمع الدولي في أن تلقى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التاريخية الاستجابة الجديرة بها ، لاسيما وأن الاحداث في منطقة الشرق الاوسط تتلاحق بسرعة ، وبالتالي تحتاج الى جهود دولية لتوظيفها على النحو الذي يخدم الحق والسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط .

لقد قامت الامم المتحدة بدور مؤثر في الدفاع عن القضية الفلسطينية واستقطاب تأييد الرأي العام العالمي وفقا لما نص عليه الميثاق من مبادئ وأهداف أدت في عام ١٩٧٤ الى اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني . ولا يمكن للأمم المتحدة في هذه المرحلة من تطور القضية الفلسطينية إلا أن تستمر في دورها كسند قوي لهذه القضية العادلة خاصة بعد اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

ومن الطبيعي في هذا المنعطف التاريخي أن تقوم منظمة الامم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين المعلنة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وبمنحها صفة الدولة المراقبة لدى المنظمة الدولية . إن هذه الخطوة السياسية تمثل مطلبا دوليا في ظل الاعترافات الدولية المتتالية بدولة فلسطين المستقلة ، بل وأصبحت أكثر إلحاحا بعد اتخاذ الاردن الشقيق قراره بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الفلسطينية .

ومن هنا تتضح المسؤولية الخاصة التي تتحملها الامم المتحدة بوصفها المحفل الملائم لاجراء المفاوضات وإقرار الحل العادل لهذه القضية طبقا للشرعية الدولية ،

ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق اتخاذ موقف حازم وثابت تجاه التعتات الاسرائيلي الرافض لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام لتسوية قضية الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تسوية عادلة وشاملة .

ولذا ، فإننا نرى أنه في ظل أجواء الوفاق الدولي والقرارات الايجابية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني ، ضرورة الاسراع بعقد المؤتمر الدولي المعنسي بالشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة باشتراك جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، نيابة عن دولة فلسطيني ، على قدم المساواة وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، باعتباره السبيل المؤدي الى ارساء السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته الوطنية في دولته المستقلة .

فلتتضافر الجهود ولتقف الامم المتحدة والمجتمع الدولي بجانب الحق الفلسطيني ، لتشييد أسس السلام الدائم المبني على العدل والانصاف ، الذي يمثل تحقيقه واحدا من أهم مقاصد الامم المتحدة وأهدافها .

السيد بيمانانجارا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أرحب

فيما بيننا بوجود السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يشارك اليوم في مناقشتنا بالرغم من الموقف المتوقع بدقة الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ، بفضل إرادة الجمعية العامة الاجماعية تقريبا والمعرب عنها بوضوح . وأشكر الامين العام لعقد هذا الاجتماع في هذا الوقت القصير للغاية ، وأنتهز هذه الفرصة لاتقدم بأحر التهاني والشكر للسلطات السويسرية على تعاونها المثالي .

لقد شغلت قضية فلسطين اهتمام منظمنا منذ تأسيسها . وعن طريق القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، أكدنا وكررنا التأكيد بصورة قاطعة على الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير بدون تدخل خارجي ، وفي الاستقلال والسيادة الوطنية ، وفي إنشاء دولته الخاصة به في فلسطين .

وتمشيا مع مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، فقد قمنا بإدانة احتلال اسرائيل للأراضي العربية وشجبنا سياستها القائمة على قمع الشعب الفلسطيني ، واعترفنا بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

بيد أن القضية في هذا العام قد اكتسبت أهمية خاصة نتيجة للانتفاضة الشجاعة للشعب الفلسطيني ، التي ما برحت قائمة حتى الآن منذ ١٢ شهرا في الأراضي المحتلة ، وإعلان دولة فلسطين في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني .

ولهذا فإننا نواجه حالة جديدة ، وردود الفعل التي تحفزها تتطلب البحث العاجل عن عملية تفاوضية فعالة بغية ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط ، وللب المشكلة ، بالطبع ، ألا وهو قضية فلسطين .

وأسوة بسائر المجتمع الدولي ، تابعنا باستياء متعظم القمع الذي أطلقته عنانه إسرائيل ضد السكان المدنيين العزل في الأراضي المحتلة . وهذه الاعمال الانتقامية الوحشية والعشوائية تعيد إلى الازدهان أسوأ عنف ساد في فترة اعتقدنا أنها

قد مضت بغير رجعة ، باستثناء جنوب افريقيا التي هي وريثة الاستعمار والفاشية ، وعلاوة على ذلك ، حليفة الصهاينة منذ زمن طويل .

وقد شجب مجلس الأمن بقوة ، في القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) ، سياسات اسرائيل وممارساتها التي تنتهك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة ، وخاصة الاعمال التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي من قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل .

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، قبل اعتماد القرار ٢١/٤٣ ، قدم لنا ممثل منظمة التحرير الفلسطينية سردا مؤلما للفظائع التي تقتربها يوميا قوات الاحتلال الاسرائيلية . وفي هذا الصدد ، يقدم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لمعلومات لا تدحض عن الاضطهاد الجاري في الأراضي المحتلة .

وفي الواقع أن اسرائيل في قمعها للانتفاضة تحاول من جديد أن تنكر ما هو جلي . فقد كانت ترفض دائما شرعية حركة التحرير الفلسطينية وقيادتها .

وفي مواجهة آخر تطورات الحالة ، ما من أحد يمكن أن يشك بعد الآن في تصميم الفلسطينيين على تقرير مصيرهم بأنفسهم ، على الرغم من كل الاضطهاد . ومن الواضح أن الانتفاضة تدعم الوحدة الوطنية لهذا الشعب الشهيد الذي شرد بالقوة . والقرارات الأخيرة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر هي استجابة بليغة للانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة .

ولا موجب للعودة إلى مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني : فالمسألة قد تمت تسويتها بالفعل . والجمعية العامة ذاتها ، في قرارات عديدة ، قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب .

وبناء على ذلك ، وبسرور مفهوم ، علمت جمهورية مدغشقر الديمقراطية بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني دولة مستقلة في فلسطين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر . ونرى أن من دواعي الشرف أن نكون من بين أول البلدان التي اعترفت بالدولة الجديدة .

وفي رسالة موجهة إلى ياسر عرفات ، فإن السيد ديدير راتسيراكا ، رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، أكد ، ضمن جملة أمور ، على ما يلي :

"إن مدغشقر ، وفاء منها لالتزامها بدعم الكفاح العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، تحيي بحرارة قيام الدولة المستقلة الجديدة التي انبثقت عن تقرير المصير السيادي والتطلعات المشروعة لشعبكم الشجاع .

"ولهذا فقد قررت جمهورية مدغشقر الديمقراطية أن تعترف شرعا وقانونا من الآن فصاعدا ، بالدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع" .

والإعلان السياسي الذي اعتمدته المجلس الوطني الفلسطيني يشهد على الاحساس الحاد بالمسؤولية للقادة الفلسطينيين ومنظورهم الواقعي للحالة .

ومقترحات المجلس الوطني الفلسطيني واضحة وحاسمة : وهي التعايش السلمي بين الشعبين ، اليهودي والفلسطيني ، على أساس القرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تعترف بحق الوجود في فلسطين للدولتين ، اليهودية والعربية . وشرعية اسرائيل تستند إلى القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي يتضمن بدوره الشروط اللازمة للشرعية الدولية والضمانات لحق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يؤيد المجلس الوطني الفلسطيني : عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط وفقا للمبادئ التوجيهية والاحكام الأخرى الواردة في القرارات ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال الصادرين عن الجمعية العامة ؛ ويطلب ، من ناحية ، بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ومن الناحية الأخرى ، بإلغاء جميع تدابير الضم ، وأخيرا ، بإزالة المستوطنات الاسرائيلية الموجودة في الأراضي المحتلة .

ولتوفير المناخ المؤاتي للنجاح في المفاوضات ولتشجيع التوصل الى تسوية سياسية شاملة ، مطلوب من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير فعالة لكفالة أمن الشعب الفلسطيني وحمايته . وقد رحب المجتمع الدولي بالقرار التاريخي الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني ويرى أنه قد أوجد فرصا جديدة لايجاد السلم في الشرق الأوسط .

وإن التصريحات الأخيرة للسيد ياسر عرفات في استكهولم قد أكدت بما لا يبدع مجالا للبس نوايا منظمة التحرير الفلسطينية ونحن نرى أنها معقولة ومشجعة لدرجة أن الحكومة السويدية استجابت فوراً بالاعتراف بالدولة الفلسطينية . بيد أن اسرائيل والولايات المتحدة قد رفضتا العرض الفلسطيني للسلام ، مدعيتين بأن النعمة المعتدلة للفلسطينيين هي خدعة ورافضتين إعلان قيام الدولة الفلسطينية . وهما تعلقان مستقبل الاراضي المحتلة على المفاوضات التي لن تدعى اليها منظمة التحرير الفلسطينية إلا اذا أوفت بعدد من الشروط المسبقة ، ومن بينها الاعتراف الصريح بدولة اسرائيل وحققها في الوجود ونبذ الارهاب .

ومع ذلك هل نحن بحاجة الى أن نقول مرة أخرى إن إعلان الجزائر ، شأنه شأن الاعلان الذي أدلى به في استكهولم ، يلبي بوضوح ودون أي لبس هذه الشروط المزعومة ؟

ففيما يتعلق بالاعتراف بدولة فلسطين ، يشير المجلس الوطني الفلسطيني بكل وضوح الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) باعتبارهما أساس مؤتمر السلم الدولي بشأن الشرق الأوسط . ونحن نعلم جميعا أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يضمن وجود دول المنطقة . فضلا عن ذلك فإن الانسحاب الاسرائيلي الذي يطلبه المجلس الوطني الفلسطيني مقصور على الاراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

وفيما يتعلق بالارهاب ، يؤكد إعلان الجزائر بصراحة نبذ الشعب الفلسطيني ورفضه للارهاب بجميع صوره ، بما فيها إرهاب الدولة .

والواقع أنه من الواضح أن هناك نوعا من الكيل بمكيالين في بعض الدوائر كلما تعلق الأمر بمصير الشعب الفلسطيني . إذ يُطلب من الفلسطينيين الاعتراف

باسرائيل في حين ينكر عليهم وجودهم . وفي الوقت الحاضر يتخذ الفلسطينيون موقفا معتدلا واقعيا ، ولكن الاسرائيليين يردون بالقول بأنهم لا يريدون أن يُعترف بهم ، ولا يريدون أن يعترف الفلسطينيون بهم . إذن ما المطلوب من الفلسطينيين ؟ هل مطلوب منهم أن يختفوا الى الأبد ويتخلوا عن أبسط حقوقهم ، وعن هويتهم الوطنية وعن حقهم في تقرير المصير ؟

إن منظمنا تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب الفلسطيني ؛ فينبغي عليها أن تصح خطأ استمر لأكثر من ٤٠ عاما . وينبغي أن نبذل جهودا بناءة محددة من أجل الانعقاد السريع لمؤتمر السلام الدولي بشأن الشرق الأوسط .

ولهذا السبب يؤيد وفدي توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الواردة في الوثيقة A/43/35 ويدعو الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تستخدم نفوذها لتنفيذ هذه التوصيات .

وأخيرا ، باسم رئيس جمهوريتنا وباسم وفدي ، أهنيئ الرئيس عرفات تهنئة حارة على خطابه الشجاع والواقعي جدا الذي أدلى به أمام هذه المنظمة اليوم ، وعن طريقها ، الى المجتمع الدولي . لقد كانت رسالة سلام زاهرة بالحكمة موجهة الى جميع الاطراف المعنية في مسألة الشرق الأوسط الموجهة ، التي تكمن في صميمها قضية فلسطين .

السيد الصباح (الكويت) : تشهد قاعتنا هذه مناقشة القضية

الفلسطينية ، وهي إحدى أكثر قضايا عصرنا الحالي عدالة ، وأشدّها حاجة للحل ، وأكبرها امتحانا لمدى التزام الدول والمنظمات بالمبادئ التي ناضلت من أجلها البشرية ولمدى دفاعها عن تلك المبادئ ، وهي حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير والاستقلال ، ورفض الاحتلال ومقاومته .

إننا نناقش اليوم في جنيف ، المدينة الجميلة المضيافة ، القضية الفلسطينية بكل أبعادها وبكل اقرازاتها على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم .

لكننا ، ورغم كل هذه الأبعاد للقضية ، وكل هذه السنوات الطويلة من المناقشات في المحافل الدولية والمصحوبة باستمرار وتزايد معاناة الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال والظلم ، نجد أن قوى رئيسية ، في العالم عملت مع إسرائيل لعرقلة مسيرة السلام من خلال سد كل الطرق أمام حل القضية بموجب المواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة . إن هذه القوى لم يُكفها أن ساعدت وشاركت المحتل في سلب الأرض ، وانتزاع الشعب الفلسطيني من جذوره ، وطرده ، والتكثير به ، بل وتخلت عن دورها ومسؤولياتها الخاصة بموجب الميثاق في حل القضايا الدولية بحياد وتجرد ، وتوغلت في الانحياز لإسرائيل وتحت شتى الذرائع .

لقد جاءت الجمعية العامة بأسرها إلى جنيف ، لتستمع إلى خطاب السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، يعرض فيه مسعى جديدا من مساعي السلام للشعب الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة ، وخارجها ، ويشرح فيه موقفا فلسطينيا يستجيب إلى المتغيرات في الساحة الدولية ، ويحتضن الأفكار ، والمطالب التي تمتت قوى سياسية مؤثرة في العالم على منظمة التحرير الفلسطينية اتخاذها . وإننا لنستغرب أشد الاستغراب من أن هذه القوى التي وضعت شروطا محددة للاستجابة لفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لدفع مسيرة السلام قد اتخذت موقفا سلبيا تجاه المواقف الايجابية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومجلسها الوطني .

جاءت الجمعية العامة إلى جنيف بعد أن أغلقت الإدارة الأمريكية الحالية ، وهي الدولة المضيفة للمقر الرئيسي للأمم المتحدة ، الأبواب أمام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، تحت حجج وأسباب من شدة بطلانها وعدم قانونيتها أن رفضها جانب كبير من الشعب الأمريكي عبر وسائل إعلامه ، قبل أن يرفضها المجتمع الدولي برمته .

إن الإدارة الأمريكية بتصرفها غير القانوني هذا ، علاوة على أنها انتهكت بوضوح اتفاقية المقر ، فإنها تصرفت بما يخالف قيمها وتقاليد الديمقراطية التي تتبناها بها ، والتي من أبرز مقوماتها حرية التعبير والرأي وحرية الاجتماع والمناقشة . لكن قوة الحق وسلطان المنطق لا يعرف الحدود ولا تصده الأبواب ، فهو يتعرب كوهج الشمس الساطعة ، يطرد الظلام ويبيد الزيف .

إن وصف نضال الشعوب بالإرهاب لهو ذريعة لمنع الصوت أن يُسمع وللقضية أن تحل ، وهو أمر مؤسف ومرفوض ويمثل سابقة خطيرة لا تعرف الحدود . وأنها مسؤوليتنا جميعا أن نتصدى لها .

لقد تميّز النضال الفلسطيني طوال السنوات الماضية بأنه نضال مستمر ومتنوع لا يستكين . وإن صفحة مشرفة من صفحات هذا النضال هي الانتفاضة الباسلة التي دخلت قبل أيام عامها الثاني ، وهي أصلب عودا وأكثر اندفاعا وأمضى سلاحا . إنها بحق حدث تاريخي لا يمكن عكسه بأي حال من الأحوال . إن الانتفاضة تعد خطوة أخرى في كفاح الإنسان ضد القهر والظلم والاحتلال ، وهو دليل تصميم مستمر لمون وطنه وكرامته وحرية واستعادة حقوقه المغتصبة .

إن جوهر الانتفاضة هو ارتباط إنسان الانتفاضة بأرضه وإيمانه بحقوقه الثابتة إيمانا لا يشوبه قنوط من بزوغ فجر الحرية والكرامة . فهي قد اكتسبت السمات الأساسية لكفاح الشعب الفلسطيني على مر العقود ، لأنها ثورة شعبية شاملة جسدت اجتماع الوطن شبيبا وشبابا وأطفالا ونساء في رفض الاحتلال واستعادة الحقوق المشروعة .

لقد أسقطت أجيال الانتفاضة كل رهانات وأوهام أعداء الشعب الفلسطيني في جعل الاحتلال أمرا واقعا ودائما ، وفي زج القضية الفلسطينية في مجاهل النسيان والاندثار . وبذلك يتواصل صمود الشعب الفلسطيني أمام جميع المحاولات الإسرائيلية لواء الثورة الفلسطينية . إن جيل الانتفاضة الذي لم يرهبه تكسير العظام ودفن الأحياء والذي لم تكبله عقدة الخوف ، يقول لإسرائيل بأن استمرار الاحتلال أمر محال .

لقد هزت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة بنية الكيان الصهيوني وجعلته يتخبط ويرتكب جرائم وحشية ضد الشعب الفلسطيني .

إن الكويت لتدعو المجتمع الدولي إلى إدانة سياسة إسرائيل التمييزية وممارساتها القمعية في الأراضي المحتلة والتي أسفرت عن انتهاك أبسط مبادئ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني . إن التصرفات الإسرائيلية تمثل انتهاكا صارخا للقوانين والمواثيق الدولية ، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب .

ولا يخفى على أحد أن سياسة القبضة الحديدية والاعمال الإرهابية التي دأبت إسرائيل على ممارستها إنما تهدف في حقيقتها إلى تنفيذ سياسة "الضم المتواصل" للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان وفي جنوب لبنان . ويواكب أعمال القمع في الأراضي العربية المحتلة في الداخل أعمال عدوان إرهابية في الخارج ضد مراكز تجمع سكانية فلسطينية ولبنانية .

وما العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في لبنان إلا دليل جديد على الانتهاك الصارخ لاستقلال ذلك البلد الشقيق وسيادته و سلامته أراضيه . كما أنها مظهر آخر من مظاهر الغطرسة الإسرائيلية وتمنتها في الوقت الذي تقف فيه الأسرة الدولية بأسرها ضد سلوكها المشين وتطلبها الرافض للمساعي السلمية لإعادة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط على أسس من العدالة والشرعية الدولية .

وعلى الرغم من هذه الغطاء والاعمال الإرهابية الإسرائيلية ، فقد بلورت الانتفاضة حسا وطنيا عميقا وعززت مفهوم الوحدة الفلسطينية مما أدى إلى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية لا من جانب الفلسطينيين وحدهم بل ومن جانب الدول العربية والدول المحبة للسلام قاطبة ، مؤكدة من جديد أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وذراعه الدبلوماسية .

وقد تجلّى ذلك في أروع صورهِ في دورة الانتفاضة التاريخية التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر مؤخرا .

ولقد استمعنا إلى الخطاب التاريخي الذي ألقاه السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، واستعرض فيه القرارات الهامة التي اتخذها المجلس

الوطني الفلسطيني يوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، والتي كان في مقدمتها القرار التاريخي بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

إن إقامة الدولة الفلسطينية يعني ظهور واقع جديد في العلاقات والموازين الدولية ، وهي خطوة تمثل انتصارا للواقعية والإيجابية ، ودعوة ملام تبغي الخروج من جحيم سفك الدماء والدمار إلى نعيم السلام والاستقرار .

لقد وضع قرار إعلان الدولة الفلسطينية الأمم المتحدة ، وبالذات الدول دائمة العضوية منها في مجلس الأمن ، أمام مسؤولياتها التاريخية ، بالنسبة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبالذات قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، هذا القرار الذي لم يطبق حتى الآن بالكامل . ويعد الإعلان تحولا رئيسيا في مسيرة القضية الفلسطينية ، التي هي لب الصراع العربي الإسرائيلي ، ويشكل بداية مرحلة جديدة تجاه التسوية السياسية لتلك القضية الهامة .

إن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ولا تزال تنادي بالسلام مقابل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وحق إقامته لدولته المستقلة ، وعاصمتها القدس الشريف . بينما أثبتت إسرائيل بسياساتها واستمرار عدوانها أنها معادية للسلام ، بل إن شهيتهما ونهمهما للتوسع على حساب الغير لا حدود لها .

إن الكويت لترى في إعلان المجلس الوطني الفلسطيني لقيام الدولة الفلسطينية سلاحا قويا ببرنامجه السياسي وواقعيته . وهو سلاح سيجعل الانتفاضة الفلسطينية وجماهيرها تشعر بأن تضحياتها الغالية لم تذهب سدى ، وإنها متمركز النتائج الإيجابية لمصالح القضية الفلسطينية .

لقد اعترفت حوالي ٨٧ دولة حتى الآن بالدولة الفلسطينية ، وذلك إيمانا منها بعدالة هذه القضية ، وبأن إعلان الدولة إنما هو خطوة تمتاز بالمرونة والاعتدال والواقعية ، وخطوة تعتمد على أساس راسخ من القانون الدولي .

إن الكويت لتسجل بالغ تقديرها للدول التي بادرت بالاعتراف بهذه الدولة وتناشد كل الدول الأخرى أن تحذو حذوها . إن تجارب الدول في نيل استقلالها وحريتها

وانتسابها للأمم المتحدة عبر الكفاح التحرري والنضال الشعبي يجب أن تكون الدافع لها للممارسة ليس فقط بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وإنما بمدى جميع أنواع الدعم لإعانتها على تحقيق حرية شعبها واستعادة حقوقه المشروعة .

كما أن الكويت تشيد بالموقف الإيجابي لمجموعة الدول الإثنتي عشرة الأوروبية من إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، على الرغم من عدم كفاية ذلك الموقف المتحفظ ، لأننا كنا ولا نزال نأمل في أن يرقى ذلك الترحيب إلى درجة الاعتراف بالدولة المستقلة ، خاصة وأنها قد اعترفت في إعلانها الصادر عن مؤتمر البندقية (١٩٨٠) بالحقوق الفلسطينية المشروعة ومن بينها حق تقرير المصير .

إننا ومن فوق هذا المنبر ندعو الولايات المتحدة بالذات ألا تجعل هذه الفرصة التاريخية تغلت من بين أيدينا تحت دوافع ومصالح آنية ضيقة وتحت قيود ظالمة فرضتها على نفسها كشرط للتخاور مع المنظمة الفلسطينية وقادتها وتحت دوافع ومصالح لا تبرى بعين الحقيقة والعدل الإطار الشامل للقضية وأبعادها الحقيقية .

إننا أمام مفترق طرق ، حيث يقف التاريخ لحظات حاسمة ليشهد قدرتنا جميعاً على تخطي الصعاب واستلهاهم حقائق العصر ودرومه ونضال أجياله . إن الحق في الحياة والعيش بكرامة حق مقدس لكل الشعوب . والشعب الفلسطيني ينتظر منا جميعاً مساعدته للحصول على ذلك الحق . فلنعمل معاً على صون حقوقه . إن الطريق إلى ذلك مرسوم وواضح وهو طريق المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة الذي يحضره أعضاء مجلس الأمن الدائمون وجميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والذي تشكل إطاره جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، كما ورد في البيان السياسي الصادر عن اجتماع الجزائر .

كما أننا نرجو أن تدرك الولايات المتحدة أنها تقف وحدها في التشبث بالوضع الراهن وترك الأمور على ما هي عليه رغم ما في هذا الأمر من تقويض لآلية احتمالات للسلام العادل في منطقة الشرق الأوسط .

إن مناخاً جديداً بدأ يخيم على المجتمع الدولي ، مناخاً يتسم بالانفراج والرغبة الصادقة في حل المشاكل الإقليمية المستعصية من خلال الأمم المتحدة . لذلك فإن الكويت تطالب المنظمة الدولية بأن تشمل مصداقيتها النزاع العربي الإسرائيلي ، وذلك من خلال إجبار إسرائيل الرافضة للإجماع الدولي على الانصياع للإرادة الدولية ، والانحساب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وإتاحة الفرصة لممارسة الدولة الفلسطينية المستقلة الوليدة كامل دورها ومسؤولياتها فوق ترابها الوطني .

إن الكويت تؤمن أنه وبقدر ما للسلام في منطقة الشرق الأوسط من ضرورة عاجلة ، فإن حقوق الشعب الفلسطيني كاملة هي جوهر ذلك السلام وشرطه . فبدون ممارسة تلك الحقوق الشرعية يكون ذلك السلام سرايباً خادعاً .

وفي الختام فإننا نوجه تحية إكبار وتقدير للشعب الفلسطيني لانتفاضته البطولية المباركة ، آمليين بأن نرى في وقت قريب علم فلسطين خفاقا إلى جوار أعلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وإننا على يقين من أن الغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة يشاركوننا هذا الأمل .

السيد المطامى (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالرغم من

أن الفرصة قد اتاحت لي خلال المناقشة العامة لكي أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، فإنه لا يسعني أن أدع هذه الفرصة تمر دون الإشادة بقيادتكم الرشيدة لمناقشاتنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية . ونحن واثقون من أنكم ستظهرون مرة أخرى هذه الصفات المرموقة بغية توجيه أعمالنا بشكل يحقق النتائج المثمرة لهذا الاجتماع الذي كرس بشكل خاص لقضية بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي .

وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لكي أضم صوتي إلى أصوات من رحبوا بيننا بالرئيس ياسر عرفات قائد منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعرب عن امتناننا العميق له لخطابه الملهم ولرسالة السلام التي حملها والتي أثق أنها ستساهم إسهاما كبيرا في نجاح اجتماعنا .

إن القرار الذي لم يسبق له مثيل والخام يعقد الجمعية العامة في جنيف حتى يمكننا الاستماع إلى وجهة نظر الرئيس عرفات ليس شرفا ملائما أسبغ عليه فحسب بل إشادة مناسبة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها الأمم المتحدة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

و فضلا عن ذلك فإن هذه الاجتماعات تعبّر عن التضامن الدولي مع الانتفاضة الشعبية بالأراضي الفلسطينية المحتلة والتأييد لها ، تلك الانتفاضة التي تتحدى الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري ببسالة . إن حضور وفود عديدة على المستوى الوزاري هنا يبين بالفعل الأهمية التي توليها جميعا للقرارات التاريخية التي اتخذت خلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في الشهر الماضي .

إن أحداث العام الماضي المثيرة قد أدت إلى تغير كبير في الأراضي المحتلة ، فقد أصبح الاحتجاج التلقائي الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ثورة شعبية عريضة ومستمرة تقف فيها القوة العسكرية الاسرائيلية الوحشية ضد العزم الصامد والوحدة والحماس الثوري للجماهير الفلسطينية .

لقد أدت الانتفاضة إلى تحول كبير في الابعاد الاستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي وقضيته الاساسية ، وهي كفاح فلسطين من أجل التحرر الوطني والاستقلال وقد أصبح من المعترف به عالميا أنه كفاح يضم كل فئات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ، ويعبّر عن رفضه للحكم الراهن تحت نير الاحتلال الاسرائيلي . والواقع أنه بعد بذل مختلف المحاولات لقمع هذه الانتفاضة ، فقد أثبتت أنها تمثل العزيمة القوية للشعب الفلسطيني وإيمانه العميق بضرورة استعادة حقوقه الوطنية الثابتة وحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين . وقد أظهرت إسرائيل للعالم بحكم تصرفاتها الإفلاسي الاخلاقي والسياسي لخططها العدوانية والتوسعية تجاه فلسطين والامة العربية في مجموعها .

ومما يذكر للمجتمع الدولي أنه اعترف منذ البداية بالآثار الرهيبة التي تصيب السلم والامن الدوليين من جراء الاساليب التي تعالج بها إسرائيل الانتفاضة . وفي الواقع فإن مجلس الامن كان في دورة مستمرة منذ كانون الأول/ديسمبر إلى نيسان/ابريل الماضي . وقد اعتمد سلسلة من القرارات التي يطلب فيها من إسرائيل الكف عن سياساتها وممارساتها التي تنطوي على انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وغير ذلك من المعايير الدولية المقبولة للتصرف المتحضر . وبالمثل ، اتخذت الجمعية في جلستها العامة الاستثنائية التي عقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر القرار ٢١/٤٣ الذي أدانت فيه إسرائيل لانتهاكها حقوق الإنسان والحريات الاساسية للشعب الفلسطيني وحثت فيه مجلس الامن مرة أخرى على دراسة الحالة في الأراضي المحتلة . وبهذه القرارات فإن الدول الاعضاء تعلن بطريقة لا مواربة فيها رفضها لهذه الابعاد المروعة للقمع والحرمان والموت المفروض على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ أكثر من عام .

ولكن بالرغم من كل الإدانات والمطالب والنداءات فإن إسرائيل تستمر ، كعادتها ، في تحدي إرادة المجتمع الدولي ، يشجعها في ذلك ، على نحو ما تشعر ، الدعم الالي الذي يقدمه لها حلفاؤها وأصدقاؤها .

وقد سلك الفلسطينيون الشجعان المسلك الوحيد المتاح لهم وهو مواصلة كفاحهم الشرعي والعاقل لاستعادة حقوقهم المغتصبة ، وقد حرموا من أي مسلك آخر .

وفي هذا الكفاح فإن منظمة التحرير الفلسطينية هي بلا شك التجسيد السياسي الاسمي للثورة الوطنية الفلسطينية . وهذه الحقيقة الجوهرية لا يمكن تغييرها بقوة السلاح . فلا أجهزة الدعاية الإسرائيلية ، ولا محاولات حظر بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ولا حرمان رئيس هذه المنظمة من فرصة تقديم مقترحاته للسلم إلى المنظمة ، كل هذه الأمور لا يمكن أن تنتقص من حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ولا تزال الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وبالتالي فهي طرف رئيسي في النزاع العربي الإسرائيلي وفي المسألة الفلسطينية . ومن ثم فإن أي نهج يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية أو ينكر حقها الطبيعي بوصفها شريكا كاملا وعلى قدم المساواة في السعي من أجل الحل ستكون محاولة لا جدوى من ورائها .

إن تكثيف الانتفاضة على نحو لا رجعة فيه ، والقرار الذي اتخذته الأردن بقطع الروابط الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية قد مهد الطريق للقرار التاريخي الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وأعلن فيه قيام دولة فلسطين المستقلة على أرض فلسطين ، وعاصمتها القدس الشريف . وبهذا الإعلان وصل الكفاح الفلسطيني من أجل التحرر الوطني أبعادا جديدة من الواقعية والمصادقية . وقد فعل ذلك أيضا بأن ألزم نفسه ، بين جملة أمور ، بمتابعة تسوية سياسية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي ، وحل قضية فلسطين باعتبارها لب هذا النزاع ، وذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة وكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) للمشاركة على قدم المساواة في المفاوضات في سياق مؤتمر ملام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قبول الحقوق الوطنية للفلسطينيين والاعتراف بأمانتهم ، وكذلك

انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة والأراضي العربية الأخرى ومنها القدس العربية . وتأييد قيام مجلس الأمن وتحت ضمانته بوضع ترتيبات لإقرار الأمن والسلم لكل دول المنطقة ومنها الدولة الفلسطينية ، ورفض كل أشكال الإرهاب ومنع الإرهاب الذي تمارسه الدولة طبقاً لقرارات الأمم المتحدة مع الاحتفاظ بالحق الشرعي في مقاومة الاحتلال الأجنبي ، والنضال من أجل الاستقلال الوطني .

كل هذه القرارات التاريخية تتحدث في وضوح وواقعية وينبغي لها أن تحبط كل المحاولات لتصوير منظمة التحرير الفلسطينية بأنها كل شيء ما عدا حركة تحرر وطني حقيقية ذات شعور عميق بالمسؤولية والالتزام بأمان شعبي .

وإنه لمن دواعي الارتياح لاندونيسيا أن هذه الخطوات البناءة التي تنم عن حنكة سياسية قد قوبلت بالترحيب من الأغلبية الساحقة للدول وأن عددا كبيرا منها قد عبّر عن اعتراف واقعي بالدولة الفلسطينية الجديدة .

وقد اعترفت اندونيسيا فعلاً ، من جانبها ، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بالدولة الفلسطينية وكان هذا قراراً طبيعياً بقدر ما كان منطقياً باعتبار أن قضية فلسطين كانت ولا تزال تتفق تماماً مع مبادئ وجودنا على نحو ما جسدها دستورنا الذي أعلن :

"حيث أن الاستقلال حق لكل أمة فإن أي شكل من أشكال التبعية في هذا العالم يتناقض مع الإنسانية والعدالة ، ومن ثم يجب القضاء عليه" .

فضلاً عن ذلك كيف يمكننا أن نكرس مبدأ النضال من أجل الاستقلال الوطني والسيادة لأممتنا وألا نتعاطف مع النضال المماثل الذي تشنه حركات التحرر الحقيقية مثل منظمة التحرير الفلسطينية ؟ لذلك فنحن لا نطلب للشعب الفلسطيني أكثر أو أقل مما حققناه لشعبنا وأعني الاستقلال والعدالة في حرية حقيقية وكرامة إنسانية .

ومن الواضح أن طريقاً شاقاً لا يزال ينتظرنا للتغلب على عقود من العداوة والمظالم والشك المتبادل الذي يسود المنطقة . ولكننا نتفق تماماً مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في الشرق الأوسط ، حيث يقول :

"لقد أسفرت الدورة الأخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عن زخم جديد في العملية الدبلوماسية وهو ما يتيح في اعتقادي فرص تقدم جديدة صوب السلم ينبغي أن نغتنمها" .
ونحن نؤمن ، كما يؤمن بأنه :

"ينبغي إحاطة كل مبادرة نحو السلم بالرعاية إذا ما أُريد لنا أن نتخطى حالة انعدام الثقة التي تساور جميع الأطراف بعمق بالغ" . (A/43/867 ،
فقرة ٣٧)

وهكذا فإن المبادرات الجسورة مطلوبة لكسر حالة الجمود بالنسبة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي أقره قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم .
ونحن نعتقد أن مثل هذه الجهود سوف تتيسر ، إلى حد كبير ، بوضع الأراضي الفلسطينية ، بما في ذلك القدس تحت إشراف الأمم المتحدة المؤقت ، لأن هذا الأمر من شأنه أن يضع حدا لحملات الترهيب والقمع التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني ، وبذلك يمكن خلق مناخ يؤدي إلى نجاح مؤتمر السلام .

وبالقرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني ، قدمت منظمة التحرير الفلسطينية تعبيراً ملموساً عن التزامها الراسخ بالدخول في مفاوضات من أجل السلام مع إسرائيل عن طريق مؤتمر السلام الدولي . كذلك فإن الدول العربية قامت ، في مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي انعقد في الجزائر في حزيران/يونيه الماضي ، بتجديد تأييدها لانعقاد المؤتمر . فلا يزال مؤتمر السلام الدولي يشكل الإطار التفاوضي الفعّال الوحيد لحل الجوانب العديدة المترابطة الخاصة بالنزاع العربي الإسرائيلي ، وكذلك التوفيق بين المصالح العديدة التي ينطوي عليها ، وفي مقدمتها الاستقلال الوطني الفلسطيني ، وقيام دولة ذات سيادة .

ومن الواضح أن الوقت قد حان بالنسبة لإسرائيل لكي تعيد بجدية ، النظر في موقفها ، وتدرك أن الطريق الوحيد إلى السلام وضمان أمنها يكمن في حل سياسي يتم التوصل إليه بمفاوضات شاملة تجرى على قدم المساواة ، ويكون في مصلحة كل دول المنطقة ومنها إسرائيل . كما أننا نحث مؤيدي إسرائيل ، بقوة ، على الاعتراف

بالحقائق الجديدة لقضية فلسطين ، وتغيير سياساتها الجامدة إلى سياسات مرنة تتسم
ببعد النظر ، وذلك بالتعاون مع الأمين العام في جهوده التي يبذلها من أجل الإسراع
ب عقد مؤتمر السلام الدولي . لقد بات من الملح الآن ، أكثر من ذي قبل ، التغلب على
الموقف المتفجر بتركيز جهودنا الجماعية وبإعطاء السلام فرمة .

وأخيرا فإنني أؤكد من جديد أن اندونيسيا ستواصل في حدود إمكانياتها
وقدراتها تقديم كل مساعدة ممكنة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية
في أعماله المشروع لقضيته المقدمة ، وأعني الممارسة الفعالة لسيادته في الدولة
الفلسطينية التي أعلنت حديثا .

السيد بسايح (الجزائر) : ها قد مر عام كامل منذ أن دخل الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة من نضاله لتحرير الوطني ، بانتفاضته في الأرض المحتلة ضد سلطات القمع والقهر ، معلنا بذلك للملا رفضه للاحتلال ولحالة الأمر الواقع . وبهذه الانتفاضة الشعبية العارمة التي لم تفتأ تتدعم ويتسع مداها على مر الشهور مستلزمة قواها المتجددة من البطولات اليومية لآلاف الأطفال المسلحين فقط بإيمانهم بقداصة قضيتهم ، أكد الشعب الفلسطيني عزمه الثابت وإرادته التي لا تقهر على استعادة حقوقه الوطنية المسلوقة وترسيخ وجوده كشعب حر على أرضه التاريخية المحررة .

وبمقدور الإعلان التاريخي في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بالجزائر عن إقامة دولة فلسطين المستقلة ، وعاصمتها القدس الشريف ، يكون الشعب الفلسطيني قد أخذ يقترب من ذلك اليوم الذي سيتمكن فيه من لم شمله من جديد في وطنه المحرر حيث يستأنف عملية بناء مجتمع العدل والتآخي والرخاء الذي ظل ينشده أبناء فلسطين سواء أكانوا في أرضهم المحتلة أم هم في الشتات .

إن الصراع الذي يمزق منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من أربعين عاما ظل يشكل ، باستفحاله وتشعب مظاهره ، أشد التهديدات خطرا على السلم والامن الدوليين . وعلى الرغم من المحاولات التي استهدفت قصره على بعض من مظاهره ، فإنه لم يفتأ يدور حول محوره الثابت وجوهره الاساسي ألا وهو القضية الفلسطينية .

إن القضية الفلسطينية هي قضية شعب سلبت منه أرضه وحرم من حقوقه الوطنية . وهي أيضا قضية التماذي في إنكار هذه الحقوق والاستمرار في سياسة المهينة الكاملة للأراضي الفلسطينية المحتلة ، بغية فرض هذا الاحتلال وإعطائه طابع الأمر الواقع الذي لا رجعة فيه .

هكذا استمرت سياسة ضم الأراضي بفعالية كبيرة ، عن طريق إنشاء مستعمرات جديدة ونقل أعداد هائلة من المستوطنين إليها ، ومصادرة الأراضي العربية واضهاد الفلسطينيين ملاك الأرض بهدف جبرهم على التخلي عن أرضهم وجبرهم أيضا على التشرد والشتات .

وفي نفس الوقت ، وضعت خطة كاملة يجري تطبيقها بكيفية منهجية ، لسلخ المنطقة من شخصيتها الثقافية والدينية والتاريخية ، وتستهدف في المقام الاول مدينة القدس الشريف . وهكذا انتهكت الاماكن الإسلامية المقدسة ودنت حرمة المسجد الاقصى ومقدسات أخرى ترمز إلى استمرار الوجود الفلسطيني والإسلامي الضارب عبر القرون والعصور ، وقد بلغ هذا الانتهاك ذروته خلال الاشهر الماضية مما أثار سخط كل من يحترم القيم الحضارية ويؤمن بأن أماكن العبادة يجب أن تمان حرمتها وقديستها .

والواقع أن عملية نزع الاراضي واجتثاث الثقافة ما هي إلا جزء من استراتيجيات متكاملة تستهدف إجراء تغيير جذري على التركيبة السكانية ، وعلى الوضع الهيكلي والمادي والتأسيسي والقانوني للأراضي المحتلة ، بغية ضمها بصورة نهائية .

إن هذه العملية التي تجري في منأى عن أي عقاب رغم ما تتسم به من انتهاك صارخ لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولاحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، تشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي وتؤكد بما لا يدع مجالا للشك إصرار النظام الصهيوني على البقاء خارج نطاق القواعد الدولية المعمول بها ، وعلى فرض الامر الواقع كلما راق له ذلك . ومن هنا ينبغي أن ننظر إلى الانتفاضة ضد قوات القهر والقمع بمثابة تأكيد للطابع الفلسطيني الثابت للأراضي المحتلة .

وبهذه الصفحة المشرقة من النضال التحرري الوطني ، دحض الجيل الجديد من الفلسطينيين الذين ولدوا وشبوا تحت نيران الاحتلال ، وبصفة نهائية ، مزاعم أولئك الذين يمتنعون أنفسهم بأن الشعب الفلسطيني سوف يخضع مع الزمن لهذا المصير ، وكان الوقت قادر على إطفاء جذوة الوطنية الملتهبة ، والقضاء على الحقوق الوطنية للشعوب وعلى محو ذاكرتها الجماعية ، وطمس إرادتها في الحياة الحرة الكريمة .

ذلك أن أربعين عاما من الاحتلال والقمع الوحشي وما تخللها من محاولات مستمرة لطمس الهوية الفلسطينية ، لم تتمكن ولن تتمكن من إخماد شعلة التحرير التي يتناقلها الفلسطينيون من جيل إلى جيل .

كما أن المذابح اليومية ، وإجراءات الطرد ، والاعتقالات الجماعية ، وكل مظاهر سياسة القمع التي يواجهها الشعب الفلسطيني في وطنه المحتل ، وكذلك

الاعتداءات الوحشية المتكررة التي يتعرض لها في مخيمات جنوب لبنان على يد القوات الصهيونية ، كل ذلك لن يجدي في القضاء على الانتفاضة التاريخية ، خاصة في هذه المرحلة التي بدأ فيها الشعب الفلسطيني يشعر أكثر من أي وقت مضى بأن النصر قريب ، وأن تحقيق طموحاته الوطنية قد بات أمرا محتوما .

وبهذه الانتفاضة يذكرنا الشعب الفلسطيني مرة أخرى بأن الصراع في الشرق الأوسط ، أيّا كانت تشعباته ، يتعلق في المقام الأول بالشعب الفلسطيني ، وأنه لا يمكن أن يحل سلام حقيقي في المنطقة إلا إذا كان قائما على استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية الثابتة . وهذه حقيقة أساسية لا بد من مراعاتها ، ومن الحق الإصرار عليها وترديدها .

فالواقع ، أنه لا يمكن إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط في غياب الشعب الفلسطيني ، أو بالأحرى إذا كان ضده . وهذا يعني أنه يجب إعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير . وهذا يعني أيضا أنه يجب الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها الجولان . وهذا يعني كذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، يجب أن تشارك مشاركة كاملة في كل المفاوضات من أجل السلام .

وانطلاقا من هذه المعطيات الأساسية ، فإن الجمعية العامة كانت على موعد مع التاريخ عندما كرمت الشعب الفلسطيني منذ أربعة عشر عاما في أبعاده الوطنية الحقيقية ، وجددت تأكيدها على عدم شرعية احتلال أراضيه ، وضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية منها فورا ، والاعتراف لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وطرفا ضروريا في كل مفاوضات تتعلق بمشكلة الشرق الأوسط .

وقد سمح هذا الخيار الصحيح ، الذي أكدته المجتمع الدولي في دوراته المتعاقبة ، بتحديد عناصر حل المراع . كما أدى منذ سنوات خمس الى وضع الاطار الذي يجب أن تدور داخله المفاوضات . وهذا الاطار هو المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، الذي ينبغي عقده تحت إشراف الأمم المتحدة ، وأن يشارك فيه ، بالإضافة الى الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، كل أطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وذلك على قدم المساواة مع كل الاطراف الأخرى .

وبوسعنا أن نؤكد اليوم أن مبدأ عقد مثل هذا المؤتمر والاسس التي ينبغي أن يقوم عليها ، تخطى بمساندة واسعة النطاق من المجتمع الدولي .

فالامة العربية من جانبها قد صادقت خلال القمة الأخيرة لرؤساء الدول العربية ، المنعقدة في شهر حزيران/يونيه في الجزائر ، على مبدأ عقد هذا المؤتمر . كما أن الشعب الفلسطيني خلال الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، قد أعلن صراحة موافقته على عقد المؤتمر ، وعلى الاسس التي ينبغي أن يقوم عليها ، من أجل التوصل الى تسوية عادلة ونهائية للصراع في الشرق الأوسط .

وبهذا الاعلان الواضح القائم على تقدير حقيقي للمسؤولية ، بشأن عقد المؤتمر الدولي والاسس التي يجب أن يقوم عليها ، أعطي المجلس الوطني الفلسطيني دفعة جديدة وحاسمة لتلك العملية التي ينبغي أن تؤدي الى عقد المؤتمر .

فإعلان دولة فلسطين المستقلة وتحديد العناصر التي تشكل قاعدة للمفاوضات التي يجب أن تدور في إطار هذا المؤتمر يبرز في الواقع الرغبة الحقيقية في العمل الجاد من أجل التوصل الى تسوية عادلة ونهائية للصراع في الشرق الاوسط ، وهي الرغبة التي أبدتها منظمة التحرير الفلسطينية مرارا وتكرارا .

وما الإحساس بالارتياح العميق الذي استقبل به المجتمع الدولي إعلان دولة فلسطين والبيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني إلا شاهد على صحة واتزان القرارات التي اتخذت في الجزائر ، وهو ما أكدته أيضا الاتجاه المتزايد نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية الوليدة ، وكذلك التأييد الثابت لها الذي أعرب عنه الرئيس مجابي باسم حركة بلدان عدم الانحياز .

بيد أنه ، في اللحظة التي بدأ يظهر فيها توافق في الآراء حول ضرورة عقد هذا المؤتمر ، وفي الوقت الذي أخذ فيه الاتجاه الايجابي لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني يحظى بالارتياح العام ، في هذا الوقت نفسه ، يتملّب قادة اسرائيل في رفضهم واستبعادهم لاية فرصة للسلام ، وفاء منهم لسياستهم المتعنتة ، كما يتجلى ذلك من خلال العدوان الصهيوني الأخير على لبنان الشقيق .

وفي نفس الوقت ، تتخذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موقفا معارضا لتسيار الجهود اللازمة لتعزيز فرص التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية ، ولديناميكية السلام التي أسفرت عنها قرارات الجزائر ، فتتقضى بذلك التزاماتها الدولية ، وبصفة خاصة اتفاقية المقر لعام ١٩٤٧ بينها وبين منظمة الامم المتحدة ، مقرررة منع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من أن يحضر الى مقر الامم المتحدة لكي يعرض على المجتمع الدولي رسالة السلام والامل التي حملتها قرارات الجزائر . وهذا التصرف الذي يمكن أن تتركب عليه أضرار كثيرة ، والذي استذكرته هذه الجمعية فيما

يشبه الاجتماع ، ينبغي ألا يعرقل بأي شكل من الأشكال الجهود المبذولة للاسراع بعقد المؤتمر الدولي . وهذا يعني أن الاستمرار في هذه الجهود قد أصبح ضرورة ملحة أكثر من ذي قبل ، وعلى مجلس الأمن أن يقوم بدوره كاملا بمقتضى المهمة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة من أجل الدعوة لعقد المؤتمر الدولي ، وبذل كل ما في وسعه لإزالة العراقيل التي وقفت في طريق عقده حتى الآن .

هذه مهمة يتعين على المجلس القيام بها بجدية تامة ، إذا ما كان يريد أن يؤكد سلطاته الكاملة في تسوية الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، وأن يقدم إسهاما طال انتظاره في تسوية الصراع الدائر في الشرق الأوسط .

وفي انتظار هذه التسوية ، على الأمم المتحدة أن تفكر جديا في إمكانية ممارسة نوع من الرقابة على الأراضي المحتلة ، لفترة زمنية محدودة ، من أجل حماية المواطنين المدنيين الذين يعانون من تعسف المحتل الذي يرفض تمتعهم بالضمانات الأساسية التي نمت عليها اتفاقية جنيف الرابعة ، وحتى يتم توفير المناخ المناسب ، لتحقيق نجاح المؤتمر الدولي ، والتوصل إلى حل عادل وشامل ونهائي للصراع . ومن نفس المنطق يتعين على الجمعية العامة أن تغتنم اليوم الفرصة التاريخية المتاحة لها لاستقبال دولة فلسطين في أحضانها استجابة لرغبة المجتمع الدولي في وضع حد للتعصبات الصهيونية في إنكار حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية .

إن التطور الخطير للصراع في الشرق الأوسط وامتداده خلال السنوات الماضية إلى مناطق جغرافية أخرى ، كان له أثره في زيادة حدة الصراع وما يندبوي عليه من مخاطر بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

وقد ثبت أن هذا الصراع الذي كان في البداية محليا أو اقليميا ، بامتداده إلى منطقة البحر المتوسط يمكن أن يؤثر بتطورات على مناطق كانت ترى أنها قد تدار على إيقافه وعلى أن تحمي نفسها من آثاره .

وفي الوقت الذي بدا فيه أن النظام الصهيوني يرغب في مد نطاق عدوانه إلى مناطق أخرى ، انتفض قلب فلسطين المحتلة ، الذي كان هذا النظام يتصور أنه قد أسكته

الى الابد ، انتفض هذا القلب ، ضد المحتل وقوانينه ، مقدما بذلك الدليل ، على أن
القوة المسلحة ، مهما عظمت ، مآلها الغشل والهزيمة ، إذا واجهتها قوة الإيمان .
إن بلادي التي انتزعت استقلالها بأفدح ثمن تعلم يقينا أن النهاية الحتمية
لنضال الشعوب المحتلة ، هي الحرية والكرامة .

وبهذه المناسبة فإن الجزائر التي لم تدخر وسعا ولا جهدا من أجل تدعيم وحدة المقاومة الفلسطينية ، واستقلالية قرارها ، والعمل على تجمع الامة العربية حول القضية الفلسطينية تحيي من على هذا المنبر ، شعب الانتفاضة المجيدة ، وتكرر مساندتها الشابتة له ، حتى تتم استعادة حقوقه الوطنية الكاملة .

وقبل أن أختتم حديثي ، اسمحوا لي من على هذا المنبر ، أن أطرح سؤالا : ففي الوقت الذي تُطْفَأ فيه ، تحت رعاية الأمم المتحدة وبفضل جهود أمينها العام ، نيران الخلاف والظلم هنا وهناك عبر العالم ، وفي الوقت الذي تسير فيه النزاعات الجهيوية نحو الحلول ، هل يمكن للمجموعة الدولية أن تضيع فرصة مثل هذه لتخمد حريق الشرق الأوسط ، وهو يشكل خطرا على أمن العالم ، ولتعيد لشعب في نفس الوقت حقوقه المشروعة ؟ لا ؛ إن السلام يستلزم ذلك ، وأن الضمير يحتم ذلك ، وأن الحق يفرض ذلك .

السيد بابولياس (اليونان) (تكلم باليونانية ؛ الترجمة الشفوية عن

النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : إن الدول الاثنتي عشرة في المجموعة الأوروبية تود أن تشدد على الاهمية التي تعلقها على هذه المناقشة ، حيث تربطها ببلدان وشعوب الشرق الأوسط وشائج متينة وهامة بشكل خاص من النواحي التاريخية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والدينية والثقافية والإنسانية . لذلك لا يسعها إلا أن تتابع بأكبر قدر من الاهتمام الأحداث في منطقة تربطها بها علاقة وثيقة ، وأن تسعى إلى المساهمة بقدر استطاعتها في إيجاد حل لمشاكل تلك المنطقة . ومن بين هذه المشاكل نلاحظ القضية الفلسطينية التي تتسم بالالاحاقية والحالة الخطيرة في الاراضي التي تحتلها اسرائيل وغياب عملية السلام .

إن الدول الاثنتي عشرة قد أعربت في عدة مناسبات عن قلقها العميق إزاء الحالة المتردية في الاراضي المحتلة وإزاء ما يشعر به سكان هذه الاراضي من خيبة أمل وياس ، ولأن هذه الحالة سوف تزداد تدهورا إذا لم تكن هناك امكانية لحل تفاوضي .
انها تعتقد أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية سياسية ومسؤولية معنوية عن إيجاد حل للأزمة ولا بد له أن يضغط بتلك المسؤولية دون تأخير .

إن تلك الدول ، وفقا للمبادئ الاساسية التي تهتدي بها في سياستها الخارجية ، تؤمن إيماناً راسخاً وعميقاً بدور الأمم المتحدة ، وترى أنها المحفل المناسب الذي يمكن فيه اجراء حوار حقيقي بين الاطراف المعنية .

ولئن كانت الدول الاثنتا عشرة تتمنى إجراء تلك المناقشة في محفلها الطبيعي ، أي في نيويورك ، فإنها ترحب بحقيقة إجراء هذه المناقشة باشتراك رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكاً مباشراً فيها . وترى أن من المهم أن تسهم المناقشة في تحقيق الهدف الوحيد ، ألا وهو المباشرة بسرعة في إيجاد حل سلمي وعادل وشامل للامزة .

إن الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية قد حددت بوضوح وبصورة شاملة في إعلان البندقية لعام ١٩٨٠ وفي بياناتها المتعاقبة ، المبادئ التي يمكن أن يركز عليها حل الصراع العربي الاسرائيلي . وأود هنا أن أوجز العنصرين الرئيسيين الواردين فيها وهما : انسحاب اسرائيل من الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ والاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود وفي الأمن وذلك على أساس قسري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ؛ والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما ينطوي عليه ذلك الحق .

ويتضح من هذه البيانات أن الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية تعلق نفساً الأهمية على هذين المبدأين الاساسيين وفي رأينا أنهما صنوان لا ينفصلان .

إن الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية إذ ترغب في الإسهام بصورة مباشرة في إيجاد حل وفقاً للمبدأين اللذين أوجزتهما توا لم تدخر جهداً في تأييد مبادرات عملية المفاوضات . وانطلاقاً من ذلك فقد صرحت في شهر شباط/فبراير ١٩٨٧ أنها تفضل عقد مؤتمر السلام الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة . ومنذ ذلك الوقت ما برحت تسعى إلى الإسهام بصورة نشطة في التقريب بين مواقف الاطراف بغية عقد هذا المؤتمر الذي نرى أن من شأن انعقاده أن يمثل إطار عمل مناسب من أجل اجراء المفاوضات اللازمة بين الاطراف المعنية مباشرة . وبالإضافة إلى الاطراف المعنية فإن جميع الاطراف قادرة على

المساهمة مساهمة مباشرة وإيجابية في السلم والأمن في المنطقة وكذلك في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية إذا ما اشتركت في هذا المؤتمر . ولم ندخر جهدا مع الأطراف المعنية لتمكينها على الأقل من قبول الشروط التي تشجع على المفاوضات . وانطلاقا من نفس الروح أيدنا جميع الجهود بغية اعطاء قوة دفع جديدة لعملية البحث عن تسوية تفاوضية للصراع .

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة أعادت الطابع المأساوي والملح للمشكلة إلى مركز الاهتمام العالمي . وبينت أيضا أنه ما لم يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لن يكون هناك - ولا يمكن أن يكون هناك - سلم أو أمن أو مستقبل لإسرائيل وللبلدان الأخرى في المنطقة . وبالمثل فإن حق الفلسطينيين في تقرير المصير لا يمكن أن يتحقق دون قبول حق إسرائيل في وجود آمن . لقد أكدنا مرارا اقتناعنا بأن الوضع الراهن في الاراضي المحتلة لا يمكن أن يستديم وأعربنا عن معارضتنا للتدابير القمعية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في تلك الاراضي .

لقد عملت المجموعة الأوروبية من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان الاراضي المحتلة عن طريق برامج إنمائية ومساعدات إنسانية إضافية ، وبذل جهود للنهوض بالصادرات المباشرة للمنتجات الزراعية والصناعية من تلك الاراضي إلى سوق المجموعة . وبالمثل أعدنا تأكيد موقفنا بأن أي تغيير في الهيكل الديمغرافي للأراضي المحتلة يعتبر عملا غير مشروع بمقتضى القانون الدولي كما أنه يعرقل عملية السلم . وإن الاحتلال العسكري لا يمكن إلا أن يعتبر شيئا وقتيا لا يعطي أي حق للقوة المحتلة في ضم الاراضي المحتلة أو توسيع ولايتها أو سلطتها الإدارية في تلك الاراضي . إن السياسة الإسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، تتعارض مع القانون الدولي وبالتالي لن يكون لها أثر قانوني .

وفي هذا السياق نجدد نداءنا لإسرائيل من أجل الوفاء بالتزاماتها كقوة محتلة وأن تحترم أحكام اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب .

وتعلق الدول الاثنتا عشرة أهمية خاصة على القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، التي تعبر عن تصميم الشعب الفلسطيني على تأكيد هويته الوطنية وتتضمن خطوات ايجابية نحو التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي العربي .

وفي هذا الصدد رحبنا بقبول المجلس الوطني الفلسطيني قراره مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس لمؤتمر دولي ، ويتضمن هذا قبول حق إسرائيل وحق جميع الدول الأخرى في المنطقة في الوجود وفي الأمن . إن احترام هذا المبدأ يرتبط باحترام مبدأ العدالة لشعوب المنطقة وبصفة خاصة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مع كل ما يتضمنه ذلك الحق . وأود أن أكرر هنا أن الدول الاثنتي عشرة تعتبر هذا شرطاً ضرورياً لقيام سلم عادل ودائم وشامل ، كما أكدت مرارا منذ إعلان البندقية .

ورحبنا أيضا بارتياح الادانة الصريحة للارهاب ورفضه . ويسعدنا أن هذا الموقف المعتدل حظي بالتأكيد الهام والمتوقع في الخطاب الذي أدلى به الرئيس عرفات في هذا المحفل . إننا نتوجه لجميع الأطراف المعنية أن تنبذ العنف كوسيلة لتحقيق تقدم فسيح الصراع العربي الإسرائيلي . ونعتقد أن هذا الاختيار ، أي اختيار التفاوض بدلا من العنف ، والاعتدال بدلا من التطرف ، اختيار حكيم لسكان المنطقة الذين دفعوا بالفعل شمنا باهظا من المعاناة وسفك الدماء . بيد أن هذا الاختيار يستحق ، ويحتاج بالفعل ، إلى استجابة معتدلة وبخاءة مماثلة .

تود الدول الاثنتا عشرة أن تناشد بالحاح جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن القيام بأي عمل من أعمال العنف أو أي عمل آخر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة ، وأن تغتنم هذه الفرصة وتشارك بطريقة ايجابية في عملية السلم . ونأمل أن يرى الإسرائيليون في الاحداث الاخيرة سبيلا مفتوحا في عملية السلم ومدعاة لقبول مؤتمر السلم الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت يجب وقف أعمال العنف والقمع وإعادة الأمن إلى الأراضي المحتلة واحترام حقوق الإنسان في هذه الأراضي .

تود الدول الاثنتا عشرة بروح الصداقة المخلصة والعميقة التي تربطنا مع شعوب المنطقة أن تكرر هنا نداء حارا وقلبيا ، هو أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن أو السلم الحقيقي لأي شعب من شعوب المنطقة دون أن تتحقق تسوية عادلة وشاملة ودائمة . يجب أن تعترف جميع الأطراف بحقوقها المشتركة .

ونحن نعتقد أن الأجهزة المختصة للأمم المتحدة وبمفغة خاصة مجلس الأمن والأمم العام ، يقع على عاتقها دور هام . وترجو الدول الاثنى عشرة من هذه الأجهزة أن تظطلع بالكامل بدورها ، كما فعلت بفعالية في حسم اصراعات الإقليمية الأخرى . إنها ملتزمة بالمشاركة في جميع الجهود التي تسير في هذا الاتجاه ، وبتأييد هذه الجهود . إن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، وأنا شخصيا ، لم ندخر جهدا فسي أن نعرف المتحدثين باسم الفلسطينيين بالأهمية التي نوليها للاعتدال وللحاجة إلى برنامج سياسي معتدل وبناء . وسوف نستمر في القيام بذلك .

اسمحوا لي أن أجدد لجميع الأطراف المعنية - وبالتالي للشعب الإسرائيلي أيضا - هذا النداء من أجل التحلي بشجاعة الاعتدال وبالثقة والعدل . يجب أن يوجد السلم في القلوب وفي الأرواح قبل أن يمنع على طاولة المفاوضات . اسمحوا لي أن أعرب عن أملتي العميق في أن تؤذن هذه المناقشة ببداية روح جديدة وأن تنفتح لجميع شعوب المنطقة أبواب مستقبل يسوده السلم والعدل ويتحقق فيه التقدم الاقتصادي والاجتماعي . والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها مصممة على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف بكل ما لديها من قوة .

السيد باغبيني أديتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إن التطورات الأخيرة في قضية فلسطين والمواقف الشجاعة التي اتخذتها القيادة الفلسطينية وأيدها أنصار قضية فلسطين تبين الآفاق الجديدة الهامة التي يمكن أن تحمل الأمم المتحدة على اتخاذ قرار تاريخي بإنشاء الدولة الفلسطينية وفقا للقرار ١٨١ (د - ٢) الذي نص على خطة التقسيم باتحاد اقتصادي لدولتين إحداهما يهودية والاخرى عربية فلسطينية .

لقد تحققت الآن الشروط المنصوص عليها في القرار ١٨١ (د - ٢) في ضوء تصريح الملك حسين ملك الأردن في عمان في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ عن مركز الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإعلان الدولة الفلسطينية التاريخي من جانب المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ ، واعتراف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في استكهولم في ٧ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام بحق دولة اسرائيل في الوجود . ويشير الاعلان الشجاع من أجل تسوية المشكلة تسوية شاملة على أساس قرار مجلس الأمن الى روح المسؤولية التي تتحلّى بها الحكومة الفلسطينية المؤقتة ويؤكد التصريحات السابق الادلاء بها ، وينبغي أن تقره اسرائيل وجميع الدول المعنية بالصراع .

إن الجمعية العامة في جلستها ١٢٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ أوصت المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالانتداب ، وسائر أعضاء الأمم المتحدة ، بصدد حكومة فلسطين المستقبلية ، باعتماد وتنفيذ خطة التقسيم التي تنشئ دولتين ، إحداهما يهودية والاخرى عربية . وطلبت الى مجلس الأمن اتخاذ التدابير الضرورية المنصوص عليها في الخطة لتنفيذها ، واختارت أعضاء الأمم المتحدة الخمسة الذين تشكل منهم لجنة الأمم المتحدة لفلسطين : بنما وبوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك والفلبين .

ووفقا لاحكام خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الواردة في القرار ١٨١ (د - ٢) ، ينبغي أن تنسحب القوات المسلحة التابعة للدولة المنتدبة على فلسطين

انسحابا كاملا في موعد لا يتجاوز ١ آب/أغسطس ١٩٤٨ لضمان إخلاء منطقة في اقليم الدولة اليهودية ، تضم ميناء بحريا وأرضا حلقية ، تكفي لتوفير تسهيلات التوطين على نطاق كبير .

وقبلت الجمعية العامة بإنشاء الدولتين المستقلتين العربية واليهودية فـفي فلسطين بعد شهرين من الجلاء الكامل للقوات المسلحة التابعة للدولة المنتدبة ، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٨ .

وبمقتضى التدابير التحضيرية للاستقلال ، ووفق على أنه بمجرد أن تسحب الدولة المنتدبة قواتها المسلحة يتم تسليم إدارة فلسطين تدريجيا إلى لجنة الأمم المتحدة لفلسطين ، التي ينبغي أن تعمل وفقا لتوصيات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

إن القرار ١٨١ (د - ٢) كان في غاية التحديد في دعوته لجنة الأمم المتحدة لفلسطين ، لدى وصولها إلى فلسطين ، أن تمضي في تنفيذ التدابير لاقامة حدود الدولتين اليهودية والعربية وفقا لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين .

وبالطبع فإن المناخ الذي ساد لدى نظر هذا القرار ، الذي كان عندئذ مشروع القرار A/416 ، لم يفض الى تنفيذه الفوري بسبب مقاومة وفود معينة . ونتيجة التصويت - ٣٣ صوتا مؤيدا و١٢ صوتا معارضا مع امتناع ٩ أعضاء - قد فسرتها دول معينة على أنها نذير بمخاطر جسيمة . فعند اتخاذ القرار ، أعلنت وفود معينة أن بعض الدول لن تعترف أبدا بالدولة اليهودية الجديدة .

لقد انقضى ٣٩ عاما أدى فيها تصلب المواقف إلى تفجير التنافسات التي ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على التخفيف من حدتها وفقا للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) ، الذي يؤكد على الحاجة الماسة الى التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي .

ومن الجدير بالذكر ، أن القرار ١٨١ (د - ٢) ، على الرغم مما يكتنفه من أوجه قصور ، أوصى بأنه لا ينبغي السماح لأي يهودي بأن يقيم في منطقة الدولة العربية المقترحة ولا ينبغي لأي عربي أن يقيم في منطقة الدولة اليهودية المقترحة . كما

اشتراط على كل من الدولتين اللتين شملهما قرار التقسيم أن تقبلا الالتزام بالامتناع في علاقاتهما الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية للدولتين الأخرى أو استقلالها السياسي .

والفرع واو من الجزء الاول من خطة التقسيم يخوّل كلا الدولتين الانضمام لعضوية الأمم المتحدة وفقا للمادة ٤ من الميثاق .

إن المشاجرات الكلامية والتسويات والمناظرات التي جرت في الفترة بين ٢٦ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٧ في دورة الجمعية العامة الثانية استمرت حتى عام ١٩٨٧ ، الأمر الذي حال دون تنفيذ القرار ١٨١ (د - ٢) . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ أيقظت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية من جديد الوعي الفلسطيني في الكفاح ضد ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة من جانب دولة اسرائيل . وقد أدى هذا ضمنا الى إيقاظ المشاعر الوطنية لدى الفلسطينيين والامل في أن تكون لهم دولتهم الى جانب دولة اسرائيل ؛ أي قبول خطة تقسيم فلسطين الى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية .

وقد اقترح في خطة تقسيم فلسطين إعطاء مركز دولي للقدس ، تحت إدارة الأمم المتحدة . وبعد احتلال اسرائيل للقطاع الشرقي من القدس في عام ١٩٦٧ ، أعادت الجمعية العامة ومجلس الأمن تأكيد موقفهما من القدس ، فأعلنا أن القانون الاساسي الذي أصدره البرلمان الاسرائيلي في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ الذي أعلن القدس عاصمة لدولة اسرائيل ، باطل ولاغ . وقد دعيت الدول الاعضاء الى عدم قبول القانون الاساسي والى الاحجام عن إرسال بعثاتها الدبلوماسية الى القدس .

إن تقارير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ومنظمة الصحة العالمية ، والوكالات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، تبعث على الاحباط فيما يتعلق بدولة اسرائيل التي تستخدم اجراءات قمعية لاختاد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية . ونحن نهنئ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عملها .

وتؤكد الانتفاضة في الاراضي المحتلة عزم الفلسطينيين على رفض السيطرة والاحتلال الاسرائيليين اللذين بدءا في عام ١٩٦٧ . فعلى الرغم من الاعمال الوحشية المفرطة في وحشيتها التي ترتكبها اسرائيل للقضاء على الانتفاضة ، بما في ذلك ممارسة الوحشية ضد النساء والاطفال ، نجحت الانتفاضة بوضوح في تحدي سياسات السيطرة الاسرائيلية وفي الحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني وتمسكه بمبدأ تقرير المصير بغية اقامة الدولة الفلسطينية .

ولم يفلح في إطفاء شعلة الحرية التي ألهمت الشعب الفلسطيني اغتيال أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية ، أبو جهاد - الذي وقع في تونس في ١٦ نيسان/ابريل ، ورافقته في نفس اليوم تلك المذبحة التي قامت بها القوات المسلحة الاسرائيلية وراح ضحيتها ١٣ فلسطينيا أثناء احتجاجهم على الاغتيال - كذلك لم يفلح في اطفائها قتل يوسف محمد صبيح ، المناضل البالغ من العمر ١٧ عاما ، أثناء اشتراكه في مظاهرات الضفة الغربية في ٨ كانون الأول/ديسمبر وهو اليوم الذي يوافق الذكرى الاولى لانتفاضة الشعب الفلسطيني .

(السيد باغبيني أديتو
نزينفيا ، زائير)

إن حرمانه من ممارسة حقه في الاستقلال ، ومصادرة أراضيه ، وطرده من منازله ، والاحتلال المستمر لأراضيه ، كل هذه أسباب مشروعة من أجل أن يعيش الشعب الفلسطيني في أرضه الخاصة به كمجتمع وكيان وطني بهياكله الاجتماعية وحياته الاقتصادية الخاصة به . وعلاوة على ذلك ، فإن الفلسطينيين ، سواء كانوا يعيشون في فلسطين أو خارجها ، لديهم رغبة مشتركة هي اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي والوحيد .

وتعتقد زائير أن الشروط الأساسية التالية مطلوبة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي .

أولا ، يجب أن يُطلب من دولة إسرائيل الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في دولة وحكومة وأمة فلسطينية وفقا لخطة التقسيم الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٣) ، المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ .

ثانيا ، ينبغي أن يقبل العرب أيضا وجود دولة إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا .

ثالثا ، يجب أن تلعب الأمم المتحدة دورا رئيسيا ، عن طريق مجلس الأمن والأمن العام . ويتمثل ذلك الدور في إقناع جميع الدول الأعضاء ، بما فيها دولة إسرائيل ، بأنها يجب أن تقبل انعقاد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط يحضره الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ، وممثلو إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني وجميع الأطراف الأخرى المعنية مباشرة بالصراع ، مثل لبنان وسوريا على وجه الخصوص . وينبغي أن يكون هدف المؤتمر التنفيذ الكامل للقرار ١٨١ (د - ٣) وتقديم ضمانات للسلم لجميع دول المنطقة تساندها الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

رابعا ، ينبغي أن يمين ممثل خاص للأمن العام بكون مسؤولا عن متابعة الحالة الراهنة عن كثب في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل لتقديم تقرير الى مجلس الأمن بموجب فقرة مشروع قرار مجلس الأمن S/19352 ، الذي عدل للأسف في الجلسة الـ ٢٧٧٠ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

ويناشد وفدي مرة أخرى إسرائيل وحكومة إسرائيل ، الدولة التي تحتل الاراضي الفلسطينية ، لأن تلتزم فوراً وعلى نحو صارم باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ وان تنهي السياسات والممارسات التي تتناقض مع تلك الاتفاقية .

وستواصل زائير تأييدها الكامل للشعب الفلسطيني ، الذي يقاتل من أجل استقلاله ووحدته وهويته ، ونرحب بالإعلان الصادر في عمان في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ من جانب الملك حسين ملك الاردن بشأن وضع الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإعلان الجزائر الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة .

السيد ماليلي (البنيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بينما كنا

نتوقع أن تجري الجمعية العامة مناقشات بناءة يمكن أن تفتح آفاق الحل للمشكلة الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط ككل ، واجهت الجمعية موقفا غير عادل اتخذته الولايات المتحدة ، التي لم تسمح للممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بالذهاب الى نيويورك لإلقاء كلمة أمام الجمعية ، بما يتناقض مع الإلتزامات التي يفرضها اتفاق المقرر بينها وبين الأمم المتحدة ومع مصالح السلم ذاتها . وتمثل تلك الخطوة تحدياً للأمم المتحدة واحتقاراً لها ، وقد وضعت الولايات المتحدة في نفس الوقت في مواجهة المجتمع الدولي بأسره . وقد عارضت الجمعية بحق ذلك العمل التعسفي وقررت بالإجماع تقريباً نقل عملها من نيويورك الى جنيف ، وتلك حادثة فريدة في تاريخ الأمم المتحدة . وهذا التصرف دليل إيجابي على التأييد الذي يتمتع به الشعب الفلسطيني والاهتمام العميق الذي يبديه المجتمع الدولي ، الذي طلب اليه إيجاد حل عادل لهذه المشكلة الحاسمة بالنسبة لمصير شعب بأكمله وبالنسبة للسلم .

لقد ظلت الأمم المتحدة ، على مدى أربعة عقود تنظر في قضية فلسطين ، ولا سيما في الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الأخرى . وخلال المناقشات التي دارت أعربت الدول الأعضاء بقوة عن قلقها المشروع إزاء استمرار هذه المأساة المفجعة وإزاء معاناة الشعب الفلسطيني ، والمظالم التي ارتكبت ضده والحاجة الملحة للقضاء على هذه المظالم .

لقد بينت أزمة الشرق الأوسط ، التي مضى عليها حتى الآن نصف قرن تقريبا ، إن تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة والتي تزخر بمخزون ضخم من النفط قد أصبحت مسرحا للمواجهة المتكررة بين مصالح الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اللتين عملتا على تدعيم وجودهما هناك . وهذه الظروف بالإضافة الى السياسة التوسعية التي تتبعها إسرائيل ضد الدول العربية قد صحبتها اعتداءات مستمرة ومصرعات مسلحة دورية تقريبا في المنطقة لم تولد إلا ما يجل عن الوصف من الحزن والدمار لشعب المنطقة .

والقضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من أزمة الشرق الأوسط ، التي كان شبحها يشكل بصورة متكررة تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وقد أبقى هذه الأزمة من جانب الإمبريالية المناهضة للفلسطينيين والعرب ومن جانب إسرائيل ، التي احتلت في أعقاب أعمال عدوان دورية الأراضي العربية وانتزعت شعبا بأكمله ، شعب ذو ثقافة وحضارة له جذور عميقة في المنطقة - الشعب الفلسطيني - من أرضه ، وأجبرته على أن يعيش لاجئا . وقد ترعرعت أجيال كاملة من الفلسطينيين تحت مخيمات اللاجئين ، حيث يعيشون حياة حرمان ليس له مثيل . وقد تعرضت هذه المخيمات للهجمات الوحشية والإبادة ، وللجرائم والمذابح الواسعة النطاق التي ترقى الى الإبادة . والشعب الفلسطيني الباسل رغم التضحيات والمعاناة ، لم يُحَنِّ رأسه . وقد واصل كفاحه وجهوده الحاسمة من أجل قضيته العادلة .

والدليل الحي على تلك المقاومة المتنامية يتمثل في الانتفاضة الشعبية الواسعة النطاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث ولد هذا الجيل وترعرع تحت ظروف الاحتلال ، وهو يواجه ببطولة لم يسبق لها مثيل الجهاز العسكري للدولة المحتلة . وقد واجه الشباب الفلسطيني الباسل وجميع السكان ، بما فيهم النساء والأطفال ، نيران الدبابات الإسرائيلية بأجسادهم وبكل ما هو متاح لهم ، كالحجارة مثلا . ويثبت هذا أنه ليس هناك شيء يمكن أن يحطم الإرادة والثقة التي لا تنتزع للشعب الفلسطيني ، الذي مهم على إنهاء الاحتلال واستعادة حقوقه الوطنية . وهذا

الشعب لم يحرم في كفاحه العادل من التأييد القوي من الشعوب العربية الشقيقة ومن جميع شعوب العالم .

لقد كانت أزمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية دائما موضوعا لمناقشات الأمم المتحدة . وقد أصدرت الأمم المتحدة وهيئتها الرئيسية ، الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قرارات كثيرة بشأن هذه القضية ، لكن عناد إسرائيل وروحها العدوانية ، مدعمة بجميع الوسائل المتاحة وبجميع أشكال الدعم التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، قد حالت دون تنفيذ هذه القرارات ، وقد تعقدت الحالة بصورة متزايدة على نحو متعمد .

وتهدف الاتهامات الموجهة الى الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بالارهاب الى تشويه حركة التحرير . هؤلاء الذين يكافحون من أجل الحرية ومن أجل تحرير أرضهم ليسوا إرهابيين . بل أن أولئك الذين حولوا شعبا بأكمله الى لاجئين ، والذين ارتكبوا المذابح في المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا في بيروت ، والذين قصفت قواتهم الجوية كامل المنطقة حتى تونس ، ويشنون الآن هجوما مباغتاً على لبنان ، هم الإرهابيون الحقيقيون .

وهؤلاء الذين يعارضون حل أزمة الشرق الأوسط يقدمون بين الحين والآخر مختلف الخطط التي تستهدف أساسا إزالة قضية فلسطين . وما يسمى بسياسة الحدود الامنة ، التي تشير اسرائيل ضجة كبيرة بشأنها ، هي خطة معروفة تماما لكي تنكر على الشعب الفلسطيني أرضه وتديم احتلالها للأراضي العربية .

وهذه الخطط الخطيرة قد رفضها الشعب الفلسطيني الذي أظهر حزما مشيرا للعجاب والذي يمضي في نضاله من أجل تنفيذ تطلعاته الوطنية . وهذه الجهود تجعل العنصر الفلسطيني أساسيا في أي حل لمشكلة الشرق الأوسط . وما من مؤتمر أو محفل يمكن أن يقدم نتائج ايجابية اذا استبعدت المشكلة الفلسطينية من المناقشة . ولن يمكن تحقيق أي حل عادل ودائم ضد رغبة الفلسطينيين ، أو من وراء ظهورهم . فالكفاح البطولي الطويل الذي خاضه الشعب الفلسطيني ، والانتفاضة الجماهيرية الشعبية العارمة في الضفة الغربية وغزة ، والاحداث في الشرق الأوسط ذاته قد خلقت حالة جديدة تجعل من الملح تسوية المشكلة الفلسطينية مرة وإلى الأبد . وفي ظل هذه الظروف بالذات أعلن المجلس الوطني الفلسطيني مؤخرا إنشاء دولة فلسطين .

وجمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية ، المؤيد الثابت والدائم للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد العدوان الاسرائيلي الامبريالي ونضاله من أجل الحرية وتقرير المصير ، بما في ذلك ممارسة حقه في دولة مستقلة ، ترحب بدولة فلسطين وتتعترف بها . وهذا القرار التاريخي الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني يتمشى والتطلعات والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الباسل . وفي نفس الوقت ، فإنه يسهم في تسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط وفي إحلال السلم والامن في المنطقة وكون تلك الدولة الجديدة قد حظيت بالترحيب والاعتراف من العديد من البلدان يبرهن على دعم المجتمع الدولي الراسخ للقضية العادلة للشعب الفلسطيني .

إن مصالح السلم والامن تقتضي بأن تقيّم القضية الفلسطينية والحالة في لبنان ومساءلة الشرق الأوسط بأكملها بروح من الواقعية السياسية وفي سياق التطورات الدولية الراهنة . وفي الآونة الأخيرة ، اتخذت عدة خطوات صوب الانفراج ، وخاصة صوب تسوية عدد من الصراعات الاقليمية ، كالصراع بين ايران والعراق . وإذ تشعر الجماهير الدولية

بالامتنان إزاء هذه الخطوات ، فإنها تأمل باخلاص أن ترى تقدما محرزاً صوب السلم في الشرق الأوسط بدوره .

وفي معالجة هذه المشكلة يجب علينا ، قبل كل شيء ، أن نأخذ في اعتبارنا مصالح الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية التي كانت ضحية للعدوان . ولهذا فإن الحل الدائم لن يتأتى إلا من بلدان الشرق الأوسط التي لها مصلحة مباشرة في السلم والأمن في المنطقة . وإنشطة هذه المشكلة بالدولتين العظميين يجازف باخضاع مصالح الشرق الأوسط للسياسات العالمية التي تنتهجها الدولتان العظميان . وكما أوضحت التجربة ، فإن هذا لن يؤدي إلا إلى إدامة الصراع .

إن للشعب الفلسطيني حقاً في العيش بحرية واستقلال . ويجب علينا ألا نتجاهل عبر التاريخ بأنه لا يمكن للعنف ولا للإرهاب أن يحطما أبداً إرادة شعب عازم على الكفاح من أجل حريته وحقوقه الوطنية .

ولهذا فإن وفد البانيا يعتقد أن الغاية الرئيسية من نظر الجمعية في هذه المشكلة ينبغي أن يكون تعبئة الدعم القوي للشعب الفلسطيني ، ولحقه في تقرير المصير ، وللاعترااف بدولته ولانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة . هذه هي المتطلبات الاساسية لتحقيق تسوية الشرق الأوسط وإقرار السلم في المنطقة .

السيد الفيلالي (المغرب) : تتناول الجمعية العامة قضية فلسطين

بالبحث هذا العام ، في أجواء ظرف سياسي خاص ، وفي غمار أحداث استثنائية ، أعادت لهذه القضية التي عاصرت الأمم المتحدة منذ نشأتها ، موقعها الهام كواحدة من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي .

وإذا كنا نشجب الملابس التي أجبرتنا على عقد اجتماعاتنا لبحث هذه القضية اليوم في جنيف ، فإن هذه الملابس نفسها قد أبرزت ، بكل جلاء ، موقف التضامن البين ، الذي يقفه العالم بأسره إزاء قضية شعب فلسطين ، ومنظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها السيد ياسر عرفات .

لا أريد أن أتعرض الى تفاصيل قرار كاتب الدولة الأمريكي القاضي برفض منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات لنيويورك لمخاطبة الجمعية العامة هناك ، فقد عبّر المغرب ساعة اتخاذ هذا القرار عن موقفه منه ، وعن اندهائه واستغرابه .

ومما يزيد في ذلك الاستغراب أن الدولة العظمى التي اتخذته ، والتي تقع على كاهلها مسؤولية خاصة في مجال حفظ السلام الدولي ، كانت تدرك تمام الإدراك أن هدف الزعيم الفلسطيني من التوجه الى نيويورك هو حمل رسالة سلام تاريخية تستهدف إعادة الأمن والوفاق الى منطقة الشرق الاوسط ، إنطلاقا من التصور الفلسطيني الجديد الذي بلورته اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة ، والذي نجم عنه اعلان الدولة الفلسطينية ، وما تبعه من قرارات سياسية تاريخية وشجاعة .

لا نخال أننا في حاجة الى التذكير بما وقع للشعب الفلسطيني من مآس على مدى الأعوام الأربعين الماضية . فالكل يعلم كيف ابتلي هذا الشعب باستعمار استيطاني شرده من أرضه وحرمه من حقوقه الأساسية وسعى الى تصفيته جسديا وسياسيا .

ولقد أثبتت الوقائع المتوالية أن اسرائيل اعتمدت سياسة البطش والعنف نهجا سياسيا في تعاملها مع أبناء الشعب الفلسطيني ودول المنطقة ، فهي لا ترى السلام إلا من منظور الحروب والاحتلال ولا ترى الأمن الا من منظور التعسف والامعان في انتهاك حقوق الغير .

وملفات الأمم المتحدة تطفح بأنواع الممارسات الاسرائيلية التي يشجبها المجتمع الدولي ، وتدينها الاعراف والافواق الدولية .

وقد أصدرت جمعيتنا العامة - التي نعتبرها ضمير المجتمع الدولي - عشرات القرارات التي تدين السياسة التي تتبعها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، كما اتخذت قرارات أخرى تتضمن مبادرات لإنهاء النزاع في منطقة الشرق الأوسط تقوم على مبادئ العدالة والانصاف .

ولكن إسرائيل رفضت على الدوام الانصياع لهذه القرارات أو هذه المبادرات ، واستمرت في اتباع سياستها القائمة على احتلال أراضي الغير ، وإقامة المستوطنات السكانية فيها ، وأمعنت في سياسة تدمير منازل السكان العرب واتلاف محاصيلهم الزراعية ، إضافة إلى شن حملات من الاعتقالات الجماعية ضدهم وإغلاق دور العلم ، وقتل الأبرياء والعزل منهم

ولم تكن انتفاضة الشعب الفلسطيني ، التي دخلت الآن عامها الثاني ، إلا نتيجة منطقية للظروف المأساوية التي عانى منها شعب فلسطين منذ أربعين عاما حيث برهننت الانتفاضة على تحول هام في أسلوب مواجهة الشعب الفلسطيني لظروف الاحتلال وحرمانه من حقوقه .

ونحن في المغرب اذ نكبّر ونقدّر التضحيات الجسام التي يقدمها أبناء شعب فلسطين من دمهم وعنائهم يوميا في ظل هذه الانتفاضة ، لنكبّر ونقدّر أيضا روح المسؤولية العالية التي عبّر عنها قادة الشعب الفلسطيني في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في الجزائر ، والذي أبان وعيهم السياسي الكبير ، وبرهن على تحليلهم بفضيلة التسامح والترفع والحكمة .

لقد صفق العالم لنتائج اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة ، واعتبرها عملا تاريخيا من شأنه - إذا خلصت نية الطرف الآخر - إخماد نيران النزاعات والحروب والمآسي في الشرق الأوسط ، والقضاء على عوامل التوتر ومظاهر العنف الذي أصبح من المشاهد اليومية في تلك المنطقة .

إن اعتراف المجلس الوطني الفلسطيني بوضوح بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بعد قبوله بعقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه كل الاطراف المعنية بالنزاع العربي الاسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، إضافة الى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لحل هذا النزاع - كل ذلك يدل دلالة قاطعة على تحلي قادة شعب فلسطين بارادة سياسية حقيقية تنزح نحو السلام والتسامح .

كما أن إعادة تأكيدهم لرفض الارهاب الدولي بكل أنواعه ، ودعوتهم لمجلس الأمن الدولي لوضع ضمانات لحماية أمن كل دول منطقة الشرق الاوسط ليقيم الدليل القاطع على تحليهم بروح المسؤولية العالية . وكان من المنتظر أن تلقى هذه المواقف الواضحة ، التي كانت تطالب بها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، الترحاب والتأييد لبدء مسلسل الحل لأزمة الشرق الاوسط .

إلا أنه من المؤسف حقا أن نجد حكام اسرائيل يغمضون أعينهم عن هذه المواقف المسؤولة ، بل ويرفضونها ويستمررون في انتهاج سياستهم القديمة القائمة على التعصب واستعمال العنف والاضطهاد والبطش ضد أبناء فلسطين الذين يتساقط الشهداء منهم كل يوم على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلية . كما كان من المؤسف أيضا أن نجد من حاول الانقاص من قيمة هذه المبادرات الفلسطينية الهامة .

إن هذا الرفض الاسرائيلي لم يفاجئ المطلعين على ثوابت السياسة الاسرائيلية القائمة على الاستمرار في اتباع نهج الحروب والعنف والتوسع واحتلال أراضى الغير . وقد سبق لاسرائيل أن رفضت من قبل مخطط السلام العربي الصادر عن مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس عام ١٩٨٢ ، والذي استهدف إقرار سلام قائم على العدل ، وإنهاء حالة الحرب وضمان مجلس الأمن الدولي السلام بين جميع الدول المتواجدة في المنطقة .

إن التعتن الاسرائيلي سيبقي منطقة الشرق الاوسط حافلة بمخاطر الحروب والمصادمات العسكرية ، وهذا ما يعكسه اهتمام مجلس الأمن الدولي المتواصل بهذا النزاع . إن إصدار مجلس الأمن لثلاثة قرارات متتالية هذا العام تتعلق بحماية السكان

الفلستينيين بعد اندلاع الانتفاضة الفلستينية ، ليؤكد مرة أخرى أن قضية فلستين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط ، وأنها أحد أبرز بؤر التوتر في العالم ، كما يؤكد مسؤولية الأمم المتحدة الخاصة بإزاء هذا النزاع .

إن المغرب وهو يحيي انتفاضة الشعب الفلستيني داخل فلستين ، ويحيي مواقف القادة الفلستينيين الأخيرة المتمثلة بإعلان الدولة الفلستينية وبالاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ليؤكد مرة أخرى أنه سيواصل العمل بكل الوسائل لتمكين الشعب الفلستيني من استعادة حقوقه الأساسية الثابتة ، وفي طليعتها حقه في تقرير المصير والعودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة على أرض فلستين .

إننا نؤمن بأن الطرف الراهن مناسب جدا لبدء عمل جاد ومسؤول لايجاد حل حقيقي وعادل لمشكلة فلستين ، وأن من عدم التبصر ترك هذه الفرصة تمر دون انتهاء . وأن فكرة المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الأوسط مطروحة على الساحة الدولية ، وتحظى بتأييد المجتمع الدولي وتشجيعه . ويشكل هذا الإطار ، إضافة إلى المواقف الأخيرة للمجلس الوطني الفلستيني ، أفضل فرصة لإرساء قواعد حل لهذه المشكلة .

إن من سخرية الأقدار أن نرى شعبا قاسى في الماضي من شرور الاضطهاد والتعسف والإذلال يقوم باللجوء إلى نفس هذه الممارسات ضد شعب آمن مسالم لا يطمح إلا إلى العيش حرا على أرضه التي عاش عليها مع آبائه وأجداده منذ عشرات القرون .

ومن هنا فإننا نرى أن من العبث أن تتماهى إسرائيل - أو غيرها - في تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، ورفض الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، خصوصا بعد أن قدم قادة هذه المنظمة الدليل القاطع على تخليهم بروح المسؤولية ، واستلھامهم لإرادة سياسية واضحة يمكن أن تتمخض عنها ديناميكية حقيقية تؤدي إلى السلام والوفاق في منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي أشار إعجاب العالم وتقديره .

وإننا لنأمل أن توفق جمعيتنا العامة التي تعقد في هذا الطرف السياسي الخاص إلى استخلاص مغزى التطورات الأخيرة ، بكل أبعادها السياسية والإنسانية ، للحصول على نتائج إيجابية تستطيع فرضها على ساحة الواقع ، تفتح للسلام آفاقا واسعة في الشرق الأوسط وخاصة في فلسطين ، وتنتهي مآسي الخروب فيه ، وتقضي على ويلات الدمار والتخريب في هذه المنطقة التي كانت مهدا للديانات السماوية التي تحض على التساكن والتسامح والسلام والوئام .

السيد تيوارى (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أضف

صوتي إلى أصوات من سبقوني في التعبير عن الترحيب الحار بالرئيس ياسر عرفات بمناسبة حضوره الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة في جنيف . وقد قدم الرئيس عرفات في خطابه ظهر هذا اليوم مساهمة كبرى في سبيل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط . إن هذه مناسبة تاريخية لشعب فلسطين ولشعب الشرق الأوسط ، وللمجتمع الدولي بأسره أيضا .

لقد اتسم بيان الرئيس عرفات بالشجاعة وبعد النظر . وإن الدعوة التي وجهها إلى قادة إسرائيل للحضور هنا والاشتراك معه في إقامة السلام ينبغي أن تزيل الآن أي شك في عزم منظمة التحرير الفلسطينية ورغبتها المخلصة في الجلوس مع إسرائيل والتفاوض معها حول تحقيق السلام الدائم . إننا نشحن على مبادرة السلام الفلسطينية

كاملة . ونأمل أن تقابل باستجابة مماثلة وبنّاءة من إسرائيل فلا تذهب هذه الفرصة المصادقة لبناء سلام دائم في الشرق الأوسط ادراج الرياح .

لقد صوتت الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر لصالح النظر في قضية فلسطين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف بعد أن قررت الدولة المضيفة ألا تمنح تأشيرة دخول للرئيس عرفات . وقد كان ذلك القرار ، على حد قول الأمين العام ، قراراً "لا يتفق والتزامات الدولة المضيفة بمقتضى اتفاقية المقر" .

وقد أكدت الجمعية ، عندما قررت ذلك ، الالتزام القانوني للدولة المضيفة في نفس الوقت الذي رفضت فيه أية محاولة لتعريف ذلك الالتزام من جانب واحد . والأهم من ذلك أن مقرر الجمعية العامة بيان سياسي هام يؤيد العملية التي بدأها المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في الشهر الماضي . وينبغي أن يعمنا السرور اليوم لصيانة ذلك المقرر وتمكين الرئيس عرفات من السير قدماً بتلك العملية .

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عند انتهاء الدورة التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، أعلن المجلس استقلال دولة فلسطين . ونص إعلان الاستقلال على التزام دولة فلسطين بمبادئ التعايش السلمي ، ورفضها

"التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب ، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي ، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى" . (A/43/827 ،

ص ١٧)

وقد اعترفت حتى الآن ٧٠ دولة تقريباً ، بما فيها الهند ، بدولة فلسطين . وقال رئيس الوزراء السيد راجيف غاندي في رسالته إلى الرئيس عرفات :

"أقدم لكم ، بالنيابة عن حكومة وشعب الهند وبالأمانة عن نفسي ، تهانينا المصادقة بمناسبة إعلان دولة فلسطين المستقلة التي سبق لحكومة الهند أن اعترفت بها رسمياً . إن هذا هو الهدف العزيز الذي توخيناه بعزم وطيء طيلة هذه الأعوام" .

إن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه الثابت في تقرير المصير هو إحدى الملاحم الشهيرة في عصرنا . فعلى مدى سنوات طوال من هذا القرن ، خاض الفلسطينيون

النضال من أجل الحصول على استقلالهم وحريتهم ، رغم الصعاب الضخمة التي اعترضت طريقهم . ونحن في الهند قد اعتبرنا دائما أن كفاحهم جزء لا يتجزأ من النضال التاريخي الدولي ضد الحكم الاستعماري والسيطرة الأجنبية . وبينما حصلت جميع الشعوب تقريبا على استقلالها السياسي ، فلا يزال كفاح الشعب الفلسطيني ثورة لم تنته بعد . وبالرغم من ذلك ، لا يوجد ما يشير إلى أي نقص في الالتزام بهذه الثورة . وتؤذن الانتفاضة لما يزيد عن العام ببزوغ مرحلة جديدة في الكفاح من أجل الاستقلال . لقد قدمت الانتفاضة الدليل القاطع على أن ٢٠ عاما من الاحتلال لم تقض على الروح الوطنية للشعب الفلسطيني . وإن ٢٠ عاما من تدابير القمع لم تتمكن من قمع كرامة الشعب أو تطلعه إلى الحرية . وينبغي للرأي العالمي أن ينتبه إلى أن هذا التيار لن ينحسر .

ولا يمكن للانتفاضة أن تخمد بالقوة ، فهي الصوت الجماعي لشعب بأكمله . وقد استحوذت على إعجاب العالم ، وأصبحت تشكل ، على حد قول الأمين العام : "عاملا يهيمن على قائمة الأعمال السياسية في الشرق الأوسط" .

(A/43/867 ، الفقرة ٣٣)

كما أنها ، على حد قول الأمين العام أيضا : "جزء لا يتجزأ من النزاع العربي - الإسرائيلي الأوسع بما ينطوي عليه

من قضايا كثيرة معقدة ومتشابكة" . (A/43/867 ، الفقرة ٣٤)

إن الحاجة إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط أكبر الآن مما كانت عليه في أي وقت مضى .

إن قبول قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يمثل عنصرا من عناصر الإطار الخاص بالمفاوضات التي تقبلها منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نأمل أن تكون استجابة إسرائيل إيجابية ، وتتفق مع التزامها السابق بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . ويضم الشرق الأوسط مجموعة متنوعة غنية من الشعوب التي تشابكت حياتها وتاريخها لآلاف السنين . وقد أثرت أفكارها وحضاراتها العالم إثراء عظيمًا .

واليوم نجد هذه المنطقة وقد أصبحت ذات أهمية استراتيجية كبرى ، وغنية بالموارد الطبيعية ، والإمكانات الاقتصادية ، وبمواهب شعوبها . وأن النزاع والتوتر من شأنه أن يحول هذه الطاقات عن التنمية ، وعن دورها الصحيح الذي يمكن أن تقوم به هذه الشعوب بين مجتمع الأمم . إن المواجهة والصراع لا يزيدان من حدة التوتر في المنطقة فقط ، بل يصبحان خليطاً متفجراً ذا عواقب وخيمة قد تلحق بالعالم بأسره .

ولا يمكن لأي قدر من التسليح أن يضمن الأمن دون أن تصحبه تسوية سياسية عادلة ومنصفة . ولا يمكن للاحتلال والقمع إلا أن يزيد من تصعيد العداء والمعارضة . ولا ينبغي أن يمتد دعم بقاء أية دولة ورخائها إلى دعم سياسات التوسع الإقليمي والاحتلال .

وقد شهد الموقف الدولي بعض بوادر التحسن المشجعة . كما ظهر في الشرق الأوسط شعور جديد بالروح العملية . وإن دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وما تبعها من وضع سياسات من قبيل القيادة الفلسطينية كانت من التطورات التي نرحب بها . ويعتبر بيان الرئيس عرفات الذي ألقاه عصر اليوم تأكيداً لهذه الروح العملية ، ورمزاً لتطلع الشعب الفلسطيني للمشاركة المشرفة في تحقيق الإمكانات الهائلة الموجودة في الشرق الأوسط .

وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بكل ما طُلب منها . ويجب أن تكون هناك استجابة كافية وبثاءة إذا ما أريد لعملية السلام أن تمضي قدماً . وهناك توقعات لها ما يبررها ، ونحن في حاجة إلى بدء عملية سلام صادقة ، يكون هدفها معالجة القضايا الجوهرية التي يتناولها المؤتمر ، وهي : حصول الشعب الفلسطيني على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، والاعتراف بأن جميع دول المنطقة ومنها دولة فلسطين ،

وإسرائيل ، والدول المجاورة الأخرى من حقها أن تعيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا .

وهناك حاجة ملزمة للحنكة السياسية والشجاعة على أعلى المستويات حتى يمكن أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط . وقد ظهرت هذه الحنكة وتلك الشجاعة بقدر كاف في الشهور الأخيرة ، وأدت إلى تطورات إيجابية في النزاعات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم . والسلام في الشرق الأوسط لم يعد يتحمل الانتظار . ويجب على العالم أن يستغل هذه الفرصة بشيء من المرونة والصراحة ، فالبديل شديد القتامة ، ومخزن إلى درجة لا يمكننا التفكير فيه .

السيد تايون (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه من دواعي

شرفي أن أكون حاضرا هنا في هذه المناسبة التي أمل أن تكون نقطة تحول في النزاع العربي الإسرائيلي الطويل المأسوي ، لكي أعرض مرة أخرى السياسة المتسقة لمالطة ، التي تؤيد فيها التعايش السلمي بين دولتين ، إحداهما عربية والأخرى يهودية ، على أرض فلسطين كما توخى ذلك قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) .

إننا نعتبر هذه المناسبة تاريخية لأننا رأينا يد التعاون تمتد إلى حد لم يسبق له مثيل من قبل ، وفي ظل مناخ يتسم بالواقعية والتفاهم الذي لا يمكن إلا أن ينتزع إعجابنا جميعا . ونحن نرى الرأي العام العالمي الكامح يضع كل ثقله وراء هذا الجهد الذي يتطلب الشجاعة والإيمان .

ومرة أخرى ، أود أن أعيد ، نيابة عن شعب مالطة ، تأكيد قناعتنا بأن الشعب الفلسطيني له حق غير قابل للتصرف في إقامة دولة خامة به في فلسطين جنبا إلى جنب ، وفي تعايش سلمي مع دولة إسرائيل . ولهذا السبب فإننا رحبنا ، بحماس ، بالإعلان الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الخاص بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين ، وأعربنا عن تأييدنا له .

والآن أود أن أشير إلى التزامات الرئيس عرفات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم ، والتي نشاركه فيها ، عندما قال :

"بذل كل معنى لتجسيد الدولة الفلسطينية المعلنة بحيث تأخذ مكانها

بين دول العالم" .

لقد اعتبرت هذه المناسبة مناسبة تاريخية ، وهي حقاً كذلك ، لاننا شهدنا اليوم نداء فريدا موجها من الرئيس ياسر عرفات ، وهو يمثل تحديا بليفا ، ومختلصا ، وملئاً بالنية الطيبة ، وتعزيزا جديدا لإعلان الجزائر ، وقد صيغ بالفاظ قاطعة ، ومعظمنا لا بد أن يكون قد تأثر باليد التي امتدت من أجل الصداقة والسلام ، والدعوة المتكررة من أجل السلام ، على أرض السلام ، وإذا سمحتم أن أضيف ، في زمن السلام .

واود أن أشيد بزعيم الشعب الفلسطيني الذي تمسك بحق شعبه الفلسطيني في إقامة دولة في فلسطين عبر السنوات ، وفي كل ظروف اليسر والعسر . ولم يسبق من قبل أن بدا بلوغ هذا الهدف ممكنا ، بل ووشيك الوقوع .

ولا تنسينا حماسنا الخطوات الهامة التي اتخذت لتبرر هذا الشعور . إن قبول منظمة التحرير الفلسطينية لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبمضة خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ورفض وإدانة الإرهاب بكافة أشكاله ، والقبول القاطع بالحل الذي ينطوي على إقامة دولتين ، كل هذا يعتبر واقعيًا ويعتبر ، في رأينا ، إسهاما صادقا من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي .

وتحس مالطة على ضرورة التجاوب مع هذه الخطوات الهامة من قبل جميع أولئك الذين يلتزمون بحل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط . وفي هذا السياق ينبغي لإسرائيل أن تدرك أنها ما زالت تحتل الأراضي الفلسطينية ، وتستخدم القوة ضد الشعب الفلسطيني ، ضد أصحاب الأرض الحقيقيين الذين يشنون الانتفاضة . ولذلك ينبغي للإسرائيليين أن يأخذوا في الاعتبار توافق الآراء الذي يكاد يكون عالميا من أجل تسوية سلمية سريعة لوضع غير مقبول استمر أكثر مما ينبغي . ونحن نكرر لهم الدعوة التي استمعنا إليها اليوم ، بأن يأتوا ويشاركوا في صنع السلام .

ان مالطة تؤيد الانعقاد المبكر لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط .
وينبغي لنا جميعا ان نبذل كل جهد مستطاع لإقناع من لا يزالون مترددين في قبول الدعوة
بأن التعجيل ببدء المفاوضات في إطار ذلك المؤتمر من مصلحتهم أيضا .

في الآونة الأخيرة اتخذت الأمم المتحدة زمام عدد من مبادرات السلام التي بدأت
تؤتي ثمارها وتحدث تغييرا الى الأفضل في المناخ السائد في أنحاء عديدة من العالم .
فلماذا لا تمتد نفس الروح الى الشرق الاوسط ؟ ان مهمة هذه الاجتماعات هي كفالة ان
يسود هذا الوضع بالذات في كل مكان .

ان نداء السلم البليغ والمؤثر الذي وجهه الرئيس عرفات عصر اليوم ينبغي ان
يتدفق من هذه القاعة ليصل الى سفارات الدول كافة - ولاسيما الدول دائمة العضوية في
مجلس الأمن واسرائيل - وإلى الناس العاديين في العالم كله ، وذلك لتوليد استجابة
بنيّة لمساعدة قوى غمن الزيتون على تبديد الشكوك وعدم الثقة التي تراكمت عبر
الأربعين عاما الماضية .

لقد طال أمد مأساة فلسطين أكثر من اللازم وحين الوقت لان نتصرف - على حد قول
الرئيس عرفات :

"... بعيدا عن الخوف والتخوف ... وبعيدا عن شبح الحرب" .

(A/43/PV.78 ، ص ٣٧ - ٤٠)

بعبارة أخرى ، دعونا نمد أيدينا لليد الممدودة بالصلح ونصنع السلام .

السيد نوغويرا - باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) :

منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وإشر مناقشتنا لبند "قضية فلسطين" آخر مرة شهد
العالم ثوران احتجاج في الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . ان الانتفاضة
الفلسطينية - التي عرفت في العالم كله بلفظها العربي - تمثل بلاشك رد فعل مشروع
لسنوات طوال من الاحتلال الجائر ، وتعكس تصميم شعب على أن يبادر بالمطالبة بتحقيق
تطلعاته الى تقرير المصير .

وما من شك أيضا في أن دعوة مجلس الأمن الى الانعقاد عدة مرات منذ بداية الانتفاضة - كان آخرها نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، تعكس شعور الرأي العام العالمي بالصدمة إزاء الأحوال السائدة في غزة والضفة الغربية . ولم يتمكن المجلس من معالجة الأسباب الجوهرية لتلك القلاقل ولا من تركيز جهوده على استكشاف السبل والوسائل لايجاد تسوية تفاوضية لقضية فلسطين . فقد قصر نفسه على الإدانة الشديدة للتدابير القمعية التي تتخذها القوات الاسرائيلية لكبح الاضطرابات وقد نُظر الى تلك التدابير بشكل عام على انها تتنافى مع مسؤوليات اسرائيل - بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال - بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

ان النداء الذي وجهه مجلس الأمن الى الدولة القائمة بالاحتلال لم يلق آذانا صاغية . فقد استمر القمع المفرط سائدا في تلك الاراضي ، ولكنه رغم ذلك برهن على عدم جدواه ، حيث انه عجز عن وقف الاضطرابات - وهو ما علمناه على وجه التحديد من تقرير الامين العام (A/43/806) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وهذا يؤكد ، على ما يبدو ، ان مثل هذه القلاقل النابعة من إحباط التطلعات المشروعة قد يكون من الممكن اضعافها بصفة مؤقتة ، ولكن من الصعب كبها .

لابد للمجتمع الدولي ان يجدد جهوده لكفالة تعاون السلطات الاسرائيلية في اتخاذ تدابير فورية للتخفيف من المعاناة اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في تلك الاراضي . ولا بد ان نظل ملتزمين بحماية السكان المدنيين في غزة والضفة الغربية وضمان سلامتهم . كما لابد من حمل اسرائيل على التصرف ، في جميع الظروف ، وفقا لالتزامها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال وطرفا في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ذات الصلة .

الا أن التضحيات الاضافية التي كان على الشعب الفلسطيني ان يبذلها لم تذهب هباء . فالوضع الراهن في تلك الاراضي لم يعد قابلا للاستمرار من الناحية السياسية ، حتى وان كان ممكنا من الناحية العسكرية . ولا شك ان الانتفاضة أوجدت وعيا حادا ومتجددا بالحاجة الملحة الى الشروع في عملية تفاوضية تستهدف ايجاد حل سلمي ودائم

لقضية فلسطين . وتلك الرسالة لا بد بالتأكيد ان تكون قد وصلت الى جميع الاطراف المعنية بالنزاع مباشرة ، ووعاها المجتمع الدولي بصفة عامة .

ويعد تواجدنا هنا اليوم في جنيف ، الى حد كبير ، نتيجة لاعترافنا بضرورة إعطاء دفعة جديدة لعملية السعي الى السلم في الشرق الاوسط . وكنا نفضل ان تنعقد هذه الجلسات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، فهذا ما كان ينبغي طبقا لاتفاق المقرر . وقد كان الشعور الساقط لدى أعضاء هذه الهيئة العالمية هو كفالة حق الشعب الفلسطيني في إسماع صوته على لسان قائده الأعلى ، بل وضمان حق الدول الاعضاء ومصلحتهم في الاستماع الى رسالته في وقت ربما تكون فيه الاحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية قد وصلت الى منعطف حاسم .

وقد وجه الأمين العام بيريز دي كوبيار في تقريره المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (S/19443) ، الذي قد يكون أكثر التقارير المتعلقة بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حجية وتوازنا ، نداء قويا للاسرائيليين والفلسطينيين يناشدتهم فيه ممارسة :

"... ضبط النفس وإحداث هذا التغيير في المواقف ، الامر الذي سيكون

ضروريا اذا أريد التفاوض بشأن التوصل الى تسوية" . (S/19443 ، الفقرة ٥٤)

والقرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه .

وقد اعترفت الحكومة البرازيلية في بلاغ صحفي صدر في برازيليا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بإعلان استقلال دولة فلسطين والبلاغ السياسي الصادر في الجزائر في ختام اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني . وتماشيا مع تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته الخاصة ، فقد لاحظت بعين الارتياح ان هاتين الوثيقتين أعادت التأكيد على تمسك الفلسطينيين بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها ، وأدانوا التهديد باستعمال القوة والعنف والإرهاب ، وحبذا تسوية الصراعات الدولية بالوسائل السلمية .

وتلاحظ البرازيل أيضا باهتمام أن المجلس الوطني الفلسطيني أعرب ، سواء في اجتماع الجزائر أو بعده ، عن رغبته في العمل للتوصل الى تسوية سلمية دائمة على أساس قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وقد أيدت بلادي دائما هذا الموقف ، وتؤمن إيماننا ثابتا بأن الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، جنبا الى جنب مع الاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل وكذلك دولة فلسطينية في البقاء داخل حدود معترف بها دوليا ، هو الاساس الوحيد للتوصل الى سلام عادل في المنطقة .

والبرازيل ، اذ تضع في اعتبارها تلك الافكار والاهداف ، لاتزال تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . ولا نزال على اقتناع بأن هذه المبادرة توفر أفضل فرصة لتحقيق تسوية ناجحة شاملة عادلة دائمة للنزاع العربي الاسرائيلي .

ونرى أيضا أن هذا المسعى الهام يجب أن يعد له إعدادا جيدا حتى نضمن مصالح جميع الاطراف المعنية بشكل مباشر . ان هناك مخاوف وشكوكا لاتزال قائمة وينبغي القضاء عليها اذا ما كان لنا أن نزيل العقبات التي لا تزال تعترض طريق قبول عقد ذلك المؤتمر .

ان البيان الهام الذي أدلى به هنا في جنيف اليوم الرئيس ياسر عرفات أمام الجمعية العامة يمثل في جوهره خطوة أخرى واضحة وبناءة في اتجاه تهيئة مناخ مناسب للوصول الى ذلك الهدف وفي اتجاه السلم وفي الشرق الاوسط .

فلنأمل في أن نقدم - بمداولاتنا هنا في جنيف ، وبمراعاتنا لوجهات نظر جميع الاطراف المعنية - إسهاما إيجابيا لعملية السلام في الشرق الاوسط . وبالنظر الى هذا ، ينبغي أن نسترشد في مداولاتنا بالنداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره الصادر في شهر كانون الثاني/يناير عن الحالة في الاراضي المحتلة الذي يقول فيه :

"ويجب على كل جانب ان ينحى جانبا ما يشعر به من استياء له ما يبرره في كثير من الاحيان إزاء أخطاء الماضي وأن يزيد تفهمه لما للجانب الآخر من مصالح مشروعة ومظالم مشروعة . ولا يساعد القذح والسباب ولا الثواري وراء وهم أن الجانب الآخر لا وجود له" (S/19443 ، الفقرة ٥٤)

السيد كرافيتي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن عملية التغيير الايجابي الجارية في العلاقات الدولية ، بما في ذلك التسوية السياسية للنزاعات الاقليمية ، لا يمكنها ، ولا ينبغي لها ، أن تغفل قضية فلسطين . ان نزاع الشرق الاوسط هو من بين أقدم النزاعات وأكثرها استمرارا ، لكنه ليس أقلها خطرا ؛ بل انه يعرض السلم والامن الدوليين لتهديد خطير - ناهيك عن الاذى والحرمان اللذين لم يسبق لهما مثيل واللذين فرضهما على شعوب المنطقة .

ان تسوية ذلك النزاع بشكل عاجل أصبحت حتمية في عصرنا هذا . والحالة المتفجرة المستمرة في الشرق الاوسط تتناقض مع التغييرات الايجابية في المناخ الدولي . وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن المناخ الموالي الذي بدأ في العالم ينبغي أن يستخدم لتحقيق تسوية عادلة وشاملة لمشاكل الشرق الاوسط على أساس مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة وتحقيق التوازن بين مصالح جميع الاطراف .

ومن أهم الشروط لتحقيق تلك التسوية إنسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ويجب أن يكفل للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير ، كما يكفل لجميع الدول والشعوب في المنطقة الحق في التنمية الحرة والعيش الآمن .

واليوم ، أظهر الشعب الفلسطيني للعالم اصراره الثابت على أن يقرر مستقبله بشكل مستقل . لقد كان للانتفاضة الفلسطينية أثر كبير على الحالة في الشرق الاوسط بأسرها ، بما في ذلك مواقف الاطراف المعنية بشكل مباشر . ومن العناصر الرئيسية الجديدة التي أضيفت ، قرار حكومة الاردن بقطع علاقاتها القانونية والادارية مع الضفة

الغربية ، واعراب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن رغبتها في تحمل المسؤولية التامة عن ادارة الاراضي الفلسطينية المحتلة .

ان وشائق الدورة غير العادية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني أصبحت وشائق تاريخية حقا بالنسبة للشعب الفلسطيني . لقد أعربت تلك الهيئة عن رشد سياسي وروح بناءة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعن استعدادها للمشاركة في مفاوضات في اطار الأمم المتحدة على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة . وقد حظي إعلان الاستقلال الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في تلك الدورة بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي الذي يسعى الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط في أقرب وقت ممكن بما يتفق مع قرارات الجمعية العامة .

ونحن على اقتناع بأن هذا المؤتمر يمكن أن يكفل القيام بتحول كبير في عملية تحقيق تسوية خاصة بالشرق الاوسط وحل قضية فلسطين . ان التأييد الدولي الواسع النطاق للمؤتمر عامل هام وله أثر على جميع المشاكل المتصلة بالتسوية . والنتيجة الصحيحة التي يمكن استخلاصها هي أن الاجماع الدولي لصالح عقد مؤتمر معني بالشرق الاوسط قد نما في الموقف الاجماعي تقريبا للدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

ان الحالة الجديدة في المنطقة تتطلب اتخاذ تدابير عملية فورية لانشاء آلية للمؤتمر ووضع استراتيجية محددة لاحلال سلام شامل عادل دائم في الشرق الاوسط . ونحن على اقتناع بأن لدى الأمم المتحدة كلا من الهيبة والقدرة للقيام بذلك . ومن الواضح ، ان الدور الحاسم في هذه العملية يجب أن يضطلع به الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن .

ويرى وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط يجب أن يكون آلية مرنة لها سلطتها واختصاصها ، قادرة على وضع حلول مقبولة بشكل متبادل للنزاع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك قضية فلسطين . وفي هذا الشأن ، من الاهمية بمكان ألا تمس مهمة المؤتمر حقوق ومصالح أي طرف من أطراف النزاع ، بل أن تعزز الاحترام غير المشروط لسيادتها واستقلالها ولحق جميع الشعوب في المنطقة في تقرير المصير وفي تحديد تنميتها المستقلة التي تختارها .

ومما له أهمية كبرى مسألة التمثيل في المؤتمر . وما دامت قضية فلسطين عاملاً هاماً في التسوية في الشرق الأوسط ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تشارك في أعمال المؤتمر على قدم المساواة . إن تلك المنظمة تحظى بهيبة بين الفلسطينيين تكفل قبول الاتفاقات التي يُتوصل إليها مع المشاركين معها نيابة عن شعب فلسطين العربي .

ان تجاهل آراء الفلسطينيين مآله الفشل ، وأي محاولة تستهدف استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من الاشتراك في أي تسوية لمسألة الشرق الاوسط ستُرفض . غير أنه لا بد من التنويه بأن هذه المحاولات ما برحت مستمرة حتى الآن .

إننا ندرك جميعا الجهود الكبيرة التي تبذل على الامين العام ومنظمة العدل الدولية بذلها للحيلولة دون قيام السلطات الامريكية بإغلاق بعثة المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك . وفي الآونة الاخيرة فإن وزارة الخارجية الامريكية قد رفضت على نحو يتناقض وارادة المجتمع الدولي إعطاء ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتمتع بمركز المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة ، الحق في الحضور الى مقر الأمم المتحدة . إننا نعرب عن أسفنا العميق إزاء هذا القرار الذي اتخذته السلطات الامريكية والذي حتم على المجتمع الدولي أن يقرر نقل مسألة النظر في القضية الفلسطينية هنا الى جنيف .

وما برحت اسرائيل تستخدم حتى الذرائع لرفض فكرة المؤتمر الدولي . أنها بذلك تعرقل التوصل الى حل للقضية الفلسطينية .

إن اعتماد الدوائر الاسرائيلية الحاكمة على المواجهة مسألة غير إنسانية وعقيمة . والموقف المتفطر الذي تتخذه اسرائيل إزاء قرارات منظمتنا وقصر نظرها السياسي فيما يتعلق بالمسائل قيد البحث ، وتلكؤها في الاشتراك في أي حل توفيقي بقاء كلها من الصفات البارزة للموقف الاسرائيلي في الأمم المتحدة .

ونفتنم هذه الفرصة لمناشدة حكومة اسرائيل بإعادة النظر في موقفها والانضمام الى الإجماع الدولي الواسع من أجل عقد مؤتمر معني بالشرق الاوسط والاشتراك في الجهود الدولية المخلصة الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لمسألة الشرق الاوسط ، مما يخدم مصالح جميع شعوب المنطقة ، بما فيها شعب اسرائيل نفسه .

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فإن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعمل وفقا للمبادئ التي تتمسك بها بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . أنها تحبذ التوصل الى حل

(السيد كرافيتسكي ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

سياسي مبكر لقضية فلسطين ومنح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير ، وأن الأعمال المتنوعة التي تقوم بها اللجنة تسهم في تعبئة الرأي الدولي الواسع تأييدا لجهود الأمم المتحدة الرامية الى تسوية مسألة الشرق الاوسط .

أما فيما يتعلق بتسعيد انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي التي تحتلها اسرائيل فقد قدمت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في شهر ايار/مايو الماضي اقتراحا بشأن الإسراع في عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومن أجل اشتراك اللجنة في البدء فورا بالإعداد لعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم .

إن الانتفاضة في الاراضي المحتلة قد ولدت حالة جديدة نوعا . وكما ورد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف :

"أدت الانتفاضة الى فهم قضية فلسطين على مستوى جديد وتأييد إيجاد

حل شامل عادل دائم لهذا النزاع القديم العهد ، وذلك بين صفوف الرأي العام

الدولي وداخل اسرائيل نفسها" (A/43/35 ، الفقرة ١٤)

لا بد لإسرائيل أن تنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وتشترك في مفاوضات بناءة مع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن النجاح الذي يتحقق نتيجة لحل مشكلة فلسطين وغيرها من المشاكل الاقليمية المعقدة سوف يبين مدى النضج السياسي الذي تتحلى به الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وسوف يعتبر مقياسا لفعالية المنظمة .

ومن الحيوي لحل مشكلة الشرق الاوسط التنسيق بين الجهود السياسية التي تبذلها الدول العربية وقيام التفاهم المتبادل بينها .

إن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعلن عن تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الشجاع الذي عانى طويلا والذي لم تضعف عزيمته المحن التي مر بها

حيث لا يزال يرفع راية كفاحه خفاقة من أجل نيله حقوقه الوطنية الثابتة . وما لم تحل القضية الفلسطينية فإنه سيستحيل إحلال السلام العادل والدايم في الشرق الأوسط انسجاماً مع المصالح الحيوية لجميع شعوب المنطقة . لقد كنا مقتنعين أنه ما من خيار للجهود السياسية الجماعية بشأن هذه المسألة .

السيد الدالي (اليمن الديمقراطية) : قبل شهر فقط لم يكن يدور بخلد أحد أن تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف . إذ كانت الأمور تسير سيراً طبيعياً بتطور إيجابي على المستوى السياسي حول كثير من مناطق التوتر والبؤر الساخنة في العالم ، ويسود إحساس كبير بالأمل والتفاؤل بانتشال هذه المناطق من أجواء الأزمات إلى مراحل الانفراج والحل . ولم يكن منطقياً أو مستوعباً أن يظل الشرق الأوسط استثناء من هذا المد البناء من أجل السلام العالمي ، لا سيما بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وقراراته التاريخية .

وفي الوقت الذي كنا نتابع فيه الترحيب العالمي الشامل بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الخاصة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط انطلق صوت عكس صفو هذا الشعور بالأمل - صوت شذ عن القاعدة وأربك الإيقاع الجديد . إذ تناقلت الأنباء قرار الإدارة الأمريكية ووزير خارجيتها بعدم منح رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي منعه من الحضور إلى نيويورك لإلقاء خطاب يود العالم سماعه من على منبر الأمم المتحدة . وقد كان ذلك قرار الانصياع للسياسة الصهيونية العدوانية والتحدي للمجتمع الدولي وقراراته ولاتفاقية المقر مع البلد المضيف .

ويبدو أنه من الصعب في عصرنا الحاضر أن يعمت المجتمع الدولي أو يتراجع إزاء مواقف دولة ما تتنكر للحقوق الشرعية لشعب يناضل من أجل تقرير مصيره . وهكذا هبّ المجتمع الدولي بكافة تجمعاته السياسية ومختلف مجموعات الجغرافية يدين هذا التصرف ويستنهجن مبرراته وذرائعه ، ويسند حقاً يابى أن يطمسه جبروت القوة

والابتزاز . وهكذا قدمنا الى جنيف "مدينة السلام" التي تستضيف لقاءات السلام . وهكذا أصبحت جنيف رمزا ذا دلالة واضحة وفملا تاريخيا ينبئ بأن زمن السيطرة المطلقة قد ولّى ، وأن عصر التبعية والخنوع قد أفل ، وأن الفجر الذي بزغ مبشرا بحرية الشعوب يتوأمّل ليستجيب لاستغاثات المظلومين والمضطهدين ، ويؤكد قيم ومبادئ هذه المنظمة الدولية ويعزز دورها لتضع حدا للمظالم والهيمنة وترسي دعائم العدالة والسلام والاستقرار .

إننا في لحظة انتفاضتين : انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد المحتلين وانتفاضة عالمية على القرار الأمريكي . وهنا تكتسب هذه الدورة الأهمية الخاصة التي يوليها المجتمع الدولي . لقد تسلطت الاضواء ، بأوسع مداها ، على قضية هذا الشعب المكافح ، المعزز بالتفاف عالمي شامل على المستويين الرسمي والشعبي ، باستثناء تلك الأصوات القليلة المكابرة التي تقف ضد التاريخ وضد طبيعة الأشياء . وهكذا تشهد جنيف ، تاريخيا وجغرافيا ، انبثاق عهد جديد من الوفاء للحق والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا مختلف صنوف القهر والاضطهاد والتشرد .

ولم تكن بإمكانية السيادة الاسرائيلية العدوانية الاستمرار بدون المساندة الامريكية المكثفة والمتواصلة التي بلغت درجة من الخصومية والتحالف الاستراتيجي - وقد رُفِعَ الحظر قبل أيام فقط عن تقديم القنابل العنقودية لاسرائيل . إن هذه السيادة العنصرية تركز على القهر والبطش ، والطرْد والتوسع ، والضم والاستيطان ، متحدية بذلك الارادة الدولية وقرارات الأمم المتحدة . ومن المفارقات أن اسرائيل التي أنشئت بقرار من هذه المنظمة الدولية وبالتزام قاطع لقيمها ومبادئها لا تستسيغ هذا الالتزام ولا تولي اهتماما لمرتباته ، بل تتماهى في سياسات القمع والتنكيل والبطش والارهاب والغارات القرمزية في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة وغير المحتلة بصورة لم نر لها مثيلا . وقد اهتزت المشاعر الانسانية في أرجاء المعمورة وهي تشاهد بالصور الحية أساليب البطش والتعذيب وتكبير عظام الاطفال وإجهاض الحوامل ومقوْط القتلى والجرحى بالمئات والاعتقال التعسفي لآلاف من المواطنين .

عوامل كثيرة وظروف خاصة ومتشابكة أدت الى تقسيم فلسطين العربية لِيُقْتَطَعَ منها وطن لليهود القادمين إليها من أصقاع الأرض ، بينما يحرم منه الفلسطيني ، صاحب الأرض وصاحب الحق . إلا أن الشعب الفلسطيني الذي سطر صفحات البطولة والغذاء عبر تاريخه الطويل لم يعد يرتضي بمزيد الذل والاستعباد . فها هو يقاوم ويتحدى سيادة "القبضة الحديدية" وها هي الأرض الفلسطينية تعيش الذكرى الاولى لانتفاضة شعبها الباسل ضد الاحتلال وصنوف القمع الامتيطاني ومن أجل حقه الشرعي في تقرير المصير

وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . إنها الانتفاضة التي يقودها الشباب والنساء والشيوخ والأطفال ، سلاحهم إيمانهم الراسخ بعدالة قضيتهم وبختمية انتصارها . انتفاضة تواجه فيها التجارة والمقلاع أحدث الأسلحة فتكا وتدميراً وهي انتفاضة الشعب الأعزل يواجه الاستعمار الاستيطاني المدجج بترسانته العسكرية الرهيبة . كثيرة أيضاً وهامة هي التطورات التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية بعد أن فرضت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية نفسها وواقعها كحقيقة لا يمكن تجاهلها أو تجاهل نتائجها لبي فقط في منطقة الشرق الأوسط بل وفي الساحة العالمية ككل . لقد كشفت الانتفاضة بجلاء أكبر جوهر الطبيعة الصهيونية وزيف ادعاءاتها وحملاتها التضليلية الكاذبة ومن يقف من ورائها . كما أكدت صلابة الشعب الفلسطيني وصموده من أجل الحرية والاستقلال مهما كانت التضحيات .

إن القانون الذي يتحكم في نضالات الشعوب المستعمرة المضطهدة الساعية إلى الحرية والتحرر من جلاديهـا قانون واحد والنتيجة تكون واحدة - الهزيمة دائماً للجلاد والنصر لطالب الحرية .

لقد جاءت دورة الانتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة مؤخراً بالجزائر لتتوج كل الجهود ولترسم معالم الطريق الجاد والعمل في هذا الإطار . وجاء يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لتتحمل فيه منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها التاريخية في هذه الظروف بحسم وثقة واقتدار . واتخذ المجلس الوطني قراراته الهامة مستجيـباً لظروف المرحلة ولنداءات المجتمع الدولي ، وأعلن عن قيام الدولة الفلسطينية استناداً إلى الحق التاريخي والقانوني وإلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ . واستجاب العالم بدوره لهذا التطور الإيجابي من خلال المساندة السريعة والواسعة لهذه الخطوة والاعتراف المتواصل بالدولة وقيادتها وبتأكيد التضامن مع الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . فما هو المطلوب حقاً من الشعب الفلسطيني أكثر مما قدم وما ودموعاً وتجاوباً مع ما يطالب به العالم ؟ وماذا بعد لمواصلة المحيرة نحو إيجاد الحل المنشود في إطار قرارات الأمم المتحدة حتى يسود السلام

والاستقرار منطقة الشرق الاوسط ؟ وماذا بعد حتى يتعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ؟ لقد آن الاوان لتحرك عملية السلام وتتحمل الامم المتحدة مسؤوليتها ويضطلع مجلس الامن ، وبالذات الاعضاء الدائمين فيه ، بمهامهم في هذا المجال .

إن الازمة ، أية أزمة ، مهما تفاقت واستفحلت لا بد أن تنتهي بانفراج متى ما توفرت الظروف الملائمة . وفي هذه المرحلة تعيش أزمة الشرق الاوسط مناخات مخاض يجب أن تؤدي الى الوليد المنشود إذا ما تضافرت الجهود من أجل ذلك انطلاقا من مبادئ الحق والعدالة والسلام . ولقد مرت الازمة ، عبر تاريخها الطويل المتشعب ، بمراحل اختلط فيها الامل باليأس والتفاؤل بالحذر .

وإننا اليوم في منعطف تاريخي نتحمل فيه مسؤولية تاريخية ولا مجال للتردد أو السلبية . فلنجعلها لحظة تاريخية إنسانية عظيمة . وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص ، وهي التي ترعى وتحتضن حليفها الاستراتيجي اسرائيل ، أن تراجع حساباتها وتعيد النظر في موقفها وتنضم الى الركب العالمي للدفع بعملية السلام خطوة أخرى إلى الامام .

وما أنسب هذه اللحظات ، ونحن نحتفل بالذكرى الاربعين لإعلان حقوق الانسان ، لأن يحتل الشعب الفلسطيني مكانه بين الشعوب هنا بيننا وفي وطنه الفلسطيني متمتعاً بكامل حقوقه المشروعة وأن تنضوى دولته المستقلة تحت راية الامم المتحدة وبذلك تحقق هذه المنظمة الدولية مصداقيتها ويتميز دورها من أجل أهدافها المتوخاة في الحرية والعدالة والامن والسلام .

السيد عبد الله فاضل (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

قطعنا مسافات طويلة الى جنيف من أجل القيام بمهمتين ، الاولى ، إعادة تأكيد تأييدنا الذي لا يلين وتضامننا مع أخوتنا الفلسطينيين وخاصة في هذا المنعطف الخطير بعد اعلان الجزائر . والثانية لكي نؤكد ارادتنا السياسية الجماعية ونضمن أن ما مُنع في نيويورك سيتحقق بالكامل في جنيف .

وبالنسبة للأمم المتحدة تعتبر القضية الفلسطينية من أهم المسائل التي لا ينبغي فصلها عن تطور الأمم المتحدة ذاتها بوصفها المحفل المتعدد الاطراف الاول . وقد نشأت قضية فلسطين في وقت تواطأت فيه القوى السياسية ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت اسرائيل مجتمعا ذا توجه حربي يواصل طموحاته العدوانية بلا هوادة . ويواصل الفلسطينيون الكفاح ببسالة من أجل إقامة وطن قومي ، ممارسة لحقوقهم غير القابلة للتصرف . ومن الواضح ان المسؤوليات التي تعهدت بها الأمم المتحدة منذ البداية لم يتم الوفاء بها .

إن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي تترأسها باقتدار السفارة ديالو ممثلة السنغال ، وتقرير الامين العام ، تذكرتان قويتان على الجهد الكبير الذي لا يزال على الأمم المتحدة أن تبذله . وتسرد كلا الوثيقتين أعمال اسرائيل الفادرة وكفاح الفلسطينيين ومعاناتهم التي يعجز عنها الوصف . كما تصور هاتان الوثيقتان - اللتان تعرضان علينا كل عام - العجز الواضح للجهود الدولية في مواجهة مخططات اسرائيل ومكائدها ، يحميها أصدقاؤها الاقوياء .

ومافتئ الاسرائيليون منذ ما يزيد على ٤٠ عاما يستخدمون كل الوسائل وينتهزون كل الفرص لخلق حقائق مزعومة من نسخ خيالهم مستغلين عقدة الذنب لدى العالم الغربي . إن إقامة اسرائيل قد دفعت اليها عوامل تتعلق بالتاريخ الغربي ، وفرضت على أرض تنتمي للفلسطينيين . واذا كان للذنب أن يؤرق ضمير الناس فينبغي أن يكون ذلك بسبب طرد الفلسطينيين . لقد تمثلت الاكذوبة الاصلية في ذلك الوقت في اختلاق كذبة أن فلسطين "أرض بلا شعب" .

والواقع ان العثمانيين قد اعترفوا بوجود العرب الفلسطينيين باعتبارهم كيانا مستقلا ومميزا بكل خصائص الحياة الوطنية ، وظل هذا الوضع قائما عدة قرون . وبانهيار الامبراطورية العثمانية اعترف المجتمع الدولي في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم في عام ١٩١٩ ومعاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ بالشعب الفلسطيني ، تماما كأى شعب عربي

آخر انفصل عن الدولة العثمانية وأصبح شعبا مستقلا . إن وعد بلفور الشائن فتح الباب على مصراعيه للتوطين اليهودي الجماعي المنتظم واستعمار فلسطين على الرغم من وجود مجتمع فلسطيني ذي بنية أساسية سياسية واجتماعية وشفافية تتساوى منجزاته وتراثه مع منجزات وتراث المجتمعات الأخرى في المنطقة .

لقد جعلت اسرائيل من اضطهاد الفلسطينيين وقمعهم ظرفا طبيعيا . ومنذ أيام قلائل بهتتنا عندما رأينا القوات الاسرائيلية تعتدي على الاراضي اللبنانية لمحاولة إبادة معسكر فلسطيني . وآخر اعتداء هو حلقة في سلسلة أعمال اسرائيل المماثلة الأخرى تحديدا للرأي العام الدولي والمعايير الدولية . ومن الواضح أن هذا التعتت لا ينبع من داخل اسرائيل وحدها . كذلك فإنه ليس وليدا طبيعيا لقوة عسكرية ناشئة . وواقع الأمر هو أن إحساس اسرائيل بالافلات من العقاب يعزى الى تقديرها بأنه لا يمكن أن تكون مخطئة لأن هناك دولا قوية تؤيدها وتدعمها . والتاريخ المعاصر مفعم بالاحداث التي أدت الى زيادة دعم اسرائيل نظرا لما تلقاه من دعم خارجي كبير في الاوقات العصيبة . فالفلسطينيون لا يحاربون قوة اسرائيل وحدها . لقد كان عليهم في أحلك ساعاتهم أن يواجهوا أعداء أشداء على جميع الجبهات . ومن ضمن ساحات القتال أيضا صحافة غربية معادية وجماعات مؤثرة ومصالح خاصة .

ومع ذلك لا تزال الاكذوبة الثانية مستمرة - وهي أن الدولة اليهودية كيان ضعيف حساس محاط بفلسطينيين وعرب متعطشين للدماء وممسمون على إبادتها . ومن هنا فيما يبدو ، يبررون الحاجة لكي تستمر الدول الكبرى في دعم اسرائيل . وعلى هذا الأساس جاء دعم دولة اسرائيل في العقود الاربعة الماضية ، ثمرة عملية دعائية فعالة . ومن دواعي السلوى والتشجيع أن الوعي بدأ ينضج ويدرك أن هذه الفرضية خاطئة ومضللة على نحو شنيع .

لقد أقامت اسرائيل ، شأنها شأن جنوب افريقيا ، صرح قوة جبار يسعى الى إلغاء كل ما حولها وتدميره بكل الوسائل الممكنة . وعلى هذا الأساس تحتل مرتفعات الجولان والضفة الغربية وجنوب لبنان . ولا يهمها كون هذه الاراضي غنائم حرب . ففي

تقديرها أن أفضل عازل هو إما إيجاد أرض خراب بينها وبين البلدان العربية أو إقامة إسرائيل الكبرى عن طريق الضم الاستعماري . وقد بلغت سياسة الضم والاستيطان الاستعماري أبعادا مزعجة . ووفقا لما جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تبلغ المساحة الكلية للأراضي المصادرة منذ عام ١٩٦٧ أكثر من نصف مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة . وهناك زهاء ١٧٠ مستوطنة يهودية في الضفة الغربية و ٢٠ في قطاع غزة .

وأقصى ما وصلت بهم الأكاذيب ضد الفلسطينيين التماذي في وصفهم بأنهم إرهابيون ووصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة إرهابية . وكانت الأمم المتحدة مؤخرا شاهدا على إهانة وجهت إلى الرئيس ياسر عرفات على أساس أنه مشترك في أعمال إرهاب ، وبذلك مُنع من الدخول إلى نيويورك . ونحن نشعر جميعا بالسخط إزاء هذا التشويه للسمعة ولكن الأهم من ذلك أن هذا يسلط الضوء على الأعداء اللداء وعلى الصعاب الكبيرة التي تعترض طريق الدولة الفلسطينية المستقلة .

وقد شهد المجتمع الدولي خلال العام الماضي انتفاضة الشعب الفلسطيني المستمرة في الأراضي المحتلة . وتمثل الانتفاضة نضالا بطوليا ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي دخل عامه الحادي والعشرين ، وتواصل تأكيد التزام الشعب الفلسطيني بإعمال حقه في تقرير المصير وإقامة وطنه . ومافتئت السلطات الإسرائيلية تمارس سياسة القبضة الحديدية ، والوحشية التي لا هوادة فيها ضد الفلسطينيين لإخماد الانتفاضة . فمنذ كانون الأول/ديسمبر الماضي قتل ما يزيد على ٣٠٠ من الأطفال والشباب والنساء الفلسطينيين الأبرياء غير المسلحين ، وتعرض الألوف للاعتقال والاحتجاز عسفا في معسكرات الاعتقال والسجون في ظل ظروف غير إنسانية . ولا تزال عمليات الإبعاد والطرده مستمرة ضد الفلسطينيين دون هوادة . وتُمارس ضد الفلسطينيين سيئي الحظ أعمال هدم المساكن والممتلكات والعقاب الجماعي .

ومافتئت الشعب الفلسطيني على الرغم من أعمال وممارسات القمع والاضطهاد صامدا وشابتا في مقاومته وسعيه من أجل الحصول على حقوقه الثابتة في تقرير المصير وإقامة وطنه القومي . ووفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره :

"ما انفكت الانتفاضة ... تشكل ... عاملا يهيمن على قائمة الأعمال السياسية في الشرق الاوسط . وكانت محور اهتمام مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الجزائر في نيسان/أبريل الماضي ومصدر الالهام للدورة الاخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر . " (A/43/867 ، الفقرة ٣٣)

لقد وافق المجتمع الدولي بالأغلبية الساحقة على القرار الجسور الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني . وقد عزز القرار آفاق تحقيق تسوية دائمة وشاملة للقضية الفلسطينية . ويؤيد وفدي بالكامل بيان الأمين العام الوارد في تقريره السالف الذكر بأنه :

"لقد أسفرت الدورة الأخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عن زخم جديد في العملية الدبلوماسية وهو ما يتيح في اعتقادي فرص تقدم جديدة صوب السلم ينبغي أن نغتنمها . " (A/43/867 ، الفقرة ٣٧)

وهذا الزخم مطلوب على نحو عاجل لتمكين الأمين العام من بذل جهود إضافية لتنفيذ القرار ٥٨/٣٨ جيم ، بشأن عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط .

وتأسف ماليزيا لأن تلاحظ أنه بدلا من تقديم الدعم والتعاون الى الأمين العام ، فضلت إسرائيل والولايات المتحدة أن تديرا ظهرهما للقرارات الملموسة والبناءة التي اتخذها المؤتمر الوطني الفلسطيني بتفسيرات لا مبرر لها للرغبة الحقيقية للفلسطينيين في إيجاد تسوية سلمية للمشكلة .

وتشعر ماليزيا بخيبة أمل عميقة لأن الولايات المتحدة ، وهي دون شك أكبر بلد مؤثر في العالم ، تقيم سياساتها في الشرق الأوسط على أساس التفوق العسكري لإسرائيل . ومما يثير الإحباط الشديد أن الولايات المتحدة ، التي تمتلك القدرة على تقديم أكبر عون لحل صراع الشرق الأوسط ، تختار عدم المضي في ذلك الطريق . ما هو التأثير الذي تتمتع به إسرائيل على الولايات المتحدة ؟ إننا نحث الولايات المتحدة على التسليم بالمظالم التي تقع على الشعب الفلسطيني ، ونناشد ذلك البلد ، كما فعلنا في السنة الماضية ، أن يقبل مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع كل الأطراف المعنية في عملية إيجاد حل دائم لموضوع الشرق الأوسط .

وتعتقد ماليزيا ان الإطار التفاوضي الانسب لتسوية دائمة وعادلة وشاملة للمشكلة يكمن في عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم الصادر في ١٩٨٣ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة

التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة . ولا تزال أسس انعقاد هذا المؤتمر تتمثل في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومن خلال هذا الإطار وحده يمكن مناقشة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة ، وحق تقرير المصير والحق في إقامة دولته المستقلة التي تتخذ القدس عاصمة لها . وفي هذا السياق ، أسعد ماليزيا أن ترحب بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني الصادر عن مؤتمر الجزائر المعقود في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ عن قيام دولة فلسطين وقبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وتفخر ماليزيا بأن تكون من بين أول من اعترفوا بالدولة الفلسطينية المستقلة .

وتنضم ماليزيا تأييدا لهدف مؤتمر السلام الدولي الى الدول الاخرى في مطالبتها بأن تتخذ الأمم المتحدة خطوات ملموسة لهذا الغرض . وفي هذا المقام ، يتحمل مجلس الأمن ، ولا سيما الأعضاء الدائمون ، مسؤوليات واضحة في العمل من أجل حل لب مشكلة الشرق الاوسط . وفي ضوء قرار الجزائر والقوة المتجددة التي ميزت أعمال الأمم المتحدة في السنة الماضية ، يجب أن تظطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها بالكامل . ويجب أن تجلس إسرائيل على طاولة المؤتمر لتعيد الأراضي الفلسطينية والعربية . ويجب أن تتخلى إسرائيل عن عنادها وسياسة القوة المسلحة ، التي لا تكفل لها سوى أوهامها في السلم والأمن على المدى القصير بينما تزرع بذور التوتر الدائم والصراعات المستمرة في المنطقة . وعليها أن تبدي شجاعتها في تعزيز السلم والحفاظ عليه ، وهو الأساس الوحيد لأمن واستقرار دائمين لها . لقد اتخذ الفلسطينيون خطوة كبرى الى الامام على طريق التسوية السياسية التفاوضية . وعلى إسرائيل أن ترد .

لقد استمعنا بعد ظهر اليوم الى الدعوة الملهمة للسلم من جانب الرئيس ياسر عرفات . وقد كانت لفتة واضحة لا لبس فيها من القلب ، مدعمة من جانب الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم . وتدعو ماليزيا كل الأطراف الى أن ترد عليها . وسندعم كل جهود الأمم المتحدة في هذا الاتجاه . وتهنئ ماليزيا الرئيس ياسر عرفات على

شجاعته وبصيرته والتزامه بالسلم . وتطالب ماليزيا إسرائيل بالتحديد لأن ترد بإخلاص وتفانٍ متساويين .

وأخيرا ، إذا كان عدم السماح لياسر عرفات بحضور الجمعية العامة في نيويورك محاولة تستهدف خفض أو إجهاض أثر إعلان الجزائر ، من الواضح أن هذا الإجراء غير السليم قد فشل . وتؤيد جنيف بعبارات قوية رنانة القضية الفلسطينية وتؤكد نغاد مبرر المجتمع الدولي لأن يرى حلا عاجلا يقوم على أساس الحقوق غير القابلة للتصرف والدولة الفلسطينية المستقلة ويقدم ضمانات لكل دول الشرق الاوسط للعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

السيد لونكار (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يكتسي

قرار الجمعية العامة في نيويورك بنقل النظر في بند جدول الأعمال المتصل بقضية فلسطين الى جنيف مغزى رمزيا خاصا . فهو تعبير عن احترام الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة لتصميم الشعب الفلسطيني على الوقوف بثبات خلف منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها ، في الجهود الرامية الى التوصل الى حل سياسي للمشكلة الفلسطينية .

بيد أنه من المؤسف أن البلد المضيف للأمم المتحدة قد أنكر على قائد المنظمة ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الذي نناقش مشكلته هنا اليوم ، الفرصة لطرح آرائه . وهذا هو السبب الذي من أجله جئنا الى هنا ، ويسعدني كثيرا أن أقدم التهاني الحارة الى السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن أهنته على بيانه الملهم والشجاع اليوم .

وهدفنا في هذه المرحلة - وفي أعقاب القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، والتي تمثل حدثا تاريخيا بالنسبة لقضية فلسطين العادلة ، وإنني على ثقة من أنها تمثل نقطة تحول في عملية حسم أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين - هو البحث عن السبل الكفيلة بالإسهام إسهاما فعّالا وعاجلا في حلها . ويتعين علينا أن نأخذ في اعتبارنا أننا نتناول هنا أزمة من أطول الأزمات القائمة في العالم ، وهي لا تزال المصدر الرئيسي للتوتر في العالم . فمنذ مدة طويلة جدا - منذ ٤٠ عاما وحتى الآن - استمرت معاناة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال محروما من حقوقه ومعرضا للقهر . ومنذ مدة طويلة أكثر من اللازم ، ما برحت هذه المشكلة تثقل على العلاقات الدولية ، وتعرض خطرا مستمرا على السلم والأمن الدوليين .

وفي الوقت الذي نشعر فيه بالارتياح الذي له ما يبرره لأن العالم يدخل في حقبة تشرف فيها الحروب ، في بعض أجزاء العالم ، على نهايتها ، وتوقع الاتفاقات وتسحب القوات ، فإن الانتفاضة ما انفكت قائمة طوال عام كامل في الأراضي العربية المحتلة ، ومقاتلي الانتفاضة ما زالوا يقتلون . وهؤلاء الضحايا قد لفتوا الانتباه بصورة مؤثرة إلى إلحاح التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية وقد أثروا تأثيرا كبيرا في الرأي العام العالمي . لقد بددت الانتفاضة جميع الأوهام بأن الحالة الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي ستكتسب صبغة قانونية مع مرور الزمن . ولقد اتضح بأنه لن يكون هناك سلم واستقرار في الشرق الأوسط مادام هناك تجاهل للتطلعات والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ومادام هناك رفض لإجراء حوار مع ممثليه الشرعيين .

وليس من قبيل الصدفة ، هذه المرة كما كان من قبل ، أن الاستجابة للاتجاه العالمي المتزايد صوب تلمس الحلول عن طريق الحوار والمفاوضات قد أتت من منظمة التحرير الفلسطينية ، الأمر الذي يدل على وعيها السياسي الكبير واحساسها الرفيع بالمسؤولية . ونرحب بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر التي وضعت في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة ، وفي تطابق مع مبادئ عدم الانحياز ومع اعتقادات أغلبية بلدان العالم . وهذه القرارات المكرسة في إعلان قيام الدولة الفلسطينية

وفي البيان السياسي ، تشكل خطوة رئيسية إلى الامام وإسهاما بنّاءاً من التحرك الفلسطيني صوب تحقيق الحل الشامل والدائم والعادل للقضية الفلسطينية .

وكون الهيئة التمثيلية العليا للشعب الفلسطيني قد وافقت على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بوصفهما الاساس لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط ، فهو أمر له أهمية خاصة . فمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا تعترف بحق كل دولة في المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بمنأى عن التهديدات أو أعمال القوة .

وهذه القرارات التي تتسم بالحنكة والحكمة قد لقيت التفهم والدعم الواسعين من المجتمع الدولي . والدولة الفلسطينية المستقلة قد حظيت باعتراف عدد كبير من البلدان . وقد قررت رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية أن يوغوسلافيا بدورها ينبغي أن تكون من بين أول البلدان التي تعترف بالدولة الفلسطينية . وننظر إلى إعلانها باعتباره عملاً مسؤولاً يسهم في تهيئة الظروف المواتية للنهوض بعملية السلم في الشرق الاوسط .

إن ردود الفعل العالمية تؤكد على نحو متزايد أن الوعي بشرعية وعدالة مطالب الشعب الفلسطيني قد أصبح أعظم مما كان عليه في أي وقت مضى . وهذا الشعب يتوقع عن وجه حق أن يترجم المجتمع الدولي الآن تأييده السياسي إلى أعمال . والمناخ المتحسن في العلاقات الدولية اليوم لا ييسر الاضطلاع بالخطوات اللازمة فحسب وإنما يجعل من الإلزامي على جميع الدول التي تتوقف عليها تسوية أزمة الشرق الاوسط أن تتخذ هذه الخطوات . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة بإعلان وزراء الشؤون الخارجية للمجموعة الاقتصادية الاوروبية .

وفي رأي الاغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي ، لا يمكن التوصل إلى حل دائم وعادل إلا عن طريق المشاركة على قدم المساواة لجميع الاطراف المعنية بصورة مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وهذه الدورة للجمعية العامة قد أظهرت من جديد توافق الآراء الواسع النطاق بأن الانعقاد المبكر لمؤتمر دولي تحت إشراف الامم المتحدة ، وعلى أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ،

هو أفضل سبيل مقبول وواقعي لحسم أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية التي هي لب تلك الأزمة . وبقبول هذين القرارين في حد ذاتهما ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية بدورها لقد لبّت في رأينا المطلب الأخير اللازم للبت في مسألة عقد المؤتمر .

وفي الأنشطة الرامية إلى عقد المؤتمر ، فإن دور الأمم المتحدة لا يمكن استبداله . ونعتقد أن مجلس الأمن يوفر الإطار السليم الذي يمكن فيه استكشاف الطرائق اللازمة لعقد المؤتمر وسير العمل ، والمشاركين ، والولاية وإلى آخر ذلك .

ولكن الأسلوب المتعنت الذي تنتهجه إسرائيل لا يزال العقبة الرئيسية أمام التسوية السلمية . ورفض الانضمام إلى عملية التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس الوفاء بالتطلعات الأصلية للشعب الفلسطيني ، وكذلك مصالح إسرائيل المشروعة ، يلحق ، ضمن جملة أمور ، ضررا كبيرا بإسرائيل وبموقفها .

ويجدونا الأمل المخلص في أن تقبل إسرائيل الدعوة التي وجهها الرئيس عرفات اليوم إليها لتشارك في عملية السلم تحت إشراف الأمم المتحدة ، لصالح السلم والإنسانية .

وريشما يتم ذلك ، فإن الأعمال الوحشية واللاإنسانية على الإطلاق التي تقتربها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين تفرض التزاما إضافيا على الجمعية العامة بأن توصي باتخاذ تدابير عاجلة ومحددة لكفالة الالتزام التام باتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب ، في الأراضي المحتلة وأن تطالب بحزم بأن تمتثل إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) .

وقد طلب المجلس الوطني الفلسطيني ذاته صراحة من الأمم المتحدة أن تحمسي الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان سلامة الشعب الفلسطيني وممتلكاته .

ونحن ننظر في الوقت الحالي إلى تطور العلاقات السياسية الدولية نظرة أمل وتفاؤل متزايد . فبعد انتظار طويل برز إدراك بأن السلم لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس احترام حريات وحقوق كل الشعوب . وبالتالي ، فقد حان الوقت كيما نتخذ ، استنادا إلى هذه القناعات ، إجراء حاسما من أجل حسم هذه الازمة الطويلة الأمد بصورة نهائية وضمان الحرية والسلم والسيادة للشعب الفلسطيني . ويجب أن تظل القضية الفلسطينية شاغلا ذا أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة حتى يتم التوصل إلى حل دائم وعادل وشامل . ومتبذل يوغوسلافيا ، تمثيا مع دعمها الثابت لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، قمارى جهودها لتحقيق ذلك الهدف . وبالمثل ، فإننا نؤيد جميع الجهود التي يبذلها الأمين العام .

ونحن نعتقد أن مداولاتنا هنا ستفضي على نحو عاجل إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لعقد المؤتمر الدولي . ويجب أن ندرك أن أي تأخير من شأنه أن يؤدي إلى مخاطر جديدة تقترن بعواقب وخيمة يمكن أن تهدد السلم والامن الدوليين .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) :
(ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية بالفعل مجموعة من القرارات المتملة بمشكلة الشرق الأوسط والتي يمكن أن يؤدي تنفيذها بشكل شامل وبأمانة إلى تسوية عادلة ومبكرة للنزاع العربي - الإسرائيلي . ونتيجة للجهود المبذولة على مختلف المستويات ، بما في ذلك السياسية والقانونية والانسانية ، تم إعداد وإرساء الأسس لتسوية مشكلة الشرق الأوسط بالسبل السياسية مع مراعاة المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني وكذلك الدول الأخرى المعنية بالنزاع في الشرق الأوسط . وإنه لمن البديهي أن الاستيلاء على أراضي الغير غير جائز ، وأن التوصل إلى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط يتطلب إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة وإقامة دولة مستقلة خاصة به .

وقد شارك وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في تقديم القرار المتخذ بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني وأيد دون شروط كل القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مشكلة الشرق الأوسط والتي زاد عددها على ٢٠ قراراً .

وقد اعترفت الجمعية العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأتاحت لها ، استناداً إلى قرارها ٣٣٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، إمكانية المشاركة على قدم المساواة مع كل الأطراف الأخرى في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل حسم هذه المشكلة تحت إشراف الأمم المتحدة . وبسبب الظروف التي لا مبرر لها البتة والتي نعرفها جيداً ، تم نقل مناقشة القضية الفلسطينية إلى جنيف . إن جنيف أقرب جغرافياً إلى منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك نعرب عن أملنا في أن يشجع قرب المكان هذا وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني المتخذ في الجزائر الطرف الآخر على اتخاذ موقف واقعي ، وأن نتمكن من التوصل إلى نتيجة إيجابية لمشكلة الشرق الأوسط .

غير أن الحقائق معروفة ، إن الشعب الفلسطيني لا يزال محروماً من إقامة دولته الخاصة به ، وتنتهك السلطة المحتلة الحقوق دون حياء ، وحولت السلطات الإسرائيلية وحمايتها المنطقة ، في محاولة لمنع التوصل إلى حل إيجابي للمشكلة الفلسطينية بشتى الوسائل ، إلى بؤرة حروب ونزاعات لا تعرف الهدوء ويشوبها الغموض . وازدادت العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل خطورة . فهذه الأعمال التي تقوم بها إسرائيل تتنافى والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي المعترف بها ، وتؤثر تأثيراً عكسياً على المناخ السياسي في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع . ولا يمكن إخفاء ذلك بالتصريحات الغوغائية أو الإشارة إلى الحاجة إلى قمع الإرهاب . فإن غزو أراضي الغير وانتهاك حقوقهم لم يمنح الأمن لأحد من قبل . وقد دللت التصريحات الأخيرة التي أدلت بها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى على أنها ليست مسؤولة عن الأنشطة الإرهابية التي تنسب إليها ، وجاءت لتحبط مساعي أولئك الذين يحاولون إثبات العكس . وأصبح من الواضح أن الاعتماد على القوة العسكرية

والاعمال العدائية لا يساعد في حسم النزاع . ولا يمكن لاحد أن يقهر الشعب الفلسطيني ويقضي على قيادته السياسية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية التي تدافع عن مصالحه المشروعة . وما الانتفاضة الوطنية التي تجري منذ زمن طويل في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي لم تنطفئ شعلتها إلا دليل واضح على ذلك . وينبغي أن تدرك إسرائيل وأصدقائها الآن أن عليهم أن يتخلوا عن سياسة الاستيلاء على أراضي الغير وترسيخ أقدامهم عن طريق الضم الزاحف ، الذي لا يدع مجالاً للتوصل إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط . وقد ورد في الفقرة ١٤١ من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/43/35) أن الانتفاضة قد أدت إلى فهم قضية فلسطين على مستوى جديد وتأييد إيجاد حل شامل عادل دائم لهذا النزاع القديم العهد ، وذلك بين صفوف الرأي العام الدولي وداخل إسرائيل نفسها .

وهناك الآن أسس متينة أخرى كيما يتخذ الجميع نهجاً واقعياً جديداً . فنحن نفكر هنا بالحالة التي تتبلور حالياً في حين أن أولئك المعنيين بصورة مباشرة بالنزاع لا يعرفون بحقيقة أن السبيل صوب السلم والتعايش السلمي بين العرب والإسرائيليين يكمن في التفاوض على أساس قراراتي مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) . وقد أثبتت مجموعة القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أعلنت صراحة أنها شريك هام ومسؤول في مباحثات السلم . ويتيح الإعلان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني فرصاً جديدة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، والنضال من أجل سلم عادل ودائم في المنطقة ، ويمهد الطريق لعقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الأوسط .

وينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة ألا تدع فرصاً مؤاتية كهذه تمر دون انتهازها . وينبغي لنا أن نبين في القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية الظروف الجديدة وأن نحدد التدابير التي تكفل المضي قدماً بحل القضية الفلسطينية والتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط .

إن النهج الذي يتخذه وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية عند النظر في أية مشكلة أو صراع معقول ، بما في ذلك مشكلة الشرق الأوسط ، يعتبر دوماً أن السلام لا يقبل التجزئة . ولا يمكن ضمان السلام الدائم إلا عن طريق اتباع نهج شامل والاعتراف بمبدأي حرية الاختيار واحترام حقوق الإنسان ، وميادة قوة القانون لا قانون القوة .

وقد تزايد الاقتناع في الآونة الأخيرة ، حتى في دوائر الرأي العام الإسرائيلي نفسه ، بأن سياسة القبضة الحديدية التي تعتنقها الحكومة قد أدت بالبلد إلى طريق مسدود . إن الواقعية ينبغي أن تنحصر في النهاية على المطامح وعلى الرفض لحقيقة أن العالم يتغير بصفة مستمرة ويتطور إلى وضع أفضل .

ولا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط إلا عن طريق الحوار السياسي الذي يعتمد على احترام مصالح جميع أطراف النزاع . والمهم هو البدء في حركة عملية ترمي إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة تكفل انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ كشرط لا بد منه ، وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقه الثابت في تقرير المصير ، وإقامة دولة مستقلة له ، وضمان الوجود المستقل والتنمية لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل .

والآلية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف واضحة ، وهي عقد مؤتمر دولي مستقل تحت رعاية الأمم المتحدة يشترك فيه الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن ، بالإضافة إلى جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . وإذا عقد هذا المؤتمر فسيتيح فرصة فريدة للعرب وإسرائيل للجلوس حول طاولة المفاوضات لمناقشة جميع القضايا الشائكة على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، وإيجاد حلول تقبلها كل الأطراف في إطار تسوية شاملة وعادلة .

ويكون على أعضاء مجلس الأمن العمل فرادى أو مجتمعين مساعدة الأطراف على التغلب على حواجز عدم الثقة بغية التوصل إلى اتفاقية تضمنها ملطة المجتمع الدولي .

إن الانتقال إلى مرحلة 'البحث الحقيقي عن السلام من خلال مؤتمر دولي ضرورة ملحة في عصرنا . وليس هناك ، بل ولا يمكن أن يكون هناك بديل للحل السياسي . لقد آن الاوان لوضع آلية تسوية النزاع موضع التنفيذ حتى يمكن مساعدة الاطراف على ايجاد حل سلمي للمشكلة . وقد أكد أحد أطراف النزاع استعداداه لعقد تسوية ميامية . وظهر ذلك أيضا من خلال البيان الذي ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات في الدورة الحالية للجمعية . والآن ، فإنه يتعين على الطرف الآخر أن يستجيب . إن الشعوب في مختلف أنحاء العالم ترى أنه من المستطاع حل المنازعات الإقليمية عن طريق تفكير سياسي جديد يبين الرغبة السياسية المتبادلة بين جميع الأطراف . ويجب أن يسفر ذلك أيضا عن نتائج ايجابية في الشرق الاوسط أيضا .

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) : تعقد الجمعية العامة

اجتماعاتها اليوم هنا في جنيف بعد أن اضطرت إلى ترك المقر الرئيسي للأمم المتحدة تحت وطأة القرار الأمريكي بحجب التأشيرة عن السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وهي العضو المراقب في الأمم المتحدة . وجاء قرار الجمعية العامة بنقل مناقشة بند فلسطين إلى هنا تعبيرا واضحا عن الموقف الدولي الجماعي وتدليلا على التضامن العالمي مع المفاهيم القانونية الدولية ، وكذلك تضامنا مع حق منظمة التحرير الفلسطينية في التعبير عن رأيها بالطريقة التي تراها مناسبة .

وتتزامن مناقشاتنا للقضية الفلسطينية في هذه الدورة مع مرور أربعين عاما على وقوع نكبة فلسطين . كذلك تتزامن مع حصول تطورات هامة لها أشارها البعيدة في الساحة الفلسطينية والساحة العربية والساحة الدولية . ولعل أبرز هذه التطورات وأكثرها تأثيرا على مسار القضية الفلسطينية هو إعلان استقلال دولة فلسطين والبيان السياسي الذي رافق هذا الإعلان في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي والذي يحتوي على استراتيجية للسلام العادل والشامل لمشكلة فلسطين .

ومن جملة الأمور التي يدل عليها هذا الإعلان وهذا البرنامج أن شعب فلسطين العربي ، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، يتفاعل بإيجابية وواقعية مع الواقع الإقليمي ومع الشرعية الدولية التي تتجسد في قرارات

الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وفي مواقف الغالبية الساحقة لدول العالم .

وعلى الرغم من أن ميزان القوى كان دائما لصالح الحركة الصهيونية نظرا لتحالفها العضوي مع قوة خارجية عظيمة ، فإن شعب فلسطين ثبت ولا يزال يثبت ثباتا ملحما في الدفاع عن وطنه وعن هويته السياسية ، مستلهما تراشه الروحي والزمني وارتباطه بأرض آبائه وأجداده .

وما انتفاضة هذا الشعب المكافح في أرضه اليوم سوى تثبيت آخر للإصرار الفلسطيني على إحقاق الحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين . من منا يلوم شعبا يكافح بالحجارة ضد جيش محتل ؟ ومن منا يلوم شعبا يكافح من أجل أن يظل منزرا في أرضه ؟ ومن منا لا يؤيد شعبا يريد أن يقرر مصيره بنفسه وفي أرض آبائه وأجداده ؟

لقد ذكرنا المؤرخ البريطاني الشهير ارنولد توينبي أن الحق حق والباطل باطل في فلسطين وخارجها . أما ما هو غريب بالنسبة لفلسطين ، فهو أن العالم قد استمع إلى الطرف الذي اقترف الإثم ، وأصم آذانه لضحية هذا الإثم .

إن الاستقلال الوطني الفلسطيني هو إعلان حق ، وإعلان شرعية دولية ، وإعلان واقعية واتزان . إنه إعلان حق لأنه يؤكد حقا طبيعيا لشعب أصلي في أرضه ؛ وإعلان سلام لأنه يدعو إلى إحقاق هذا الحق عن طريق التفاوض ضمن إطار دولي برعاية الأمم المتحدة ؛ وإعلان شرعية دولية لأنه تصور للسلام قائم على قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ؛ وإعلان واقعية واتزان لأنه يأخذ في عين الاعتبار الحقائق القائمة على الأرض وتصور المجتمع الدولي للتعامل مع هذه الحقائق .

كذلك فإنه إعلان دولة كفيلة بتوطيد السلام بعد إحلال السلام ؛ دولة تؤمن بالديمقراطية ، والتعددية ، والتعايش السلمي بين الأعراق والأديان ؛ دولة عربية تؤمن بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها ؛ دولة تلتزم بمبادئ عدم الانحياز ، وبالتعايش السلمي وبالتنافس على الابداع في الحياة .

اذن ، فإن دعم هذا الإعلان واتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بتسهيل تحقيقه هما دعم للسلام والحق والشرعية والواقعية . إنهما تكريس لمبدأ الحل السلمي العادل المتوازن . أما التناكر لهذا الإعلان ، أو التظاهر بأن شيئا جديدا لم يحصل ، فإنه يشكل قراءة خاطئة لمجموع المواقف العربية منذ قمة فاس الاولى في خريف ١٩٨٢ ، بل إنه تضييع لغرمة تاريخية لإحلال السلام المتكافئ في أرض السلام .

إننا نحیی الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية ، ونرحب بالمواقف الإيجابية لبعض الدول الأوروبية ، ونأمل منها جميعا أن تساهم في إحلال السلام عن طريق إعادة النظر في مواقفها من القضية الفلسطينية بما يتواءم والتطورات الجارية . كذلك نأمل أن تتمكن الدبلوماسية الأمريكية من تجاوز الاعتبارات المحلية الضيقة

والشواهد التقليدية التي عجزت عن الإسهام في جلب السلام لمنطقة الشرق الأوسط ، وأن
تتحرك في الاتجاه الصحيح اعتباراً للمسؤوليات التي تتحملها كدولة عظمى .
كذلك نتوجه إلى جميع الدول الأعضاء بضرورة العمل الحثيث من أجل خلق ديناميية
عمل دولي هادف ، عن طريق الدفع إلى عقد مؤتمر السلام الدولي ، بمفاته الآلية الوحيدة
المقبولة دولياً لوضع الحل السلمي للمشكلة الفلسطينية .

رفعت الجلسة الساعة ٣٢/٣٥